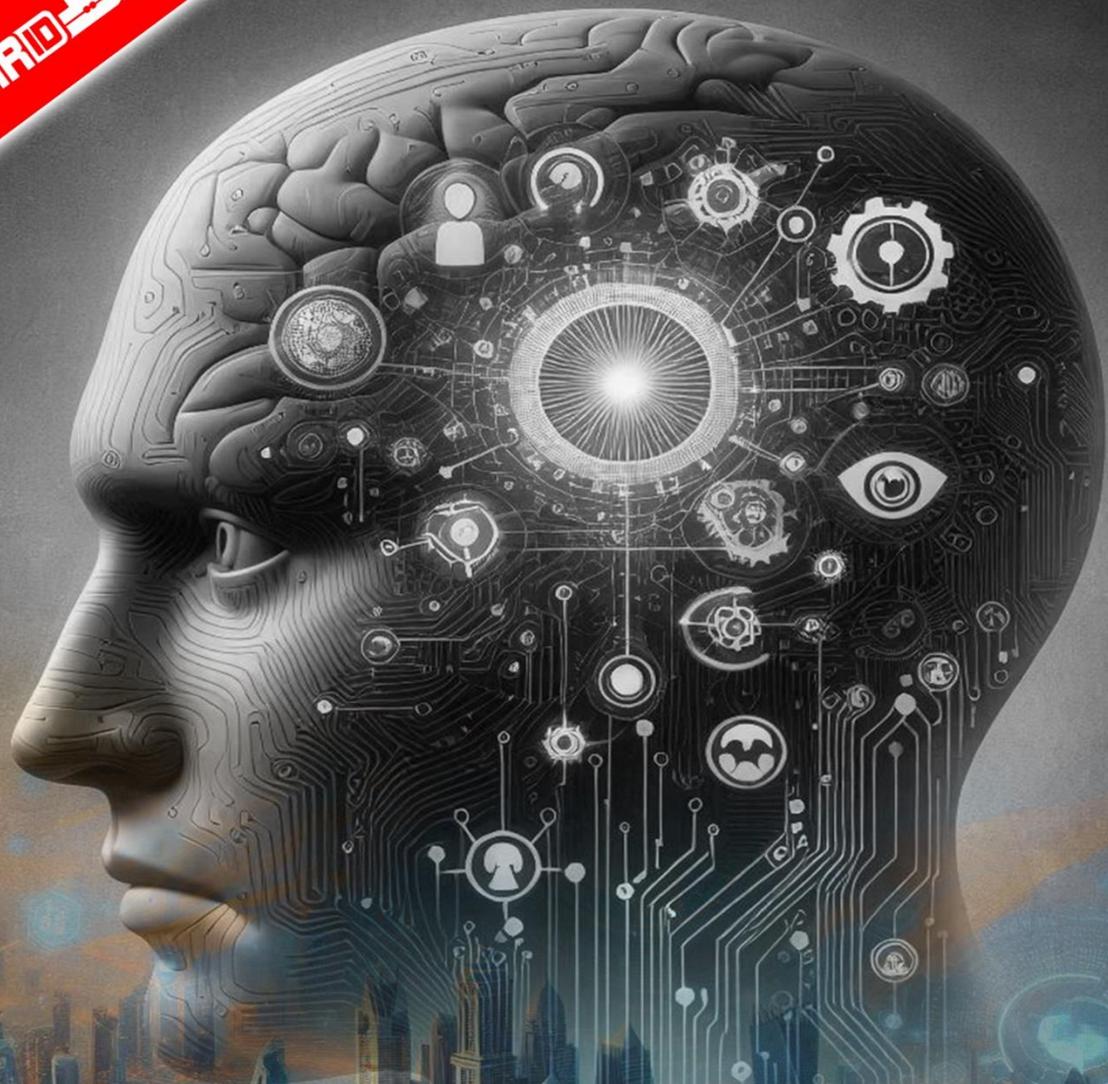


2022
فائز بتحدي
التأليف السريع AR10



دور الذكاء الاصطناعي في تطوير حوكمة رقمية محلية

د. لعمرى محمد أحمد

دور الذكاء الاصطناعي في تطوير

حوكمة رقمية محلية

د. لعمرى محمد أحمد

إطار إداري وأستاذ جامعي

دور الذكاء الاصطناعي في تطوير حوكمة رقمية محلية

جميع حقوق الطبع محفوظة ©

1445 هـ - 2023 م

الطبعة الأولى

اسم الكتاب: دور الذكاء الاصطناعي في تطوير حوكمة رقمية محلية

د. لعمرى محمد أحمد

مقاس الكتاب: 7" * 10"

عدد الصفحات: 86

المدقق اللغوي: د. تليلولي المجدوب

التسيق الفني: عدنان قلعه جي

رقم التسجيل الدولي ISBN :



arid.my | info@arid.my

رعاة الكتاب



المحفل العلمي الدولي
www.almahfal.org



منصة أريد العلمي
www.arid.my



جامعة أريد الدولي
university.arid.my



أكاديمية أريد علوم الفلك
falak.arid.my



وقف الذكاء الاصطناعي
www.waqf.ai



القرية العلمية
sci-village.com



أبصر فايزر للمخيمات الافتراضية
www.abservisor.com



منصة الفاتحة
www.fatiha.id



منصة أبناء العلماء
sos.arid.my



منصة قادرة
www.qadirah.com



أبصر للتعليم الإلكتروني
www.abser.org



بوابة فلسبي للدفع الإلكتروني
www.filspay.com

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي العزيزين

وإلى كل من ساهم من بعيد أو قريب في انجازه من خلال توجيهاته وتصويباته المقدمة

كما أرجو من الله العليّ القدير أن يكون هذا العمل نافعاً منتفعاً به ولبنة إضافية في

صرح البحث العلمي

شكر وتقدير

أشكر الله العليّ القدير الذي وفقنا على إتمام هذا العمل مع الشكر والامتنان إلى جميع الأساتذة الأفاضل والزملاء من موظفين وأكاديميين الذين لم يخلوا علينا بالمادة العلمية التي أثرت هذه الدراسة العلمية.

تقديم منصة أريد العلمية

الحمد لله الذي أنزل كتابه، ولم يجعل له عوجاً، وجعل السماء سقفاً وبروجاً، والصلاة والسلام على رسوله الذي أرسله للعالم بشيراً ونذيراً وسراجاً، وعلى آله وصحبه أجمعين.. أمّا بعد:

فاز هذا الكتاب في "تحدي التأليف السريع خلال 24 ساعة" والذي نظّمته منصة أريد العلمية للفترة 1 إلى 3 تموز 2023م، وتم الإعلان عن النتائج ضمن فعاليات حفل ختام المحفل العلمي الدولي الثالث عشر يوم 3 نوفمبر 2023م.

يأتي هذا الكتاب ليسلط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في تطوير الحوكمة الرقمية على المستوى المحلي. يتناول الكتاب مفاهيم النظرية لنظام التنظيم الإداري بمختلف صورته، سواء كانت مركزية أو لامركزية، ويبحث في علاقة السلطة المركزية بالجماعات المحلية، مع التركيز على علاقة التنشيط والتبعية. يستعرض الكتاب الإطار التنظيمي للجماعات المحلية، ويبين تأثير ازدواجية الوظيفة على العلاقة بين هيئات التسيير التداولية والتنفيذية، مع تسليط الضوء على الرقابة على أعمال الجماعات المحلية من قبل السلطات المركزية. كما يناقش معايير ومقومات الاستقلالية الإدارية والمالية لهذه الجماعات.

وفي الفصل الثاني، يركز الكتاب على توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الجماعات المحلية، والانعكاسات الإيجابية لهذا التوظيف. يستعرض ميادين الإصلاح التي شهدتها إدارة الجماعات المحلية بفضل الذكاء الاصطناعي، ويبرز دور إدارة التنمية في تأهيل المرافق المحلية لتحقيق التنمية المستدامة.

نسأل الله -تعالى- أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به؛ ليكون مناراً هادياً يضيء للآخرين مسالك العمل التطوعي، وممراتٍ للإبداع والابتكار فيه، وأن يُوفِّقنا إلى ما يحبّ ويرضى، وما توفيقنا إلا بالله العليّ العظيم.

د. سيف السويدي

رئيس منصة أريد العلمية

مقدمة

إن التطور الكبير الذي أحدثه الذكاء الاصطناعي على المنظمات الإدارية لم يدع مجال للشك في أن توظف هذه مجموعة من الأساليب والطرق الجديدة في برمجة الأنظمة المحاسبية والإدارية وحتى التواصلية، والتي يمكن أن تستخدم لتطوير أنظمة تحاكي بعض عناصر ذكاء العقل البشري بالذكاء الاصطناعي، والتي تسمح لها بالقيام بعمليات استنتاجية عن حقائق وقوانين يتم تمثيلها في ذاكرة الحاسب .

وقد أنجزت أعمال كان من شبه المستحيل القيام بها بدون باستعمال البرمجة التقنية، ومن هذه التقنيات الجديدة تقنية الذراع الآلية الذكية "Robot Smart" وأنظمة الخبراء (Expert System) وتركز التقنية الأولى على تزويد الذراع الآلي بالرؤية الإلكترونية والقدرة على التخطيط والقيام بأعمال مركبة ومعقدة قد تحتاج إلى أكثر من ذراع ، وتركز تقنية أنظمة الخبراء على استخلاص المعرفة التي يستخدمها الخبراء في مجال ما وتخزينها واستخدامها للوصول إلى استنتاجات توازي تلك التي يصل إليها الخبير.

أما في نطاق دراسة علم الذكاء الاصطناعي للحاسبات الآلية فيمكن تعريفه في نطاق قدرة العقل البشري على تصور الأشياء وتحليل خواصها والخروج باستنتاجات منها، فهو بذلك يمثل قدرة البشر على تطوير نموذج ذهني لمجال من مجالات الحياة وتحديد عناصره واستخلاص العلاقات الموجودة بينها، ومن ثم استحدث ردود الفعل التي تتناسب مع أحداث ومواقف هذا المجال.

وانطلاقاً من أن رغبة المنظمات في رقمنة جميع تعاملاتها فيما بينها من جهة وبينها وبين المرتفقين إليها من جهة ثانية جعل من استعمال واستغلال مجالات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها حتمية وضرورة لا مناص منها لغرض جوهري هو نوعية الخدمة المقدمة للمتعامل لتضمن بذلك ديمومتها.

وعليه، فإن الجماعات الإقليمية التي تمثل اللامركزية المحلية تعتبر من ضمن هذه المنظمات الإدارية التي تسعى بدورها للولوج في توظيف الذكاء الاصطناعي كونها تعد أهم الأجهزة الإدارية للدولة التي تساهم في تطبيق سياساتها وبرامجها وتسعى إلى تحقيق التوازن الاجتماعي للدولة من خلال ضمان استقرار المجتمع وتحقيق التنمية المحلية كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة للوطن بأكمله حتى وإن ظلت المركزية تعد احد الأساليب المنظمة للإدارة في الدولة فإن معظم الدول العالم تعترف بقيام اللامركزية ضمن نظامها الإداري دون أن يؤثر ذلك علي النظام السياسي المركزي رغم الاختلافات الفقهية في كيفية تطبيق

نظام اللامركزية مما أدى بالضرورة إلى التفكير في خلق آليات ونماذج تجعل من هذا النظام يتكيف مع الإصلاحات دون حدوث آثار سلبية قد تنجم عن إساءة التخطيط⁽¹⁾.

وعليه، اللامركزية ما هي إلا وسيلة إدارية لإشباع حاجات محلية تتطلب بضرورة الاعتراف لهذه الوحدات المحلية الاستقلالية في إطار صلاحيات وموارد دون الخروج عن رقابة السلطة المركزية لتفادي أي طغيان علي اعتبارات المصلحة العامة ووحدة الدولة.

المشرع الجزائري على غرار جميع التشريعات لم يحرم هذه الوحدات المحلية الإقليمية من الاستقلال الإداري والمالي والتقني التي تمثل أبرز العناصر التي من شأنها أن تجعل الإدارة المحلية خلية فاعلة في المجتمع حيث كرسها في النصوص القانونية والتنظيمية التي تقر في ظاهرها استقلالية هذه الوحدات لتقرر ما تشاء لكن ممارسة هذه الاستقلالية ربطها من حيث حجم وأهمية القرارات إلى إقرار وموافقة من السلطة المركزية أو من يمثلها محليا لكي تصبح نافذة⁽²⁾.

من خلال هذه التوطئة تأتي هذه الدراسة لتوضيح النظام القانوني لجميع الفاعلين على مستوى أهم هيئة لا مركزية تمثل بحق مكان ممارسة الديمقراطية المحلية التشاركية تتجسد من خلالها سلطة الدولة في تقريب الإدارة من المواطن ومنحه قدر من الحرية في المشاركة في صنع القرار محليا لكن واجب السلطة المركزية في الحفاظ علي وحدة الدولة يحتم عليها التدخل في توجيه عمل الهيئات المحلية لتطابقه مع تحقق المصلحة العامة وان انعكس سلبا علي استقلاليتها مما جعلها تعاني من أزمة حادة ومزمنة بحيث لم توفق في أداء دورها كنقطة التقاء المواطن بالدولة من ناحية ومن ناحية أخرى في تنفيذ مشاريع التنمية خاصة في تحديثها بوسائل تكنولوجية تهدف من وراءها علي تنويع الخدمة وعصرنة الهيكل ورقمته بتوظيف ما يسمى بالذكاء الاصطناعي.

كل هذا كان دافعا لنا لتسليط الضوء من خلال هذه الدراسة علي دور وفاعلية الذكاء الاصطناعي في تطوير أداء الجماعات المحلية من خلال توظيف حوكمة رقمية محلية للوصول للأهداف الآتية:

(1) فهد صالح السلطان، النموذج الإسلامي في الإدارة، منظور شمولي للإدارة العامة، مطابع العابد، الرياض، 1991. ص66.

(2) خليفة صالح أحواس، الأسس القانونية في تنظيم اللامركزية، مجلة الجامعة الأسمرية، جامعة سرت، ليبيا، العدد 20، 2011، ص14.

دور الذكاء الاصطناعي في تطوير حوكمة رقمية محلية

- الجماعات المحلية صورة للامركزية الإدارية القائمة على مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي بما يجسد الديمقراطية التشاركية إلا أن ذلك لا نراه واقعياً.
- دور المنتخبين المحليين في تسيير مرفق الجماعات الإقليمية وما يفرزه انتماءهم السياسي والاجتماعي من إشكالية في علاقة المواطن بالإدارة وكذا من سلوكيات وتصرفات شوهدت صورة الإدارة العمومية عموماً ومرفق الجماعات المحلية خاصة.
- سعي السلطات العمومية إلى نقل مرفق الجماعات المحلية من مرفق خدماتي إلى مرفق اقتصادي خلاق للثروة يقوم على أساليب الرقمنة.
- مدى تجاوب الجماعات الإقليمية مع الذكاء الاصطناعي.
- الوقوف على المعوقات والعراقيل الإدارية والتقنية التي حالت دون أقامة الجماعات الإقليمية مع الذكاء الاصطناعي علي الرغم من توفر جميع الشروط والمؤهلات التي تجعل منها قادرة علي دفع عجلة التنمية المحلية.

تمثل إشكالية تمتع الجماعات الإقليمية باستقلاليتها بين المنظور القانوني والممارسة من أهم المواضيع التي دفعت بنا للبحث توظيف الرقمنة بجميع أشكالها في مجال التنمية المحلية والتكفل بانشغالات المواطن محلياً وتقديمها لخدمة نوعية راقية تتماشى ومكانتها في هرم الدولة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون الموضوع تطبيقي أكثر منه نظري لما نلمسه من تدخل للسلطات المركزية في ترقية الجماعات الإقليمية تحت ذريعة التوجيه والاستشارة طوعية والرقابة والتقويم قانوناً وهذا ما حدا بنا لتوضيح الأطر القانونية والتنظيمية التي منحت الجماعات الإقليمية استقلالية ولو نسبية في تسيير الشأن المحلي من خلال بعث برامج رقمية واكبت التطور التكنولوجي الذي فرضته المعاملات الدولية في مجالات مختلفة.

للإجابة على كل هذه التساؤلات والتخمينات كان لابد علينا من طرح الإشكالية التالية:

إلى أي حد استطاعت الجماعات الإقليمية تجسيد أساليب الرقمنة الإدارية من خلال توظيفهم لبرمجيات الذكاء الاصطناعي لبلوغ خدمة نوعية عصرية؟

فرضيات البحث:

من خلال معالجتنا لموضوع اعترضنا عدة إشكالات نظرية وتطبيقية أهمها:

- ضعف تكوين المنتخبين المحليين إداريا وعدم درايتهم بأساليب لتسيير المحلي باستعمال الرقمنة ودرايتهم باستعمال برمجيات الذكاء الاصطناعي.
- تخوف المشرع من تخفيف رقابة وصاية على أعمال وتصرفات الجماعات الإقليمية دون طرح بدائل من جهة ومن جهة ثانية رغبته في تجسيد وتطبيق بعض المبادئ الدولية الحديثة في تسيير الجماعات الإقليمية مثل: الديمقراطية التشاركية، الحكامة المحلية، الانتقال للحكامة الالكترونية، عصرنة التنظيم الإداري المحلي من خلال مشاريع الإصلاح محل النظر.
- حجم الواجبات والالتزامات الملقاة على عاتق الجماعات الإقليمية بسبب لا مركزية القرارات أبعدها عن تكريس دورها المحلي كإدارة لامركزية رقمية.
- إبراز دور الجباية المحلية في تحقيق التنمية المحلية والاستقلال المالي لجماعات المحلية.

نظرا للتحويلات التي عرفتها معادلة إدارة محلية الكترونية / رقمنة إدارية بتوظيف الذكاء الاصطناعي اعتمدنا عند تحليل هذه الإشكالية مناهج بحث رأيناها تفرض نفسها في مثل هكذا مواضيع ودراسات وهي المنهجين الوصفي والاستقرائي.

أما مظاهر التجديد في دراستنا يكمن في الإصلاحات المستحدثة من طرف المشرع الجزائري في تشريع الجماعات الإقليمية من حيث ابتكاره أنماط إجرائية بديلة عن تلك الإجراءات التقليدية بهدف إدماج الجماعات الإقليمية في مجال الإدارة الإلكترونية او ما يسمى بالبلدية الالكترونية.

الدراسات السابقة:

ساهمت الوثائق الأكاديمية المهمة بمجال الإدارة المحلية بشكل كبير في إثراء هذا البحث بتطرقها لجميع المواضيع ذات العلاقة بواقع الجماعات الإقليمية والتي تمثلت في:

- * مبادرات السلطات العمومية التي جاءت في شكل إصلاحات .
- * رسائل وأطروحات حول موضوع الاستقلالية المحلية بين الممارسة والواقع..
- * وثائق إدارية تنظيمية حكمت علاقة السلطة المركزية بالجماعات المحلية.
- * كتب ومنشورات لأساتذة ومختصين وإداريين في مجال الجماعات المحلية.

تبويب الدراسة:

لمعالجة هذه الإشكالية اعتمدنا التقسيم الثنائي للدراسة من خلال التطرق فصل أول للمفاهيم النظرية لنظام التنظيم الإداري للمركزية واللامركزية لننتقل إلى الإدارة المحلية كمفهوم قائم بذاته

دور الذكاء الاصطناعي في تطوير حوكمة رقمية محلية

مبرزين الأسس التي تربط السلطات المركزية بالجماعات المحلية و المفاهيم التي تحكم العلاقة بين السلطة المركزية والجماعات المحلية ، ثم عالجتنا ضمن الفصل الثاني توظيف الذكاء الاصطناعي على أداء الجماعات المحلية. من خلال التعريفات والمفاهيم العلمية والقانونية للمصطلح ودوره في تطوير السياسات المحلية في مختلف المجالات خاصة من حيث صنع السياسة المحلية وتنفيذها واليات تقييمها والأخذ بعين الاعتبار تكاملها مع السياسة العامة للدولة معرجين في ذلك على دور الرقمنة وبرمجيات الذكاء الاصطناعي في تنمية الجماعات المحلية بالجزائر كأنموذج.

الفصل الأول:

المفاهيم النظرية لنظام التنظيم الإداري للمركزية واللامركزي

يتخذ التنظيم الإداري في الدولة الحديثة صورتين هما المركزية واللامركزية على الرغم من وجود تعارض بينهما إلا أنهما متكاملان إذ لا يمكن تصور وجود الأولى دون الثانية وهذا ما حدا بالمشرع القانوني عند تقسيمه لإقليم الدولة إلى تنظيم مركزي وتنظيم لامركزي ومزج بينهما كما كفل صلاحية إنشاء الوحدات اللامركزية للسلطة التشريعية.

لذا سنتطرق في هذا الفصل الأول إلى مفهوم كل نظام ومقوماته وصور ممارسته بدءاً بالمركزية الإدارية التي تجسدها الإدارة المركزية ثم للتنظيم اللامركزي الذي يتجسد في الجماعات المحلية الذي نال الحظ الأوفر في دراسة الفصل كونها تمثل مظهر من مظاهر اللامركزية الإدارية من خلال التعرض إلى مفهومه مع عرض المستويات والتشكيلات الإدارية التي تقوم عليها الإدارة المركزية وعلاقتها مع الهيئات وعلاقة السلطة المركزية بالجماعات المحلية "علاقة تنشيط أم علاقة تبعية".

التنظيم الإداري "المفهوم وصور التطبيق".

يقوم كل تنظيم إداري في الدول على نظامين اثنين هما المركزية واللامركزية فالنظام المركزي مقترن بوجود الدولة الحديثة التي وجدت نفسها أمام تحديات وتهديدات اضطرتها إلى تركيز كامل السلطات في جهة إدارية مختصة من خلال تطبيق وحدة الإجراءات علي الأقاليم، لكن تزايد الواجبات واتساع الرقعة الجغرافية فرض علي الدولة تخويل بعض صلاحياتها إلى وحدات إقليمية هي من تشرف علي تأسيسها لأجل المساهمة في التنمية وبذلك ظهر ما يسمى باللامركزية الإدارية.

المركزية الإدارية وصورها.

المركزية الإدارية هي الأقدم في الظهور من اللامركزية الإدارية حيث ارتبطت بظهور الثورة الفرنسية وكان استخدام ساستها لهذا المفهوم سنة 1974 لحرصهم علي إحكام قبضتهم علي الشأن العام في اتجاه المعارضين لهم وهذا ما يؤكد قدم النظام كمفهوم السياسي قبل أن يتبلور لاحقا كنظام قانوني له أسسه ومقوماته.⁽³⁾

سنتناول هذا المطلب للمفاهيم المتعددة للمركزية الإدارية، ثم لصور المركزية الإدارية.

* التعريفات المتعددة للمركزية الإدارية.

يثير مصطلح المركزية حفيظة العديد من المفكرين والدارسين في القانون والعلوم الإنسانية للتنظيم الإداري للدولة لما يمثله من معان عديدة لا تمكن من ترجيح مفهوم عن آخر، مما استدعى التطرق إليه حسب الزاوية التي يدرس منها كل طرف للمفهوم.

* المركزية لغة.

هي الركن والمركز، موضع الركن والمراكز هي منابت الأسنان واستنادا لهذا المفهوم اللغوي المركزية تعني التجمع في دائرة واحدة.. وتعني كذلك التوحيد والتجميع والتركيز حول نقطة مركزية "المركز"⁽⁴⁾، وعدم التشتت والتجزئة.⁽⁵⁾

* المركزية فقها.

(3) صفوت المبيضين، حسين الطراولة، توفيق عبد الهادي، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، دار البازورى العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

(4) جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب دار المعارف مصر 1998. ص 412.

(5) - المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية ج2 1986 ص 878.

إن تواتر الفقه الإداري على إجراء تعريفات عدة للمركزية اتفق على أنها نمط من التنظيم الإداري الذي تستأثر فيه الجهات العليا في الدولة ممثلة في السلطة التنفيذية بمباشرة جميع ألوان النشاط الإداري وتسيير جميع المرافق العامة سواء وطنية أو محلية عن طريق موظفين معينين من طرفها يشكلون في مجموعهم وحدة إدارية واحدة يسودها مبدأ التدرج الهرمي وتحت سلطة الرئاسية.

*** المركزية قانونا.**

هي الإدارة المركزية التي تمثل الأداة الحقيقية للسلطة وللتفوق الرئاسي في تسيير الشؤون العامة من المركز.

كما تعرف بأنها تجميع للصلاحيات والسلطات في يد الموظفين العاملين في الدولة فهي إذن تركيز السلطة في المركز.

*** صور المركزية.**

أسهمت بشكل كبير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الدولة الحديثة في تطور المركزية الإدارية حسب صور الممارسة التي تتم بها والتي تظهر في صورتين هما التركيز الإداري وعدم التركيز الإداري وكلاهما يحتفظ بالية السلطة الرئاسية.

*** السلطة الرئاسية.**

يصف الباحثون في شؤون الإدارة العامة السلطة الرئاسية بأنها ذات شكل هرمي تراعى الأعمال الإدارية والتدرج التسلسلي اللذين يعتبران من أهم المبادئ التنظيمية في الإدارة العامة بحيث تصدر الأوامر من الأعلى إلى الأسفل وفقا للصلاحيات والمهام المحددة في النصوص التنظيمية.⁽⁶⁾

فهي بذلك جموع الاختصاصات والصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس في مواجهة رؤوسيه وتجعلهم يرتبطون به برابطة التبعية والخضوع فهي اختصاصات مصدرها القانون منحت من أجل تحقيق المصلحة العامة وحسن تسيير المرفق العام وقد كرسها المشرع الجزائري في قانون الوظيفة العمومية⁽⁷⁾ فهي إذن فكرة قانونية سياسية علمية فنية يفرضها النظام الإداري تمارس بطريقة عضوية دون الحاجة

(6) فوزي حبش، الإدارة العامة والتنظيم الإداري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1991 ص. 73-74.

(2) وائل محمد إسماعيل المخلافي، اللامركزية بين الحكم المحلي والإدارة المحلية، دراسة مقارنة، دار الشوكاني، صنعاء اليمن، 2002، ص. 16.

إلى نص قانوني بل تمارس بطريقة تلقائية والسلطة الرئاسية تهدف أساسا للقيام بالعمليات الإدارية والحرص على تحريكها بما يضمن حسن سير المرفق العمومي.⁽⁸⁾

* التركيز الإداري.

هو الشكل التقليدي للممارسة التي تزامنت مع حدود الأنشطة التي كانت تقوم بها السلطات المركزية بما يعرف بالدولة الحارسة حيث تتركز جميع السلطات بيدها وتصبح بذلك جميع الفروع الوزارية والأقاليم ملزمة بالرجوع إلى الحكومة في كل صغيرة وكبيرة.⁽⁹⁾

* اللاتركيز الإداري.

عرفه هيجر " Hegeer " أنه طريقة تحاول الحكومة المركزية بواسطتها زيادة قوتها وسيطرتها إضافة إلى كونها أداة فعالة في كبح الحريات وتقييدها.⁽¹⁰⁾

واللاتركيز الإداري يعتبر شكلا مخفف من أشكال المركزية الإدارية يتم من خلاله نقل بعض الصلاحيات والاختصاصات من المركز إلى فروع الوزارات والأقاليم لتخفيف العبء عنهم مع احتفاظ المركز بهامش ضيق من سلطة اتخاذ القرار وحق السلطة الرئاسية، وبالتالي يساهم -التركيز الإداري- بشكل كبير في تقريب الإدارة بالمواطن.

1- اللامركزية الإدارية وأركانها.

تجدر الإشارة إلى أن وجود هياكل محلية لتسيير الشؤون المحلية بإمكانيات محلية تجعل من الأخذ المطلق بنظام المركزية الإدارية يتراجع نسبيا بحيث تصبح هذه الهياكل مؤهلة أكثر من غيرها لإدارة الشؤون العامة علي المستوى المحلي بحكم معرفتها للواقع المعاش للمواطن وقربها منه.

هذه الخصائص جعلت من نظام اللامركزية الإدارية يفرض نفسه كتنظيم إداري في الدولة الحديثة، لذا سنتطرق إلى مفهوم اللامركزية الإدارية والهدف منها ثم أركانها وأخيرا الرقابة الإدارية من منظور إسلامي

(8) بوطيب بن ناصر، رقابة السلطة المركزية علي البلديات، دراسة حالة الجزائر، دار النهضة، الجزائر، 2015، ص. 84.

(9) بن باديس بن حداد الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي * دراسة مقارنة* مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية ط1 2016.ص.76.

(10) HEEGER.G *THE POLITICS OF UNDERDEVELOPMENT.* NEW-York. ed. Marmillaun 1974 .p 33-36.

أ- اللامركزية الإدارية والهدف منها.

جرى العمل في الواقع الإداري والسياسي على قيام الوحدات المحلية جوار السلطات المركزية فهي من تمنحها الشرعية والصلاحيات في التصرف على نطاق جغرافي وفق مقومات وأركان تقوم عليها تمكنها من تلبية الحاجات التي تهم الساكنة محليا.

* مفهوم اللامركزية الإدارية.

اللامركزية الإدارية هي عملية إصلاح دولة تنقل بموجبها مسؤولية التخطيط والإدارة ورفع الموارد وتخصيصها من الحكومة المركزية إلى وحدات الحكم الإقليمي أو مستوياته فهي إذن تفرغ للسلطة والطريق الأنجع لتحقيق التنمية الوطنية عبر التنمية المحلية كما أصبح ينظر إليها أنها جزء لا يتجزأ من منطق إرساء الديمقراطية.

* الهدف من اللامركزية.

تنطوي اللامركزية على مجموعة من الفوائد "وإن ظلت عبارة عن دراسات نظرية خالفها التطبيق الميداني وما أفرزه من نتائج" ومن أهم هذه الفوائد:⁽¹¹⁾

- تحسن الفعالية الاقتصادية التي تساعد على جعل عملية تخصيص المنافع العامة أكثر فعالية فهي أداة علاجية للقيود التي تعطل التخطيط الوطني غير ممرکز.
- تحسين عملية تقديم الخدمات بما يضمن مراعاة الاحتياجات المحلية بحيث تتيح اللامركزية تصنيف الخطط والبرامج الحكومية وتعديلها بما يتناسب والاحتياجات المحلية بل وأكثر من ذلك فهي تمهد للحكومة من القرب أكثر بالجماعات المحلية من خلال جمع المعلومات وإحصائيات دقيقة تستغلها عند برمجة المشاريع التنموية المحلية والوطنية.
- تعميق الديمقراطية التشاركية من خلال إشراك المواطن في الحياة السياسية بالتزامن مع التنامي بالحكم الديمقراطي الذي يقوم على أربع أسس هي: مشاركة المواطنين، الشفافية، المحاسبة، وفصل السلطات.
- الشفافية والمحاسبة اللتان ترتبطان ارتباط وثيق بالمشاركة المواطنين في الحياة السياسية ويجعلهم قريبين من الحكومة وبالتالي يمكن لهم مراقبة نشاطاتها وتصرفاتها بل وبفضل هذا الارتباط يصبح المواطن قادرا علي تقييم كلفة البرامج والمشاريع الحكومية وحاجاتها ويتعدى الأمر إلى إمكانية استبعاد المسؤول المحلي من المنصب إذا ثبت أي تقاعس من طرفه في أداء مهامه.

(11) صبيح بشير مسكوني، مبادئ القانون الليبي، منشورات المكتبة الوطنية، بنغازي. ليبيا. 1974. ص.51.

- تقليص نسب الفساد وتراجعها جاء نتيجة اللامركزية بجميع أشكالها.
- تحسين الاستقرار: لا يقتصر تطبيق اللامركزية علي تعزيز الديمقراطية بل تقلص النزاعات وتحد من الرغبة على الانفصال من الحكومة المركزية بحيث تمنح للمجموعة المحلية السلطة في إدارة شؤونها السياسية الاجتماعية والاقتصادية.⁽¹²⁾

أ- أركان اللامركزية.

تتمحور مقومات وأركان اللامركزية الإدارية في ركن مادي وآخر معنوي هما مصالح ذاتية معترف لها بالشخصية المعنوية (الركن المادي) والتمتع باستقلالية تحت رقابة إدارية تمكنها من إدارة الشأن المحلي (الركن المعنوي).⁽¹³⁾

* المصالح الذاتية.

هي تلك المصالح والحاجات التي تهتم الجماعة المحلية ويسعى الشخص الإداري المحلي لتحقيقها بدلا عن الدولة ولتحقيق ذلك لا بد من الاعتراف للوحدة المحلية بالشخصية المعنوية⁽¹⁴⁾ ولتحديد المصالح الذاتية هناك أسلوبين:

- الأسلوب الحصري:

هو أسلوب أنجلوسكسوني تعمل به إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية يقوم بتحديد اختصاصات الهيئات اللامركزية على سبيل الحصر حيث لا يحق لها التصرف وممارسة أي اختصاص دون نص قانوني وهو أمر يؤدي إلي تنوع اختصاصاتها وتفاوتها لاختلاف القوانين المنظمة لها.

- الأسلوب العام:

هو أسلوب لاتيني تعمل به دول فرنسا، هولندا وبلجيكا يقوم على الاكتفاء بالقواعد العامة التي تحدد الاختصاصات التي تمكن الجماعات المحلية من ممارسة جميع الأعمال الإدارية التي جاء بها الدستور أو القانون إلا ما استثنى بنص.⁽¹⁵⁾

(12) غازي محمد فريج، الإصلاح الإداري - دراسة مقارنة بين الأنظمة الوضعية والنظرية الإسلامية، رؤية مستقبلية لإصلاح الإدارة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية ط1 2014 بيروت لبنان ص264.

(13) محمد سليم عزوي، نظرة حول الإدارة المحلية في الأردن، منشورات المكتبة الوطنية. ط1، عمان، الأردن. 2012. ص.18.

(14) خليفة صالح أحواس، اللامركزية في ليبيا، منشورات قار يونس. ط1، طرابلس، ليبيا، 998. ص.82.

ما نخلص إليه أن ثبوت المصالح الذاتية هو مناط الاعتراف للجماعات المحلية بالشخصية المعنوية وما ترتبه هذه الأخيرة من آثار قانونية لوجود ذمة مالية مستقلة، تنشأ هذه المصالح المحلية المتميزة نتيجة لارتباط مصالح مجموعة من الأفراد يقطنون إقليم جغرافي مما يؤدي إلى خلق نوع من التضامن الاجتماعي بينهم.⁽¹⁶⁾

* الاعتراف بالشخصية المعنوية.

الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية الإدارية ولحماية المصالح القانونية للشخص المعنوي فغياب هذا الأساس يجعل من الوحدة المحلية مجرد فرع تابع للسلطة المركزية⁽¹⁷⁾.

فمنح الشخصية المعنوية للوحدة المحلية يترتب النتائج التالية:

- شخص معنوي يعبر عن إرادتها م خلال مجلس محلي منتخب.
- ذمة مالية مستقلة عن ذمة الدولة فلا يجوز لهذه الأخيرة التصرف فيها دون موافقتها بالتالي تحمل الواجبات واكتساب الحقوق.
- جهاز إداري في شكل هيئة تنفيذية.
- أهلية التقاضي والتصرف باسمها.

* وجود سلطات محلية مستقلة.

لتحقيق إدارة محلية مستقلة لابد من المرور على الانتخاب للإتيان بأعضاء - مجلس منتخب - أو موظفين معينين لتسيير الوحدة اللامركزية.⁽¹⁸⁾

يوجد تطبيقات لتحقيق استقلال الوحدة المحلية من خلال:

(15) صبيح بشير مسكوني، مبادئ القانون الليبي، منشورات المكتبة الوطنية بنغازي، ليبيا، 1974، ص. 66.

(16) صفوت المبيضين، حسين الطراولة، توفيق عبد الهادي، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص. 38.

(17) تعتبر الوحدات المحلية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبعض الدول أجهزة تابعة للحكومة المركزية لفقدانها الشخصية الاعتبارية.

(18) مجدي مدحت النهري، الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية، منشورات مكتبة الجلاء الحديثة، المنصورة، مصر 2001، ص. 62.

- المزاجية بين الفعالية والديمقراطية:

وذلك لا يتأتى إلا بالخلط بين التعيين والانتخاب حيث يتولى السكان المحليين انتخاب أغلبية الأعضاء للسلطة المحلية ويترك للسلطة المركزية تعيين عدد المتبقي.

- الانتخاب:

يعد الوسيلة الديمقراطية لتحقيق حكم الشعب بواسطة ممثليه لإدارة المصالح الذاتية حيث يتولى السكان المحليين انتخاب أعضاء المجالس المنتخبة لإدارة شؤون الوحدة المحلية في حين يتولى العاملين في المؤسسات المرفقية انتخاب مجالس إدارة المؤسسات.⁽¹⁹⁾

إذ أن العضو المحلي المنتخب يعبر عن مصلحة محلية أو يوفق بين مجموعة مصالح مختلفة للجماعات المحلية.

* الرقابة الإدارية:

لا يعني تمتع الوحدات المحلية بالاستقلال إفلاتا من رقابة السلطة المركزية بل لابد لها أن تعمل في إطار السياسة العامة للدولة باعتبارها جزء من النشاط الإداري والتنفيذي للدولة. وتظهر الرقابة في حلول السلطة المركزية محلها عند امتناعها عن أداء واجباتها وان كان استثنائيا ولها الحق كذلك في تعيين ممثلا لها في المجالس المحلية يكون مختصا بتنفيذ قرارات هذه المجالس وعينا لها عند التنفيذ.

كما أن الغرض من الرقابة هو التأكد من أن جميع النشاطات التي تقوم بها الإدارة في إطار تحقيق الأهداف تجري في مسارها الصحيح وفق الخطة الموضوعة من خلال الخطوات التالية:
* وضع معايير الأداء الوظيفي.

* قياس الأداء عن طريق الناتج الفعلي بالأهداف التي تحددها معايير التقييم الأداء الموضوعة.

* إيجاد الحلول اللازمة لتصحيح الأخطاء وتصويب أي انحراف في عملية الأداء.⁽²⁰⁾

(1) خالد قباني اللامركزية وتطبيقاتها في لبنان نشر مشترك بيروت باريس، منشورات البحر المتوسط ومنشورات هويدات بيروت 1981، ص 89.

(20) فهد صالح السلطان، النموذج الإسلامي في الإدارة - منظور شمولي للإدارة العامة - مطابع العابد، الرياض، السعودية 1991، ص 127.

* الرقابة الإدارية من منظور إسلامي.

هناك قواسم مشتركة بين المبادئ والأصول المتفق عليها في علم الإدارة العامة وبين تلك التي تقوم عليها الإدارة الإسلامية حيث تعتمد على المبادئ والأصول المقررة في النشاط إداري العام مثل: العمل بمبدأ التسلسل الإداري ، تحديد المسؤوليات وفقا للمهام والصلاحيات المعطاة للمسؤول، والسعي لتحقيق النفع العام أو الربح المادي للمؤسسة المحافظة على استقرار المجتمع والنظام العام للدولة.⁽²¹⁾

غير أن الإدارة الإسلامية تنفرد عن النظم الوضعية بخصائص ومميزات تحدد معالم شخصيتها منها:⁽²²⁾

* العمل بمقتضى الدين لسياسة الدنيا.

* تلبية الحاجات المادية والروحية للمجتمع.

* تطبيق مبدأ الشورى.

(21) محمد محمود حيدر، تكوين الجماعات والأحزاب من منظور الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة ط1، دار الفكر العربي، الإسكندرية، مصر، 2012.ص33.

(22) غازي محمد فريج، الإصلاح الإداري- دراسة مقارنة بين الأنظمة الوضعية والنظرية الإسلامية-، رؤية مستقبلية لإصلاح الإدارة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية ط1 2014 بيروت لبنان ص 224.

علاقة السلطة المركزية بالجماعات المحلية "علاقة تنشيط أم علاقة تبعية".

قبل التطرق لنوع العلاقة التي تربط السلطات المركزية بالجماعات المحلية يتعين علينا التعرّيج حول مفهوم المركزية التي تعد من الأساليب المنظمة للإدارة العامة في الدولة المعاصرة وكذا الأجهزة العامة التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة عن طريق فروع ووحدات محلية تستهدف المصلحة العامة. ارتأينا أن نفضل في هذا المقام مفهوم السلطة المركزية بالتطرق للوزارة الوصية وفروعها على الجماعات المحلية وأشكال الرقابة التي تمارسها عضويًا ووظيفيًا.

1- السلطة المركزية.

هي السلطة التي تبسطها الدولة على جميع التراب الوطني وتمارسها بفعالية لإحداث توازن في توزيع المسؤوليات بين القطاعات على المستويات المركزية، أو الولائية والمحلية. فهي وحدها من تتمتع بتعبئة الموارد البشرية والتقنية والمالية ولها القدرة دون سواها على الاستثمار وتحديد قائمة الاحتياجات الوطنية والمحلية.

ومن هذا المنطلق تختار الدولة من الشؤون التنفيذية ما تتنازل عنه فتجعله محليًا وفق قواعد تقنية قائمة على مدى تطور وانتشار وسائل الاتصال بين السلطة المركزية والأقاليم من جهة ومن جهة ثانية على عوامل سياسية تفرضها السلطة السياسية في بسط اللامركزية واحترامها إضافة إلى عوامل مالية التي تقوم على توزيع الأعباء بينها وبين السلطة المحلية.

سنتطرق لمفهوم الإدارة العامة ومختلف السلطات المركزية المكلفة بالرقابة ثم الإدارة المركزية ممثلة في وزارة الداخلية ومديرياتها الفرعية ذات العلاقة بالجماعات المحلية.

أ- مفهوم الإدارة العامة والسلطات المركزية المكلفة بالرقابة.

تمثل الإدارة المركزية أحد أساليب الإدارة العامة الذي يبني عليه التنظيم الإداري للدولة الحديثة وتضمن لها تحقيق التنمية الشاملة المنشودة التي تقوم على مبدأ المركزية الإدارية الذي يقتضي تجميع السلطات والواجبات.

الإدارة المركزية قائمة علي: التركيز الإداري، عدم التركيز الإداري، التسلسل الهرمي، السلطة الرئاسية، ما يجعلها تهتم بتركيز العمل وحصر سلطة تقرير النهائي في يد السلطات المركزية وتمثل جهة رقابة ووصاية في آن واحد.

* الإدارة العامة:

إذا كانت الإدارة تعني تنظيم وتنسيق وتوجيه ورقابة تجمع بشري في منظمة معينة لتحقيق أهداف محددة ومنتفق عنها مسبقا إلا أنه يمكن أن نفرق بين نوعين من الإدارة العامة فإذا كانت هذه الإدارة تهتم بمصالح أشخاص القانون الخاص كفرد أو شركة فإننا هنا بصدد إدارة خاصة⁽²³⁾ أما إذا كانت هذه الإدارة تهتم بتسيير مرفق عام فهي إذن فن تنفيذ قرارات الدولة بأكبر قدر من الكفاية والإنتاجية وبأقل قدر ممكن من الوقت والمال.⁽²⁴⁾

وبالرغم من سهولة التمييز بين الإدارة العامة والإدارة الخاصة وإدارة الأعمال أنه هناك صعوبة في تحديد مفهوم محدد للإدارة العامة بشكل عام وإن تعددت التعريفات في هذا الشأن واختلفت الرؤى باختلاف أصحابها بحيث يراها كل من زاوية إجراءات التسيير المتبعة في إدارة المرفق:

1- رودور وويلسن: يعد من الأوائل الذين حاولوا دراسة الإدارة العامة حيث أضفي عليها معنى واسع واعتبرها أعمال تتعلق بأهداف الحكومة تهدف إلي تحقيق الأعمال العامة بكفاءة عالية بقدر المستطاع وفق رغبات الناس وتطلعات المواطنين.⁽²⁵⁾

2- وايت ليونارد: يرى بأن الإدارة العامة في أوسع معانيها تتضمن جميع العمليات التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة وهذا التعريف من وجهة نظر صاحبه يغطي مختلف الأنشطة في شتى المجالات حتى أنه يشمل المسائل العسكرية والشؤون المدنية وكثيرا من أعمال المحاكم كما يتناول كافة أوجه النشاط الحكومي كالأمن والصحة، والتعليم والأشغال العامة وغيرها.⁽²⁶⁾

3- جلادن : يرى أن الإدارة العامة تتضمن كل أنواع النشاط الذي يباشره الرؤساء الإداريون في الإدارات العامة والتي تغطي النشاط الإداري والحكومي الذي يختلف عن النشاطات الأخرى.

(23) محمد سليم عزوي نظرة حول الإدارة المحلية، منشورات المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2012، ص.120.

(24) غازي محمد فريج، الإصلاح الإداري - دراسة مقارنة بين الأنظمة الوضعية والنظرية الإسلامية- ، رؤية مستقبلية لإصلاح الإدارة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية ط1 2014 بيروت لبنان ص 344

(25) Philippe. Bondavent. contrôle de légalité de collectivité territoriale. berger levrault. Paris. 2011p.196..

(26) Marie-Christine BOUAULT. Droit Administrative 4 édition ..Paris. 2007.p.132.

4- حسن توفيق: يرى أن الإدارة العامة تدور حول دراسة النشاط الإداري الذي يقوم به موظفوا الحكومة في السلطة التنفيذية للدولة فلا تشمل دراسة الإدارة العامة ما يدور في نطاق السلطة التشريعية أو السلطة القضائية.

5- سيد محمود الهواري: يعرف الإدارة العامة بأنها تجسيد اللامركزية الإدارية وعملية اتخاذ القرارات التي تحكم الأفراد في استخدامهم للعناصر المادية والبشرية لتحقيق أهداف محددة علي أحسن وجه.⁽²⁷⁾ ومن خلال هذا الآراء نخلص إلى:

أن الإدارة العامة تدخل في المفهوم العلمي للعملية الإدارية من حيث أنها عملية ديناميكية ذات طابع إنساني قيادي وتتعلق بالقدرة على ضبط وتوجيه الجهود الجماعية من أجل تحقيق بعض الأهداف بكفاءة وفعالية.

* السلطات المركزية المكلفة بالرقابة.

تختص السلطات المركزية إلى جانب الإشراف والتسيير بالرقابة الداخلية والخارجية علي أعمال وتصرفات الهيئات والقطاعات التابعة لها مركزيا أو محليا إما تحت غطاء رقابة الوصاية أو رقابة رئاسية تشترك معها قطاعات أخرى إذا كان لموضوع الرقابة جانب يدخل في اختصاصاتها فمثلا رئيس الجمهورية في حالات معينة ، الوزراء المعنيون إذا تعلق الأمر بالقطاع الذي يشرفون عليه كوزير الداخلية بصفة أساسية على الولايات مع وزير المالية ووزراء معنيون ، إذا كان للموضوع جوانب مالية ، الولاية بوصفهم ممثلين للسلطة المركزية بالنسبة للمجالس المنتخبة.

كما تأخذ الهيئات المستقلة حيزا من الرقابة في حدود ما يخولها إياها القانون كمجلس المحاسبة، السلطة القضائية، السلطة التشريعية، المجتمع المدني⁽²⁸⁾ فبقدر ما تكون وسائل الرقابة فعلية وفعالة

(27) يري الأستاذ جبلي صبري بأن تحديد الإدارة العامة يرتكز في ثلاث أمور:

* الإدارة العلمية أي الجانب الموضوعي للإدارة.

* الجانب العضوي للإدارة أي أن يقوم بهذه العملية جهاز إداري.

* أهداف الإدارية عامة أي أن يكون القيام بهذه العملية تحقيقا للسياسة العامة للدولة، أما الأستاذ رشيد أحمد يري أن الإدارة العامة هي الأنشطة التي تعني بتوجيه الجهود البشرية لتنفيذ السياسة العامة كما تحددها المؤسسات الحاكمة لمزيد أكثر انظر: محمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها، دار الهدى، القاهرة، مصر، 2007. ص.84.

(28) صفوت المبيضين، حسن الطراولة، حسين عبد الهادي ، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، ط1 البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011. ص.51.

وذات تأثير حقيقي بقدر ما تكون العلاقة بين السلطات المركزية والجماعات المحلية ذات مصداقية وإن أقر الدستور لهذه الأخيرة الاستقلال العضوي والوظيفي.

أ- أشكال الرقابة التي تمارسها السلطة المركزية.

لا يعني استقلال الجماعات المحلية إفلاتها من رقابة السلطات المركزية فتتصرف في نطاق إقليمها المحلي كما تشاء وتقطع علاقاتها مع السلطة المركزية فمهما تمتعت بالاستقلالية فإنها لا بد أن تعمل في إطار السياسة العامة للدولة وطبقا لقوانينها باعتبارها أجهزة مشاركة في جزء من النشاط الإداري والتنفيذي للدولة.

تتمثل الرقابة التي تتمتع بها السلطة المركزية المختصة بالرقابة علي ذات الهيئات المحلية سنتناولها وأخرى الرقابة علي الأعمال.

* الرقابة علي الأعضاء - الرقابة من الناحية العضوية.

تتمتع السلطة المركزية بحق الرقابة عن المجالس المنتخبة فلها حق إيقاف أو إقالة العضو المنتخب، أو حل المجلس الذي يمثل أخطر وسائل الرقابة الممارسة من طرف السلطة المركزية على الجماعات المحلية كونه يمثل سلاح يهدد الجماعات المحلية في وجودها وفي ممارسة اختصاصاتها.⁽²⁹⁾ وغالبا ما يحاط استخدام السلطة المركزية لهذه الحقوق بكثير من الضمانات التي تحافظ علي الاستقلال المحلي ففي بعض الدول مثل هذه الإجراءات يعرض قرار الحل علي البرلمان على عكس الدول أخرى كأنجلترا حيث لا يجوز للسلطة التنفيذية حل مجلس منتخب أو تعيين أو عزل أعضاء مهمما كانت الظروف ولكنها تستطيع اللجوء إلي القضاء لمخاصمة الهيئة المحلية.⁽³⁰⁾

و لممارسة هذا الحق اشترط الفقه شرطين أساسيين هما:

* ضرورة أن يكون قرار الحل مسببا.

(29) باديس بن حداد، الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي، دراسة مقارنة. ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية/ مصر، 2016. ص.86.

(30) الرقابة قد تأخذ شكل رقابة سياسية تهدف إلي صيانة وحدة الدولة وضمان وحدة الاتجاه الإداري العام وحماية المصلحة العامة وقد تأخذ شكل رقابة إدارية تهدف إلي ضمان حسن سير الإدارة والمرافق التابعة للأشخاص اللامركزية والرفع من قدرتها الإنتاجية.

- * حظر المشرع على السلطة المركزية أن تقوم بحل شامل لجميع المجالس المنتخبة في آن واحد وذلك لما يترتب عليه من إرباك شديد في سير العمل الإداري علي مستوى المحلي يصعب تداركه مستقبلا.⁽³¹⁾
- * الرقابة على النشاط - الرقابة من الناحية الوظيفية.
- تعد هذه الرقابة علي النشاط من أهم أنواع الرقابة التي تباشرها السلطة المركزية من الناحية الوظيفية على الهيئات اللامركزية بهدف التأكد من مطابقتها أعمالها للقانون⁽³²⁾ وعدم تعارضها مع المصالح العامة، من صور هذه الرقابة:
- * التفويض الذي هو قرار يشترط القانون اتخاذه من قیل السلطة المركزية مخولا بذلك للوحدة المحلية إجراء تصرف قانوني معين.
- * حق السلطة المركزية تعيين بعض أعضاء الهيئات اللامركزية
- * الرقابة على تصرفات هذه الهيئات من خلال مجموعة الاختصاصات التي تمارسها بصدد أعمال المجالس المنتخبة من أهم صورها:
- * الإذن السابق بإجراء التصرف أو التصديق عليه بعد إجرائه وإيقاف تصرفات الهيئات المحلية وإلغاءها في الحالات المنصوص عليها حصرا في القانون.
- * الرقابة الضمنية من خلال الإرشاد والتوجيه الذي بفعله تغلب إرادة الأولى علي الثانية.⁽³³⁾

(31) خليفة صالح أحواس الأسس القانونية في تنظيم اللامركزية مجلة الجامعة الأسمرية جامعة سرت العدد 20 سنة 2011 ص 333

(32) صبيح بشير مسكوني القانون الإداري الليبي منشورات المكتبة الوطنية سنة 1974 ص 174.

(33) خليفة صالح أحواس الأسس القانونية في تنظيم اللامركزية مرجع سابق. ص 333.

الإطار التنظيمي للجماعات المحلية بين ازدواجية الوظيفة وتأثيرها في العلاقة بين هيئات التسيير التداولية والتنفيذية

الرقابة على أعمال ونشاطات الجماعات المحلية المعهودة للسلطات المركزية في صورة اللاتركيز الإداري.

تعتبر رقابة الوصاية من بين وسائل التدخل في الشأن المحلي بحيث تظهر في إجراءات المصادقة بشكلمها الصريح والضمني، الإلغاء والحلول إيجابا وسلبا وإن كانت تهدف إلى تقويم تصرفات الجماعات المحلية وفق احترام مبدأ المشروعية فإنه بالمقابل تحد نسبيا من استقلاليتها كوحدة لامركزية في اتخاذ القرارات التي تراها تتلاءم وحاجاتها المحلية.⁽³⁴⁾

وانطلاقا من هذه التوطئة ارتأينا أن نتناول مفهوم الوصاية وصورها ثم تطبيقات وأثار النظام الانتخابي على تكوين وأداء المجالس المنتخبة .

أ- الوصاية " تشديد للرقابة وتضييق في استقلالية".

رقابة الوصاية هي تلك الرقابة التي تمس المؤسسات الإدارية وتحدد نوع الرقابة التي تمارس من قبل السلطة المركزية⁽³⁵⁾ والغاية من وجودها هو العمل على التنسيق والتوفيق بين عمل السلطة المركزية والجماعات المحلية بغية الحفاظ على الانسجام بين الأنشطة الإدارية على مستوى الدولة⁽³⁶⁾ إذ تعتبر الأداة الفعالة لضمان حياد الجهات الإدارية وإجبارها على الالتزام بالقوانين التي يقتضيها مبدأ المشروعية. وضمان فكرة الملائمة. لكن بالمقابل تجعل من الاستقلالية التي منحت للجماعات المحلية تسلب منها عن طريق الرقابة المسبقة والمشددة من قبل السلطة المركزية.

وانطلاقا من هذه التوطئة ارتأينا أن نتناول الطبيعة القانونية للرقابة الوصاية والانتقادات الموجهة للمصطلح وكذا مظاهر تطبيق الحلول .

(34) خليفة صاح أحواس، الأسس القانونية في تنظيم اللامركزية، ص 256 مرجع سابق.

(35) Marie-Christine BOUAULT. Droit Administrative 4 édition .Paris 2007. p 92.

(36) بوطيب بن ناصر، رقابة السلطة المركزية علي البلديات، مرجع سابق، ص.80.

أ- الطبيعة القانونية للرقابة الوصاية والانتقادات الموجهة للمصطلح.

إن تدخل السلطات المركزية في أعمال وتصرفات الجماعات المحلية يعد استثناء وليس الأصل لكن ما تظهره الممارسة العملية قلبت المعادلة حيث أصبحت مجرد اقتراحات المجالس المنتخبة هي الاستثناء وموافقة أو رفض الجهات الوصية هي الأصل تحت غطاء مصطلح الوصاية التي ظلت تمس جميع التصرفات المحلية دون استثناء وبذلك جمدت المبادرات المحلية.

* الطبيعة القانونية لرقابة الوصاية.

تعد رقابة الوصاية فكرة قانونية محضة كون آليات ممارستها ووسائلها تحدد حصرا بقانون كي لا تتعسف السلطات المركزية بالتدخل في الشأن المحلي. يغلب عليها الطابع الاستثنائي نظرا للاستقلالية الممنوحة للجماعات المحلية من خلال تمتعها بالشخصية المعنوية التي تؤهلها لممارسة سلطاتها علي المستوى المحلي على عكس السلطة الرئاسية التي هي فكرة سياسية قانونية فنية وعلمية تمارس تلقائيا بطريقة عضوية دون الحاجة إلي نص قانوني وذلك وفق ما تمليه طبيعة النظام المركزي. تتمثل طبيعة المبدأ في الأسس التالية:

- 1- هي رقابة تتم بين جهات إداريين لكل منهما شخصيته القانونية فلا يمكن للجهة الوصية أن تفرض توجيهاتها وأوامرها على الهيئات اللامركزية.
- 2- شخصية أعضاء الهيئات المركزية مستقلة عن السلطات المركزية وأعمالهم تأتي بمبادرة فردية على عكس الموظفين في السلطة الرئاسية الذين يخضعون لمبدأ سلطة الرئيس على المرؤوس.
- 3- عدم جواز حلول السلطات المركزية محل الجهات اللامركزية في مباشرة أعمالها فلا يجوز مثلا للسلطات المركزية أثناء مصادقتها على المداولات أن تعدلها بالزيادة والنقصان لأن القانون أعطاها الحق بالموافقة أو الرفض فكل خروج بذلك يعتبر حلول وذلك ما يخالف فكرة اللامركزية.

أ- الانتقادات الموجهة للمصطلح.

إن صور الرقابة التي تظهر في شكل الرقابة الإدارية والرقابة المالية أو التقنية جعلت من استقلالية الجماعات المحلية مفهوما مفرغا من محتواه لصالح تبعية شبه مطلقة للسلطة الرئاسية ويبدو في حد ذاته مجرد مظهر من مظاهر السلطة الرئاسية مما أدى بالفقه الفرنسي إلى المطالبة بمراجعته والاتجاه تسيير الشؤون المحلية إلى الديمقراطية التشاركية والفعالية الإدارية ومصحة المواطن، عكس أن تسيير بواسطة أجهزة مركزية لا تركيزية⁽³⁷⁾ وأن اعتماد نظام الوصاية يجعل من نظام البلدية يتجه من اللامركزية السلمية الكاملة إلى المركزية البسيطة وبالتالي لم يعد الاستقلال هو القاعدة. كما اعترض البعض الآخر على استعمال المصطلح مقترحين استبداله بمصطلح الرقابة لأن مصطلح الوصاية هو مصطلح للقانون الخاص ويفترض فيه اعتبار الجماعات المحلية أشخاصا قاصرة في وقت هي أشخاص قانونية مستقلة.

* سلطة الحلول "صورة لتطبيق للسلطة الرئاسية علي المجالس المنتخبة".

تخضع رقابة الوصاية ورقابة الملائمة لفكرتي الملائمة والمشروعية فالأولي لا تتعدى مراقبة مدى مشروعية أعمال جهات اللامركزية كون جميع السلطات العامة في الدولة يجب أن تخضع لأحكام القانون في جميع تصرفاتها وكل انتقال لرقابة الملائمة يعتبر خروج وانتهاك لأركان اللامركزية وتدخلها في شؤونها وإن كان يرى الأستاذ محيو أن هدف الرقابة الوصاية يكمن في تأمين شرعية وملائمة قرارات السلطات اللامركزية علي عكس رقابة الرئاسية التي تسمح بممارستها علي مشروعية عمل المرؤوس ومدى ملائمة أعماله وتصرفاته.

وبذلك فرقابة الرئاسية تتعدى أن تكون رقابة ملائمة، ويظهر تشديد الرقابة بخضوع مداوات المجالس المنتخبة للمصادقة الصريحة التي لا تتعدى 04 ميادين طبقا للقانون وماعدا ذلك يخضع للمصادقة الضمنية مما يؤثر على شدة الرقابة المفروضة على أعمالها.

(37) أوضح الفقيه ألان سيلمون: بأن استعمال مصطلح الرقابة لا يفي بالغرض من الوصاية لأن الرقابة تشمل الشرعية عكس الوصاية التي تشمل الشرعية والملائمة.

ما نخلص إليه لابد من إعادة لنظر في العلاقة الوظيفية التي تربط الدولة بالجماعات الإقليمية بحيث تكون على أساس التعاقد لا على أساس علاقة التابع بالمتبوع مع تحويل بعض الصلاحيات من الدولة إلى الجماعات الإقليمية بإتباع التعاقد أو التفويض بين الجماعات الإقليمية والدولة كعقود التخطيط وعقود المدينة وغيرها من الصلاحيات لتمويل مختلف المشاريع على أساس هذه العلاقة الجديدة لا على أساس النظام غير الممرکز لمختلف عمليات التجهيز.

كما يتوجب علي المشرع الجزائري مسايرة التشريعات المقارنة التي هجرت هذه الآلية واستبدلتها بآلية أكثر انسجام مع استقلالية الجماعات المحلية حيث لازال إلى آخر نص يتخوف كثيرا من تصرفات المنتخبين وبذلك وحفاظا على المال العام وسلامة الأعمال الإدارية من جهة وسلامة وحدة الإقليم التي تبقى الهاجس الأكبر لديه تبقى من العوامل التي دفعت به إلى تشديد الرقابة عبر هذه الآلية كضمان لمبدأ الاستقلالية في التسيير الشأن المحلي مع ضمان وحدة الإقليم.

* الحلول تغيب للوصاية الإدارية.

الحلول أو سلطة الاستبدال هو سلطة تمكن الجهات الوصية من إمكانية التقرير بدلا من الجهات اللامركزية بالقيام ببعض الالتزامات القانونية التي لم تلتزم بها أو أهملتها الجهات المحلية⁽³⁸⁾ في اتخاذ القرارات لتأمين وسير المصالح العامة.

طبقا لمبدأ توزيع الاختصاص يتولى كل شخص إداري القيام بالمهام المنوطة به غير أنه في بعض المواضع والحالات منح القانون للرؤساء الإداريين سلطة الحلول على مرؤوسهم بناء على سلطتهم الرئاسية لتجسيد مظاهر المركزية الإدارية.

على عكس اللامركزية الإدارية فإن سلطة الحلول التي تمارسها سلطة الوصاية لا تخص الأعمال السلبية فقط التي تصدر عن الهيئات المحلية بل تتعدى أيضا إلى الأعمال الإيجابية عند المبادرة بالقيام ببعض الواجبات المفروضة عليها قانونا.

الفرع الثاني: مظاهر تطبيق الحلول.

الغرض من الحلول هو التوفيق بين المصالح المحلية التي فرضت الاعتراف بالشخصية المعنوية للهيئات المحلية وبين فكرة المصلحة العامة التي يجب أن تبقى بمعزل عن الخلافات والصراعات المحلية التي كثيرا

(38) بوطيب بن ناصر رقابة السلطة المركزية على البلديات دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص. 91.

ما عطلت سير المرافق العامة المحلية وبالتالي تأمين المصالح المحلية ضد كل تقاعس قد يحدث من جانب السلطات المحلية لاسيما في المجالات الحساسة التي تمس بالنظام العام. ويمثل الحلول إجراء خطيرا علي مفهوم الاستقلالية الجماعات المحلية مما جعل المشرع يفرض قيودا علي ممارسته من حيث الاختصاص والإجراءات وكذا الموضوع. يكرس الحلول رقابة مطلقة لهيئات عدم التركيز المواضيع المحددة قانونا بحيث يصبح نظيرا للسلطة الرئاسية مما قد يخلق تعسفا في استعمال السلطة. البند الأول: حالات حلول وزير الداخلية.

لوزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية سلطة الحلول محل المجلس الشعبي الولائي وحله وكذا سلطة الرقابة على أعماله ووضعيات أعضائه وكذا تصرفات البلديات في حال عقود الشراكة والتوأمة الأجنبية.

1- حلول وزير الداخلية محل المجلس الشعبي الولائي.

يمثل وزير الداخلية الجهة الوصية علي أعمال وتصرفات المجلس الشعبي الولائي كهيئة بالنسبة للمداولات أو الميزانية من جهة ومن جهة ثانية هو من يثبت صفة اكتساب العضوية عند الاستخلاف لأحد الأعضاء أو زاولها في حال توفر الشروط المنصوص عليها قانونا.

يمكن لوزير الداخلية حلول محل المجلس الشعبي الولائي في حال عدم ضبط هذا الأخير لميزانية الولاية أو يرفض التصويت علي مشروع الميزانية بسبب اختلال قد يطرأ علي تشكيلته ولا يتخذ هذا الإجراء إلا بعد استدعاء المجلس من طرف الوالي في دورة غير عادية وفي حالة عدم التوصل إلي المصادقة علي الميزانية وبعد تبليغه يتخذ وزير الداخلية التدابير الملائمة لامتصاص العجز في تنفيذ الميزانية وضمان التوازن بالميزانية الإضافية للسنة المالية الجارية.

2- تدخل وزير الداخلية في حل المجلس الشعبي الولائي.

بالرغم من القوة التمثيلية التي يتمتع بها المجلس المنتخب علي المستوي الولائي إلا أنه يمكن للسلطة المركزية حله من طرف وزير الداخلية بمرسوم بعد إعلامه من طرف الوالي عند توفر الحالات المشروطة ضمن قانون الولاية لكن ما يلاحظ في قانون الولاية خلافا لقانون البلدية أن المشرع لم يحدد مدة زمنية أو يعطي صلاحية تقريرها للسلطة التقديرية للجهة الوصية لتقررهما بمرسوم الحل بالنسبة للمجلس الشعبي الولائي، دون أن يشير كذلك إلي الفترة الواقعة بين قرار الحل للمجلس وتنصيب المجلس الجديد.

كما يعاب علي ذات القانون أنه في حال ارتكاب مخالفات هامة من طرف العضو المنتخب قد أغفل بعض الإجراءات تتمثل في:

أ- عند عدم التصريح بالتخلي عن العضوية أو إثبات فقدان الصفة من طرف وزير الداخلية وكذلك في حالة التوقيف بقرار معلل من طرف الوالي.

نجد أن المشرع الجزائري لم يقيد الإعلان أو التصريح بأجل ولم يوضح الإجراءات المتخذة في ذلك. يتضح لنا اللبس في تفسير وتحديد ماهية المخالفات الهامة مما ينبغي وضع أصول لممارسة هذه الصلاحية حتى لا يبقى المجلس المنتخب تحت رحمة السلطة المركزية.

ب- حالة التصريح بالإقالة والاستقالة لعضو المجلس الشعبي الولائي. أوكلت صلاحية إقالة أو استقالة عضو المجلس الشعبي الولائي دون أخذ رأي السلطة المركزية التي ينحصر دورها في التصريح بالإقالة أو الاستقالة. وبنفس الإجراء يتم توقيف أو إقصاء عضو المجلس الشعبي الولائي.

3- تبعية صحة عقود الشراكة لرأي الجهات المركزية. "التعاون اللامركزي و اتفاقيات التوأمة".

يعتبر التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية الوطنية مع نظيراتها الأجنبية وسيلة من الوسائل الحديثة لتطوير وعصرنة الأداء الإداري وأداة للحد من التبعية الإدارية للدولة من جهة ومن جهة ثانية النهوض بالتنمية المحلية ولتجسيد ذلك منح المشرع الجزائري الجماعات المحلية استقلالية في التصرف بالقيام بشراكة بينها وبين جماعات إقليمية أجنبية في شكل اتفاقيات وعقود أو ما يسمي باتفاقيات التوأمة أو اتفاقيات التعاون اللامركزي الدولي.

أ- التعريف باتفاقيات التوأمة.

فهي كل وثيقة موقعة بين جماعة إقليمية جزائرية أو أكثر وجماعة إقليمية أجنبية تقوم بموجبها علاقة تعاون لامركزي وتتضمن تصريحات أو إعلان نية وتحدد الحقوق والواجبات الملزمة لكل طرف موقع وكذا مجالات التعاون والكيفيات التقنية والمالية لتنفيذها".

ب- التعريف باتفاقيات التعاون اللامركزي الدولي.

أما التعاون اللامركزي فقد عرفه ذات المرسوم بأنه " كل علاقة شراكة بموجب اتفاقية بين جماعة إقليمية وجزائرية أو أكثر وجماعة إقليمية أجنبية أو أكثر بهدف تحقيق مصلحة متبادلة في إطار صلاحياتهما المشتركة يمكن أن تكون في شكل علاقات صداقة أو توأمة أو برامج أو مشاريع التنمية أو تبادلات تقنية أو اتفاقية أو علمية أو رياضية أو غيرها من أشكال الشراكة".

ج- التعريف جماعة إقليمية أجنبية.

"مصطلح جماعة إقليمية أجنبية هو كل جماعة أو هيئة تمارس وظائف إقليمية ومعترف بها كجماعة إقليمية بموجب القانون الداخلي التي تنتمي إليها الدولة".

دور الذكاء الاصطناعي في تطوير حوكمة رقمية محلية

تمثل اتفاقيات التوأمة أحد أهم الآليات التي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية المحلية فالتنمية الاقتصادية تجسد كأولوية للجماعات الإقليمية إذ أن التنمية المحلية أصبحت تدبير وحل لحماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة التي فرضهما الأزمة النفطية.

هذه الاتفاقيات يجب أن لا تخرج عن جلب المنفعة والفائدة وتحدد عن غايات الحزبية والسياسية والشخصية وتبرم في إطار القيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية.

يظهر جليا تدخل السلطة المركزية في استقلالية الجماعات المحلية في مجال عقود الشراكة واتفاقيات التوأمة التي تبرمها هذه الأخيرة مع الجماعات الإقليمية الأجنبية إذ يمكن لوزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بناء على اقتراح وزير الشؤون الخارجية أن يطلب من الجماعة الإقليمية التي هي طرف في اتفاقية تعاون لامركزي - إنهاء العمل بالاتفاقية سارية المفعول- أو باقتراح مسبب ومعلل من الوالي بالنسبة للبلديات التي تقع بإقليم اختصاصه وإن كان دور كل من وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الشؤون الخارجية - غير ملزم حيث يقتصر على الوساطة في حال قبول المشروع الذي يتم إرساله للطرف الأجنبي عبر القناة الدبلوماسية.

فعملية الإنهاء تعتبر إجبارية وهذا يمثل مساس باستقلالية الجماعات المحلية باعتبارها جماعات تسير شؤونها بنفسها.

معايير ومقومات الاستقلالية الإدارية والمالية للجماعات المحلية.

إن القاسم المشترك بين الأجهزة المركزية والجماعات المحلية الإقليمية هو تحقيق المصلحة العامة وتقديم الخدمات العمومية لإشباع حاجات المواطن هذه العلاقة التكاملية التشاركية لا زالت تعيقها بعض النقائص حيث أصبحت محل انتقاد في محتواها لعدم حصر مجال عملها مما يحد من استقلالية الجماعات المحلية ويبقيها دون معنى بل ويقوي أشكال الوصاية عليها ويجعلها أمام نظام عدم التركيز الإداري.

وانطلاقا من هذا سوف نتناول المفاهيم المتعددة للاستقلال والمعايير التي يقوم عليها. ومقوماته الإدارية والمالية والتشاركية.

1- الاستقلالية المحلية *المفهوم والمعايير*.

يتم تجسيد فكرة اللامركزية بنقل جزء من الوظيفة الإدارية لصالح أشخاص اعتبارية إقليمية مستقلة استقلال نسبي عن السلطات المركزية لتقوم بإدارة وتسيير مجموعة من الموارد وهياكل ضمن نطاق مالي وإداري مستقل، هذه الاستقلالية لا تعني التحلل والانقطاع بين تلك العلاقة التي تربط الجماعات المحلية بالسلطة المركزية، بل تبقى خاضعة لها في حدود رقابة الوصاية لأجل الحفاظ علي وحدة الدولة.

سنتطرق ضمن هذا المطلب لمفهوم الاستقلالية لغة واصطلاحا وقانونا، ثم للمعايير المطلوبة لقيامه وأخيرا تلك الصعوبات التي تواجه تحديد المفهوم.

أ/ المفاهيم المتعددة للاستقلال.

لا يعني اعتراف المشرع بوجود مستقل لبعض المصالح العامة في الدولة بمثابة انفصال تام في التقرير ولكن بعمومية أقل اتساعا من المصالح التي تتولاها الدولة كأن تكون مصالح بلدية أو ولائية عندما تنوي الدولة من خلال حجز للجماعات المحلية هامش للمناورة باستقلالية معينة وإمكانية القيام ف نشاط معين.

يمثل مصطلح الاستقلال المحلي للدلالة علي وجود تنظيم إداري لامركزي تنتهجه الدولة بوجه عام للتعبير عن وجود جهاز إداري يعرف بالإدارة المحلية لها القانون بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.⁽³⁹⁾

* الاستقلال لغة.

الاستقلالية هي كلمة مشتقة من اليونانية **autonomos – autonomie**.

وهي كلمة مشتقة من الفعل استقل ويقال استقل بالشيء بمعنى أعاده وراءه قليلا واستقل بالأمر طاقة وانفرد به ولم يشرك فيه غيره، و يقال استقلت البلاد أي نالت سيادتها الكاملة وانفردت بإدارة جميع شؤونها.

ومنه الاستقلال هو حق القيام بنوع من الاختيار أو المبادرة وفي الحالة العكسية ترجيحاً لحقوقها وانتزاعها ولو ضد سلطة الدولة.

(39) المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية ج2 1986 ص 296-297.

* الاستقلال اصطلاحا:

الاستقلال يمثل الإستراتيجية التي يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات أن تتحكم في ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها وهكذا تكون قادرة علي العمل لمساعدة نفسها وغيرها وبالتالي تصبح الجماعات المحلية بهذا المنظور لا تعتبر وحدات من التدرج السلبي بل تشكل مقرا لحرية التصرف.

ويرى جانب آخر أن الاستقلال يعتبر حق في اتخاذ القرارات والقيام بالمبادرات النهوض باختصاصاتها المحددة في القوانين والتنظيمات تحت إشراف وتوجيه سلطة معينة.

وتعني كذلك منح قدر من الحرية لأداء الشخص لأعماله بذاته.

من خلال هذه التعريفات نجد أن الاستقلال يعتبر من الأطر الهامة والضرورية التي يقوم عليها مفهوم التمكين الذي يعني امتلاك الفرد سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا القوة ليصبح عنصرا فاعلا في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إعطاء مزيد من المسؤوليات وسلطة اتخاذ القرار بدرجة أكبر للأفراد في المستويات الدنيا.

* المفهوم قانونا.

يمثل الاستقلال قانونا نتيجة من النتائج المترتبة على ثبوت الشخصية القانونية للجماعات المحلية التي تتطلب قدرا من الاستقلال الذاتي المحلي وإن ظلت الفوارق في الموارد المالية وتخصيص الإعتمادات تجعل من مفهوم الاستقلال غير ذي معنى.

فمنح صلاحيات هامشية لهذه الهيئات مع فرض رقابة مشددة من المركز جعل من المفهوم غامض مما أدى ببعض الفقهاء استبدال مفهوم الاستقلالية بمفاهيم أخرى كتعاون بين الهيئات المركزية والمحلية في إطار تضامني.

وقد تنصرف لفظة الاستقلال إلى من يسير ذاتيا بواسطة قوانينه الخاصة.

الاستقلالية هي الحق والقدرة الفعلية للجماعات المحلية في تسيير جانب مهم من الشؤون العامة في إطار القانون وتحت مسؤوليتها ولصالح سكان الإقليم.

أ/ معايير الاستقلال.

تتسم مسألة الاستقلالية المحلية بقدر من الذاتية تتعلق بنية المشرع مما جعلها محل انتقادات فقهية وإن كانت تقوم على المعايير ذات أسس تاريخية أو حسب المهام المنوطة للوحدات المحلية أو قدرتها علي اتخاذ القرار أو اتساع الصلاحيات دون إعادة تكيفها لملائمة دون الشرعية.

* معيار المهام التاريخية.

طبقا لهذا المعيار تعتبر مجالات الاستقلالية بتلك الشؤون التقليدية التي تتطلب حياة الجماعات المحلية المفروضة عليها تاريخيا.

لكن ما يعاب على هذا المعيار عزل المهام المحلية التي أحدثها التطور التاريخي.

* معيار المهام المحلية.

يرى أنصار هذا المعيار أن المهام المحلية تتوزع إلى مهام شكلية ومهام مادية.

أ- المهام الشكلية هي المهام التي اعترف بها القانون الوضعي كشؤون محلية وتكون مجالا لاستقلالية الجماعات المحلية لكن هذا غير دقيق بحيث لم يقيد حصرا الوظائف المحلية.

ب- المهام المادية هي مهام تجعل الاستقلالية قائمة عند التمييز بين المهام ذات الطابع المحلي هي مجال الاستقلال دون المهام ذات طابع عام أي وطني وإن كان معيار التفرقة معيار ناقص.

* معيار الاختصاص.

يقوم هذا المعيار على حصر اختصاصات الجماعات المحلية حسب مجالات تدخلها ويعاب عليه أنه يتسم بالغموض لعدم تبيين هذه الاختصاصات.

* معيار انعدام رقابة الملائمة.

يأخذ هذا المعيار بالاستقلالية المحلية عندما تتمتع الجماعات المحلية بنوع من سلطة تقدير الملائمة وإن ربط الحرية المحلية بوجود رقابة الملائمة.

* معيار سلطة القرار.

الاستقلالية من منظور هذا المعيار تتحقق بتمتع الجماعات المحلية بسلطة تقرير واسعة ونسبية بغض النظر عن محتوى رقابة الممارسة، لكن اتساع الرقابة على أعمال الجماعات المحلية أثرت على مفهوم هذا المعيار.

ج- صعوبات تحديد المفهوم.

قد يتسع ويضيق مفهوم الاستقلالية لاعتبارات مرتبطة بنية المشرع مما يجعله محل اعتبار شخصي أكثر منه موضوعي، إذ أن استخدام معيار المهام المحلية عند التعريف بالاستقلالية يأخذ طابعين أحدهما مادي والآخر شكلي يخضعان لإرادة المشرع لاعتراف بالشؤون المحلية دون الاعتبارات الموضوعية كما أن التمييز بين المهام المحلية والمهام الوطنية الذي يبنى عليه المفهوم يخضع بدوره لإرادة المشرع التي تتغير حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية ممل يجعلها تتحكم في توزيع الصلاحيات والأعباء بين الجماعات المحلية والسلطات المركزية.

أ/ مقومات الاستقلالية المحلية.

تظهر مقومات الاستقلالية المعهودة للجماعات المحلية في الاستقلالية الإدارية والاستقلالية المالية من حيث تمتعها بذمة مالية مستقلة عن مالية الدولة من خلال وعاء يشمل الحقوق والتزامات المترتبة عن نشاطاتها وضمانا لديونها ووسيلة لتسيير شؤونها.

فلاستقلالية الإدارية هي نتاج لمزاولة وقيام الجماعات المحلية بمهامها في إطار استقلال إداري يحدث بداخله أجهزة وتنظيمات سواء كانت أجهزة للمداولة أو للتنفيذ. سنتناول بعد هذه التوطئة الاستقلالية الإدارية وشروط توافرها والاستقلالية المالية ومجالات ممارستها ثم مساهمة المشاركة المحلية في تفعيلها من خلال دسترة المبدأ.

ب/ الاستقلالية الإدارية وشروط توافرها.

الاستقلالية الإدارية تظهر وتتجسد من خلال الاستقلالية الممنوحة للجماعات المحلية حيث لا وجود للامركزية في غياب هذه الأخيرة فتقسيم إقليم الدولة إلى وحدات محلية يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية وأشخاص عامة محلية ومرفقية مع المحافظة على مبدأ وحدة الدولة وفقا لاعتبارات سياسية، اجتماعية وإدارية.

كما أن هذه الوحدات لا بد أن تتمتع بالشخصية المعنوية التي تمثل أهم عنصر لقيام نظام الإدارة المحلية.

ومهما يكن من توافر لهذين الشرطين فإن الاستقلالية الإدارية للجماعات المحلية تبقى ناقصة ما لم تدعم بالآلية تسيير تحقق الديمقراطية المحلية وتبعث لديها الاستقلال الإداري يمكن من خلاله أن تتحرر من التبعية للسلطة المركزية يمثلها مجلس منتخب تجسد قراراته في شكل مداولات وبذلك تعتبر هذه المقومات الوسائل الفعالة التي تمكنها من أداء مهامها في حدود التخصص الإقليمي تحقق في نطاقه قدرا من الاستقلال والفعالية في مواجهة السلطة المركزية وتأكيد الشخصية المعنوية لهذه الهيئات المحلية.

هذه الآلية تتمثل في وجود هيئات منتخبة يتم اختيارها عن طريق الانتخاب لعهددة محددة يمكنها من الحرية في التصرف واتخاذ القرار المحلي دون الرجوع للسلطة المركزية.

أ/ دسترة مبدأ مشاركة المواطن المحلي.

إن المشاركة المحلية تمثل الوسيلة الأساسية لتنشئة السياسية للفرد وهي المدرسة الحقيقية لتكوين القيادات السياسية المحلية فدورها رئيسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية يعزز قيام مجتمعات مدنية فعالة فهي تتيح فضاء واسع أمام المجتمع المدني للنهوض والمشاركة في الحياة السياسية وتقرب الحكومة من المواطن وإن اختلفت هذه المشاركة باختلاف الآليات التي تكفلها.

كرست الدساتير الأحادية الحزبية والتعددية الحزبية علي مبدأ مشاركة المواطن في تسيير الشؤون المحلية وإن تفاوتت تطبيقاته حسب كل مرحلة.

ولتجسيد هذه الحقوق ميدانيا أصبح تركيز السلطات المركزية منصبا حول إعادة النظر في علاقتها مع المواطنين بإشراكهم في صنع القرار أو اقتراح آليات تساعد في توطيد العلاقة معها من خلال مشاركة تعبر عن التجسيد الحقيقي للديمقراطية عن طريق الترشح للانتخابات المحلية والوطنية وتأسيس جمعيات والانخراط في منظمات المجتمع المدني .

خلاصة الفصل الأول

عند دراستنا لموضوع علاقة السلطة المركزية بالجماعات المحلية خلصنا إلي أن رقابة الوصاية التي تمارسها السلطات المركزية لاسيما أجهزة عدم التركيز هي رقابة مشددة خاصة عند حلول محل هذه الهيئات مما ينقلنا من رقابة الوصاية إلي رقابة السلطة الرئاسية، إضافة لنمط الاقتراع الذي يحدد من خلاله استقطاب المنتخبين المحليين " الأجهزة التداولية ساهم بشكل كبير في هيمنة السلطة المركزية علي كل اختصاصات وصلاحيات المجالس المنتخبة بحيث ظل مجرد اقتراح لي مشروع أو تصرف لا بد أن يبارك من الجهة الوصية وإلا اعتبر غير نافذ من خلال سكوت الإدارة عند المصادقة عليه.

علي الرغم من الترسنة القانونية المنظمة للجماعات المحلية وإن اعتمدت الأسلوب العام في توزيع الوظيفة واليات ممارستها علي المستوى المحلي اكتنفها بعض الغموض وعدم الوضوح عند تطبيقها علي ارض الواقع خاصة لإحالة تطبيقها للتنظيم الذي تحوزه السلطة التنفيذية مما وسع صلاحيات السلطات المركزية في صورة اللاتمرکز في التدخل بشكل مباشر في صلاحيات الجماعات المحلية تحت غطاء رقابة الوصاية التي تمنحها سلطة الحلول وبالتالي الانتقال ضمنيا إلي ممارسة صورة السلطة الرئاسية في شكل رقابة مقنعة.

إذ أن التفرع في الهيكل والوظيفة لجهات عدم التركيز خلق تداخلا في الاختصاصات بين هذه الأجهزة فيما بينها وعقد من علاقة الجماعات المحلية بها وبالتالي انعكس على استقلاليتها في حرية القرار والتسيير المحلي في جوانبه المالي والإداري والسياسي.

الفصل الثاني

توظيف الذكاء الاصطناعي على أداء

الجماعات المحلية

تمثل استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال حوكمة الإدارة المحلية عامل رئيسي في تنمية الخدمة العمومية حيث مست ميادين الإصلاح التي مست واقع إدارة الجماعات المحلية بتوظيف الذكاء الاصطناعي كما نعالج دورها في إدارة التنمية في تأهيل المرفق المحلي لتحقيق التنمية المحلية من خلال التطرق إلي نماذج دولية لاستخدامات برمجيات الذكاء الاصطناعي وتقديم إحصائيات كملاحق حول دور الرقمنة المحلية في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات المحلية في الجزائر كأنموذج.

الانعكاسات الايجابية لتوظيف الذكاء الاصطناعي على أداء الجماعات المحلية.

يمكن ملاحظة عدة مقومات تكنولوجية وأساليب تنظيمية ساعدت في تطوير الديناميكية الاقتصادية الجماعات المحلية من بناء استقلالية إدارية ومالية لنفسها وتعزيز نشاطها الاقتصادي وتساعدنا على تحقيق برامجها التنموية المحلية وتعكس نوعية الخدمة العمومية المحلية المقدمة للمواطن.

وانطلاقا من هذا ومقارنة لما سبق سوف نتناول الانعكاسات الايجابية من خلال توسيع الشراكة ولا مركزية التسيير المحليين، ايجابيات التدخل في مجال التسيير والرقابة.

توسيع الشراكة ولا مركزية التسيير المحليين.

إن استقلالية الجماعات المحلية في تسيير شؤونها هي استقلالية ليست وليدة التعددية، بل نص عليها تشريع الجماعات المحلية بأن تتخذ في نطاق اختصاصاتها المقررات المفيدة دون أن تعرض الأمر مسبقا علي سلطة الدولة ودون أن تتدخل سلطات الدولة لتحل محلها في اتخاذ المقررات أو في تعديلها ويجب أن لا تمارس الرقابة المسموح بها قانونا بكيفية غير متطابقة مع مفهوم اللامركزية.

ولأجل دعم التنمية المحلية وتشجيع الاستثمار المحلي للجماعات المحلية سمح بتدخل السلطة المركزية إيجابا كجهة وصاية لتأهيل هذه الوحدات بما يتفق والإستراتيجية الوطنية وبما يحقق اللامركزية الإدارية. وانطلاقا من هذا سوف نتناول دور الشراكة والتوأمة المحلية علي أداء الجماعات المحلية، لامركزية التسيير وفعاليتها علي لأداء وأخيرا الإجراءات المخففة للرقابة بشكليها السابقة واللاحقة .

أ/ دور الشراكة والتوأمة المحلية على أداء الجماعات المحلية.

الشراكة مصطلح يشمل جميع أنواع الشراكة بين القطاع العام أو الخاص أو الدخول في شراكة أجنبية محلية لتنفيذ أو إنجاز كل جزء من الخدمة العمومية وتتم هذه العلاقة بموجب عقد تمويل طويل المدة وهي تختلف عن الخصخصة والمناولة.

• التعريف بمفهوم الشراكة:

من بين تعريفات التي أعطيت للمصطلح من منظور دولي هي:
عرفها الصندوق النقد الدولي بتلك الترتيبات التي يقوم بها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة أن تقدمها الحكومة تنشأ من خلال عقود الامتياز التشغيلي ويمكن والتأجير الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من المشاريع البنية التحتية لاجتماعية والاقتصادية تستخدم بصفة أساسية في مشاريع البنية التحتية ذات الصلة بالمواصلات كالطرق والمواصلات والإنفاق وأماكن الإقامة كالمستشفيات والمدارس والسجون.⁽⁴⁰⁾

ومن بين التعريفات كذلك أنها تلك الترتيبات التعاقدية ما بين الهيئات العامة والكيانات التابعة للقطاع الخاص يتم من خلال هذا الإنفاق تقاسم المهارات والأصول، المخاطر، المكافآت المرافقة لتقديم الخدمة العامة.⁽⁴¹⁾

أما المشرع الجزائري فقد عرف المصطلح بأن: شراكة في إطار التعاون المحلي والوزاري تتم من خلال عقد اتفاقيات بين البلديات والولايات وكذا بين الوزارات.

وهو بالفعل ما تم بين وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الطاقة مثل: اتفاقية مبرمة بين وزارة الداخلية ممثلة في 33 بلدية ووزارة الطاقة تتضمن استبدال المصايح الزئبقية العادية بمصايح اقتصادية في الإنارة العمومية واتفاقية الشراكة بين وزارة الداخلية والأكاديمية الصينية لتبادل المهارات والتجارب في مجال تأهيل المورد البشري.

ب/ لا مركزية التسيير وضممان فعاليته.

إن العودة للتسيير المحلي من خلال مركزة القرار يمنح الجماعات المحلية نوع من المحلية والاستقلال في التصرف وان كانت يتم داخل هيئات عدم التركيز ممثلة في مجلي الولاية الذي تتم من خلاله مراجعة عدة تدابير قانونية وتنظيمية ترسيخا لمبدأ لامركزية للقرارات من أجل دفع عملية التنمية المحلية تمثلت في:

* التكفل بالإجراءات الإدارية وعمليات منح الرخص الممركزة بصورة كبيرة علي المستوى المحلي ضمن مجلس الولاية في إطار الصلاحيات الوالي كمثل للدولة ومندوب للحكومة بالرغم من تواجد الامتداد الوظيفي والإداري لكل القطاعات على المستوى المحلي والتي لا تتطلب في دراستها مستويات أعلى في

(40) صفوت المبيضين. حسين الطراولة. توفيق عبد الهادي، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص.201.

التحكم بل كونها إجراءات منصوص عليها في مختلف النصوص القانونية والتنظيمية ويكون ذلك تفعيل الدور الحقيقي لمجلس الولاية برئاسة ومنحه صلاحيات أوسع في مجال تشجيع الاستثمار الاقتصادي.

*تفعيل عمل اللجان القطاعية على المستوى المحلي خاصة بالنسبة للمشاريع التي لا تتجاوز نطاق الولاية وإعادة النظر في المنظومة القانونية التي تحكم القطاعات النشاطات الحيوية والتي تتسم بالمركزية الحادة لجل القرارات والرخص خاصة فيما يتعلق بمناطق النشاط والتوسع السياحي بتحويل كل من إجراءات الموافقة على إعداد الدراسات وأشغال التهيئة وتسليم رخص البناء إلى اللجان المحلية.

* معالجة كل الطلبات ومنح الرخص المسبقة لمخططات الاستثمار في هذا المجال كمشاريع الفنادق والاستثمار في المياه المعدنية والحموية محليا عوض اللجان القطاعية المركزية.

* تحويل وصاية بعض المؤسسات لمرافقة التدابير التي وضعها الحكومة أو باعتبار أن نشاطاتها هي مصممة خصيصا علي مستوى كل ولاية. مثل شركات تسيير المناطق الصناعية ومؤسسات النقل الحضري للولايات.

ج- التخفيف في إجراءات الرقابة السابقة واللاحقة.

جاءت مظاهر التخفيف في القوانين سنوات 1967 و1969 المتعلقة بالبلدية والولاية كضمانات خدمت استقلالية الجماعات المحلية من خلال فرض عدة إجراءات إدارية علي السلطة الوصية من حيث الوصاية الإدارية والمالية إتباعها.

* نحو إلغاء الوصاية الإدارية.

إن الهدف من تخفيف الرقابة الوصاية يعود لاعتبار القرارات الإدارية الصادرة عن الجماعات المحلية ناقدة بمجرد نشرها او تبليغها للمخاطبين بها وكل من يعترض عليه اللجوء للقضاء خلال شهرين بعد اطلاع الإدارة المحلية بنية الطعن خلال 20 يوم بل وأكثر من ذلك يمكن للقضاء سلطة تعليق تنفيذ القرار.

ويتضح ذلك جليا عند الفصل بين الاختصاصات بين السلطة المركزية والجماعات المحلية لعدم الخلط بين اختصاصات الدولة واختصاصات الجماعات المحلية والتفريق ما بين المداولة والتسيير والمراقبة من جهة ومن جهة ثانية التحديد بدقة مجالات الوصاية التي يجب أن تقتصر علي مدي مطابقة العمل الإداري للقانون وليس مطابقة الملائمة علي مدي مناسبة المداولة أو اقتراح المشروع خاصة في مجال التصديق والإلغاء.

* نحو إلغاء الوصاية المالية.

يتمثل إلغاء الوصاية المالية بنقل اختصاص نقل تقدير الحسابات الميزانية والرقابة علي تسييرها للغرف الجهوية للمحاسبة وبالتالي إلغاء سلطة الحلول التي تتمتع بها السلطة المركزية في إعادة توازن الميزانية وإدراج النفقات الإجبارية و برقابة الغرف الجهوية للمحاسبة التي تعتبر رقابة توجيهية قائمة على الملاحظات المقدمة في تقاريرها.

مبادئ الإصلاح التي مست و اقع إدارة الجماعات المحلية بتوظيف الذكاء الاصطناعي.

يهدف علم الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برمجيات الحاسوب الآلي والتي هي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء كما لا يمكن للإدارة الحديثة أن تتحول إلى وظائف جامدة بل لابد عليها أن تسعى نحو التطوير والتحديث، حتى تتجدد أدوارها وتزيد من مستويات كفاءتها الداخلية والخارجية ومن خلال ما سبق يتبين أنه أصبح من الضروري على الإدارات بشكل عام وإدارة الجماعات المحلية بشكل خاص تحديث أساليب عملها في علاقاتها مع الجمهور وذلك بإدخال النظم التكنولوجية الحديثة، حتى تضمن البقاء والاستمرار والقدرة على المنافسة لتلبية الحاجات المحلية، وعليه فقد اهتم الباحثون بتقديم مقترح لعصرنة إدارة الجماعات المحلية في ضوء مبادئ الحوكمة اعتمادا على إدارة الرقمي من خلال توظيف برمجيات ونظم سميت بالذكاء الاصطناعي. حيث ساهم ذلك في تطوير لغات برمجة، ويرى الباحثون كذلك أن الحاجة إلى كتابة برمجيات قابلة للتطور والتغير مع تطور وتغير الأفكار كان له تأثير كبير على منهجية البرمجة بشكل عام.

1- التعريف بالذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي هو جزء من علوم الحاسب يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية تعطي نفس الخصائص التي نعرفها بالذكاء في السلوك الإنساني أو بأنه مجموعة إجراءات حسابية ترتكز على القدرات الذهنية من خلال استخدامه للنماذج الحسابية وجعل الحواسيب تقوم بأشياء يقوم بها الإنسان بشكل أفضل في الوقت الحالي من خلال تصميم أنظمة ذكية تزيد من فرصة نجاح العمل الإداري في أهدافه .

الحوكمة هي "عبارة عن نظام حماية ومناعة يحتوي على مبادئ وآليات وقوانين وطرق مختلفة للحفاظ على كافة الأنظمة الداخلية والخارجية ويتم ذلك من خلال تطبيقها على العاملين والوقوف على نقاط القوة والضعف وإيجاد سبل لتطوير نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف، كما عرفت بأنها مجموعة من القوانين والأنظمة والمبادئ التي تكفل تطبيق المشاركة والشفافية والمساءلة والرقابة والمساواة وتطبيق القانون في الإدارة العمومية.

أ - خصائص الذكاء الاصطناعي.

- قدرة الذكاء الاصطناعي علي بناء برامج لديها القدرة للتعرف على الأصوات والمحادثات والقدرة على تحريك الأشياء .
- قدرة الذكاء الاصطناعي برمجة تطبيقات وخوارزميات قادرة على معالجة كميات كبيرة من البيانات والمعلومات .
- قدرة الذكاء الاصطناعي على إيجاد الحلول الممكنة لحل المشاكل المعقدة .

ب - مجالات الذكاء الاصطناعي.

يضم الذكاء الاصطناعي مجموعة متنوعة من المجالات الفرعية، تبدأ من الجوانب متعددة الاستعمالات مثل: الإحساس والقدرة علي القيام بالمهام الخاصة مثل لعبة الشطرنج إثبات النظريات الرياضية، "Reasoning Logical"، "التأويل المنطقي Perception".

كما اتجهت أبحاث الذكاء الاصطناعي إلى بناء برامج في مجالات محددة:

- الذكاء الحوسبي: يشير عادة إلى قدرة الحاسوب على تعلم مهمة محددة من البيانات أو الملاحظة التجريبية.
- الخوارزميات: بشكل عام هي مجموعة محددة من العمليات الحسابية والمنطقية التي تمكن الحاسوب من أداء مهمة معينة أو حل مشكلة ما.
- الشبكات العصبية الاصطناعية: هي محاولة تصنيع أدمغة إلكترونية قادرة على التعلم، والتطور كالدمغ البشري.
- الحوسبة التطورية: هي إحدى فروع الذكاء الاصطناعي، أو (الذكاء الحوسبي) الذي يرتبط بنوع من الخوارزميات المسماة خوارزميات التطور التي تستند إلى التطور البيولوجي، وتستخدم هذه الطرق كتقنيات حل للمشكلات بصورة ذكية عن طريق مبدأ التجربة والخطأ، كما تستخدم مجموعة من الخطوات ؛ للوصول إلي مقترحات ، وبدائل أخرى يتم من خلالها الوصول للحل النهائي.
- الخوارزميات الجينية: هي جزء من الخوارزميات تُسمى الخوارزميات التطورية. استعان علماء الحاسوب بنظرية التطور لداروين من أجل تدشين أنظمة برمجية لديها القدرة على التوصل إلي الحل الأمثل لمشكلة ما ، وذلك عن طريق تطور هذه الحلول من جيل إلى جيل، وكل جيل يتطور ؛ ليصبح أفضل من الجيل السابق له، تُسمى تلك العملية بالبرمجة الجينية.

- الاستراتيجية التطورية: هي تقنية تقوم على مفاهيم التكيف، والتطور.
- البرمجة الجينية: هي إحدى فروع الخوارزميات التطورية، توظف آليات مستوحاة من التطور البيولوجي مثل الاستنساخ، والتزاوج، وغيرها، مع الاختلاف في استبدال الأفراد بالبرامج في البرمجة الجينية.
- النظم الخبيرة: هي برامج تحاول أن تُحاكي أداء متخصص أو خبير في أحد مجالات الخبرة.
- التعلم الآلي: هو أحد صور الذكاء الاصطناعي الذي يمكن الآلة من اكتساب مهارات التعلم عبر البيانات، بدون الاستناد إلي القيام ببرمجة واضحة.

ج- أشكال للذكاء الاصطناعي:

تحدد أشكال الذكاء الإصطناعي إلي ثلاث أنماط عي:

- الذكاء الاصطناعي الخارق: الاصطناعي الخارق حالة افتراضية في المستقبل حيث تتفوق التكنولوجيا على الذكاء البشري. هذا موجود بشكل أكبر في عالم الخيال العلمي، لكن يناقش العلماء الخطوات التي يمكن اتخاذها لتجنب سيناريو تجاوز الذكاء الاصطناعي عتبة "التفرد التكنولوجي"، وينقلب ضد مصالح البشرية. بينما يشير الذكاء الاصطناعي العام بشكل أكبر إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لها أشكال ذكاء مماثلة للبشر، كإنشاء آلة قادرة على أداء جميع المهام الفكرية التي يستطيع العقل البشري القيام بها. حيث يتمكن هذا النمط من التفكير، والتعلم، وحل المشكلات في بيئات معقدة، ومتغيرة مثل البشر. أما الذكاء الاصطناعي على مستوى الضيق فإنه يرتبط بتطبيقات، وأنظمة ذكية للقيام ومعالجة المهام النمطية اليومية و المتكررة

2- تأثير توظيف الذكاء الاصطناعي علي علاقة الجماعات المحلية بالمرتفق بها.

إن الحاجة لتطوير الجماعات المحلية أدي بالسلطة المركزية علي المستوى الدولي بتبني عدة إصلاحات ومبادرات هامة تجسدت غالبيتها على واقع إدارة الجماعات المحلية من حيث الإصلاح الإداري والهيكلية، وكذا الرقمي الإلكتروني لعصرنتها وجعلها مسايرة للنظم القانونية والعملية الدولية.

1-2- ميادين الإصلاح الرقمي الإلكتروني.

تكرست تدابير الإصلاح الرقمي الإلكتروني للجماعات المحلية من خلال الانتقال من حكامه المحلية إلي حكامه إلكترونية التي تهدف إلي رقمنة القطاع وعصرنته مع مسايرة المورد البشري وتكوينه ومن جهة ثانية الانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلي تفعيل الديمقراطية التشاركية وللحد من مشكل تعامل الجماعات المحلية بالشركاء والفاعلين خاصة الآليات التي تحكم هذه العلاقة وتكريس علاقة متينة وتشاركية.

وانطلاقاً من هذا سوف نتناول الانتقال من الحكامة المحلية إلى الحكامة إلكترونية، مشروع البلدية الإلكترونية، الشبكات الموحد ثم تدابير الإصلاح الإداري الهيكلي من خلال الديمقراطية التشاركية واليات ترقيتها وأخيراً تأطير المورد البشري، دورات تكوين أعوان التأطير والتنفيذ والمنتخبين.

أ/ الانتقال من الحكامة المحلية إلى الحكامة إلكترونية.

إن الحاجة إلى الحوكمة فرضتها الأزمات المالية التي بدأت في تسعينيات القرن الماضي أدى إلى إعادة ضبط الأداء الإداري وتحقيق الشفافية والعدالة ومنح لصاحب المصلحة في مسالة الإدارة فهي مصطلح مرادف للإصلاح الإداري.

• التعريف بالمصطلح.

مصطلح الحوكمة هو أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة وفق الترجمة العلمية أو بمعنى آخر هو النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. وقد عرفتها مؤسسة التمويل الدولية هي مجموع قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل.⁽⁴²⁾

• تطبيقات المشرع الجزائري للمصطلح.

جاء تشريع الجماعات المحلية يتماشى والمناخ الجديد الذي تعرفه الدولة ويفرضه الواقع في إطار الإصلاحات السياسية بالنظر لمكانة البلدية كجماعة إقليمية أساسية لا مركزية مكلفة بتطبيق وتنفيذ البرامج الحكومية والسياسة العامة للدولة من جهة، والنهوض بالمرفق العام والمهام المخولة لها من جهة أخرى.

وبناء على نصوص تشريع الجماعات المحلية نخلص إلى أن عصرنة الإدارة الجزائرية الإلكترونية من خلال الرقمنة انعكس إيجاباً على الأسلوب والنمط الإداري المتبع في تسيير الجماعات المحلية من خلال مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق النماء الاقتصادي الفعال الذي يحافظ على موارد الدولة حيث نجده قد ارتكز المبادئ الحديثة القائمة على النجاعة، الجودة، التقييم والتقويم، التجديد، الفعالية.

وبالفعل تم تجسيد هذه الرؤية من خلال:

- أنظمة معلومات موجهة للتسيير الإداري المحلي لتبادل معلومات مع المصالح المركزية في شكل لوحة القيادة.
- أنظمة معلومات موجهة للمرفق العام

(42) محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، القاهرة، مصر، 2007. ص. 4-5.

تهدف هذه أنظمة على المستوى المحلي إلى الاستغلال الأمثل للمعطيات للوصول إلى نظرة شاملة لما هو موجود في الواقع والقدرة على تنفيذ الاستراتيجيات بالإضافة إلى ضمان تنفيذ أحسن للقرارات بفعالية ونجاعة.

ب/ مشروع البلدية الالكترونية.

يعني بالبلدية الالكترونية مجموعة لأهداف النتائج المتوقع تحقيقها في ظرف ثلاث (03) سنوات إلى خمسة (05) سنوات تركز أساسا على جودة الخدمة المقدمة للمواطن وفق إجراءات التنسيق والمتابعة والإعلام والاتصال، والرقابة البيداغوجية المستمرة التي تعتبر حلقة ضرورية لنجاح أي خطة تسيير بالنتائج، بالإضافة إلى توفير المعلومات المتعلقة بمختلف العمليات والأنشطة لمساعدة المسيرين على تقييم الأداء ومعرفة مدى تحقيق لأهداف المرجوة، وعلى هذا الأساس يمكن تصور لكل بلدية مشروع بمفهومه العلمي ينظم جميع أنشطتها على المستوي القريب والبعيد.

ج- أهداف مشروع البلدية الالكترونية.

يهدف مشروع البلدية الالكترونية إلى تقديم خدمة عمومية سريعة وبأقل تكلفة ويرسخ تعميم استخدام التكنولوجيا الإعلام والاتصال كما يتيح للمواطن الولوج إلى خدمات الإدارة عبر قنوات كثير " الشبائيك، الهاتف، الانترنت،... الخ من جهة، ومن جهة أخرى الانتقال من التسيير الإداري الذي ظل يعتمد على استخدام الورق إلى تسيير الكتروني دون ورق.

كما ينتظر تحقيق جملة من النتائج من خلال إنشاء واجهة واحدة تشمل الخدمات المقدمة للمواطن وتحسين جودتها، تحسين الإدارة وترقية إنتاجيتها وفعاليتها، وتحسين الاتصال الداخلي من أجل تقديم أفضل خدمة عمومية لتحقيق علاقة جديدة بين الإدارة والمواطن.

د- منصة الخدمات الالكترونية عبر الانترنت:

يمثل هذا المشروع أحد أهم النتائج المحققة بحيث يستطيع إعلام المواطنين ومشاركتهم في الشؤون العامة وإبداء آراءهم بخصوص سير بلدياتهم والتعبير عن حاجاتهم وكذا اقتراحاتهم.

كما يساهم في الاطلاع على مجمل المشاريع المسجلة في إطار الميزانية التشاركية، وعلى مداولات المجالس الشعبية البلدية وقرارات الهيئة التنفيذية. وكذا برامجها وجداول أعمالها والمواعيد الكبرى بالبلدية من احتفالات، توزيع قوائم المستفيدين لقاءات المجتمع المدني... الخ⁽⁴³⁾.

(43) صفوت المبيضين، حسين الطراولة، توفيق عبد الهادي، المركزية ولللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، دار البازوري العلمية، للنشر والتوزيع، الأردن، 2011. ص.95.

هـ- الشبكات الموحد.

إن الشبكات الالكترونية للوثائق البيومترية هو حل تقني يعمل علي استقبال طلبات مختلف الوثائق البيومترية علي مستوي مرفق الجماعات المحلية – البلدية – وتسجيلها بصفة أنية في قاعدة معطيات مركزية وهذا باستغلال الربط المباشر مع الوثائق البيومترية مثل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية ومستقبلا قاعدة المعطيات لرخص السياقة وغيرها من التطبيقات.

و- الأهداف المرجوة من استغلال الشبكات الالكترونية:

* فتح المجال للتولوج إلي عالم الإدارة الالكترونية.

* تحسين ظروف الاستقبال والعلاقة بين الإدارة والمواطن.

* السرعة في دراسة ومراقبة البيانات ومعالجة الملفات.

* إعفاء المواطن من تقديم بعض الوثائق ضمن ملفات طلبات رخص السياقة وجواز السفر والبطاقة التعريف البيومترية.

* إعفاء المواطن من تقديم الوثائق الموجودة بياناتها في قاعدة معطيات ما لم يتم استبدالها..

* إعفاء المواطن من المملأ اليدوي لاستمارة الوثائق البيومترية.

* إلغاء عملية أخذ البيانات البيومترية للمواطنين الحائزين سلفا علي وثائق بيومترية ما عدا في حالات الضرورة التقنية أو التنظيمية.

* تقليص الأخطاء الناتجة عن ادخل البيانات بفضل الاطلاع المباشر علي البيانات الموجودة في قواعد المعطيات.

2-2- ميادين الإصلاح الإداري والهيكلية.

إن الحاجة إلي الحوكمة فرضتها الأزمات المالية التي بدأت في تسعينيات القرن الماضي مما أدى إلي إعادة ضبط الأداء الإداري وتحقيق الشفافية والعدالة ومنح لصاحب المصلحة في مساءلة الإدارة فهي مصطلح مرادف للإصلاح الإداري مما جعلها المصطلح من الموضوعات الحساسة والهامة في المؤسسات العمومية الإدارية والاقتصادية والإدارة المحلية على الخصوص فهي تمثل في نظر المهتمين بمجال التسيير المؤسساتي السبيل الأنجع لنجاح أي ممارسة سياسة تنموية .

كما أن تزايد ظاهرة الفساد نتيجة انخفاض مستوي الأداء بالنسبة للإدارة المحلية وتقصيرها في التكفل بانشغالات المواطن وإحداث تنمية محلية على الرغم من الاستقلالية الممنوحة لها حتم علي السلطات

المركزية التفكير في انتهاج سياسة الحكم الراشد أو ما يسمى بالحوكمة المحلية في التسيير الشأن المحلي وذلك ما كرسه قانون الجماعات المحلية المتعلق بالبلدية والولاية من خلال تبني المشرع للمصطلحفي إطار تهيئة مؤسساتية وإعادة تشكيل صلاحيات الجماعات المحلية من المنتظر أن تكتسي العلاقات بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية تنسيقا افصل للبرامج وتكفل أنسب للاحتياجات المحلية من خلال إعادة التخطيط المحلي وتشاور أوسع يحسن العلاقة بين الساكنة والإدارة والمجالس المنتخبة.

وانطلاقا من هذا سوف نتناول آليات تعزيز الحكامة المحلية ، صيغ مشاركة وإدراج المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية .

أ- آليات تعزيز الحكامة المحلية.

ذكرت الحكامة المحلية من طرف الطبقة السياسية مع بداية السبعينات القرن الماضي وظلت أحد العناصر الرئيسية لبرامجهم لكن التناقض بين الديمقراطية التمثيلية التي تكون فيها الأحزاب السياسية هي الفاعل مع غياب المشاورة والتواصل بين المواطن والمؤسسات لاسيما تلك التي يؤطرها ممثلون ينتمون إلى الأحزاب السياسية فإن الصرح الجديد للتمثيل في إطار الحوكمة هو تجاوب المؤسسات مع المواطن.⁽⁴⁴⁾ ولتجسيد هذا المسعى لابد من فسح المجال أمام فعاليات المجتمع المدني بالقيام بأنشطة علي مستوى السلطات العمومية الدستورية في إطار تمثيل برلماني وكذلك المشاركة في الحكومة إلى جانب المساهمة باقتراحات والنقد من أجل أخذ القرار على المستوى المحلي إلى جانب السلطات العمومية المحلية وهذا ما يجعل الفرد يشارك في إطار المواطنة في تسيير شؤونه.

سنتناول هذا المطلب في أربع فروع : للعلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية ، العلاقة بين الساكنة والإدارة والمجالس المنتخبة ، إشكالية الشباب بصفته أمل للتنمية المحلية وأخيرا تعزيز حوكمة المخاطر للكوارث وتكييفها من أجل تسيير أفضل .

* العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية.

إن العلاقة بين المجالس الشعبية والإدارة ليست في مستوى المطلوب وذلك بسبب الإفراط في توزيع السلطات وظروف ممارستها لاسيما تلك المتعلقة بصلاحيات على الأجهزة والأعمال التي لا تشجع بالضرورة للتشاور الحسن الذي يجد نفسه محاصرا بمجموعة من التحديات الزائدة والمثبطة والتي كثيرا ما تجعل التحكيمات الضرورية عشوائية ووظيفية خاصة فيما يتعلق بدفع المشاريع الهامة إلى تحسين المجهودات المبذولة لصالح تطوير التنمية المحلية.

(44) غازي ممد فريج، الإصلاح الإداري دراسة مقارنة بين الأنظمة الوضعية والنظرية الإسلامية، رؤية مستقبلية لصالح الإدارة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت لبنان، 2014.ص.86-87.

ولتدارك هذا الاختلال تسهر الهيئات التنفيذية علي التنفيذ الحسن للمشاريع المحلية بالموازاة مع المشاريع القطاعية ومن هنا تستقر إجراءات التخطيط والبرمجة العمودية ويتماسك كلية تناسق البرامج مع الاحتياجات المحلية. بالإضافة إلى إسناد كل المهام التي تتصف بالمحلية إلى المجالس المحلية خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المجتمعات ومن خلالها حاجات السكان في تطور مستمر الأمر الذي يقتضى المرونة في تنظيم صلاحيات المجالس المحلية بشكل عام دون تحديد الأمر الذي قد يقف حجرة عثر أمام أداء هذه المجالس لواجباتها على أحسن وجه، بالإضافة إلى تحديد بدقة نقاط ومجالات اشتراك السلطة المركزية مع المجالس المحلية في نفس الاختصاصات الفنية ذات الأهداف الوطنية والمحلية في نفس الوقت.

* العلاقة بين الساكنة والإدارة والمجالس المنتخبة.

ظل موضوع العلاقة بين الساكنة والإدارة والمجالس المنتخبة كثير التردد ومحل الجدل والانتقادات حيث أن التوحد لدى البعض هو إجابة عن اتهامات الآخرين إذ أن فضاءات الحوارات غالباً ما تكون معدومة وإن وجدت فهي لا تقدم أي حلول أو اقتراحات لمشاكل عامة مشترك، كما إن التشاور مع الساكنة بخصوص مشاريع ذات مصلحة عامة غالباً ما تكون غائبة بالرغم من الإجراءات التنظيمية المقررة.

ولتعزيز التواصل والحوار بين المجالس المنتخبة والمواطنين من أجل التكفل الأحسن بانشغالاتهم واحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية في ظل الحوكمة، عمدت السلطات المحلية إلى إنشاء مجالس اقتصادية واجتماعية أو مراكز جهوية ومحلية تعاونية في إطار التوأمة المحلية والأجنبية بغية ملاءمة الفجوة التواصلية تستند إلى حكمة متجددة وضرورية من شأنها أن ترافق على الإطلاق المسارات الشاملة المتكاملة والشاركاتية بين مختلف الأطراف الفعالة على المستوى المحلي.

وفي الأخير ما يمكن استخلاصه هو ضرورة وجوب تعديل قانوني للبلدية وللولاية بما يسمح خلق توازن بين المجموعات المحلية والسلطة المركزية وتنظيم العلاقة بينهما على ضوء ما تقتضيه المتطلبات الراهنة خاصة المتعلقة منها بالتعددية الحزبية التي تسمح بتشكيل هذه المجالس بشكل يضمن بقاء سلطة الدولة دون القضاء على مبدأ استقلالية وحرية الجماعات المحلية في ممارسة اختصاصاتها.

* إشكالية الشباب بصفته أمل للتنمية المحلية.

غالباً ما طرحت إشكالية الشباب في النقاشات العامة لعدم التكفل بانشغالاته بشكل مرضي سواء من حيث الشكل أو من حيث الاندماج الاجتماعي أو حتى من حيث توفير الشروط التي من شأنها ضمان مستقبله.⁽⁴⁵⁾

(45) انظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حول التنمية والسكان، جويلية 2011، .

وعلاجا لذلك تسعى الحركة الشبابية جاهدة لاسترجاع مكانتها المستحقة في المجتمع من خلال إنشاء عوامل إدماج أساسية خصوصا من مجالات الصلة بين الشباب سواء كانت رياضية أو ثقافية أو مرتبطة بالشغل المتمثلة في الأجهزة العديدة التي وضعتها الدولة والتي لم تتمكن من إيقاف شبح البطالة في المستقبل وكذا التفكير في دور أجهزة التشغيل والإدماج المهني قصد إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة من أجل إنعاش النشاطات المبدعة للثروة والقطاع المنتج خاصة التخفيف من العراقيل التي تواجهها لدى المؤسسات المصرفية مع إشراك الشباب في صنع القرار لمحلي وحتى الوطني من خلال ممارسة المسؤولية بفضل إعادة تأهيل أداة التكوين لمواجهة احتياجات سوق العمل.

*** تعزيز حوكمة المخاطر للكوارث من أجل تسيير أفضل.**

تجسد ذلك من خلال تحيين القاعدة القانونية والمؤسسية وترقية النصوص وتكييفها مع خريطة المخاطر الجديدة بتحديد المسؤوليات بدقة وانتهاج سياسة استباقية رامية لتدعيم عملية التكوين ناهيك عن تحديد الاحتياجات المالية لتنفيذ الخطط مع معرفة مصادر التمويل المحتملة لسياسة إدارة مخاطر الكوارث علي المستويين العام والخاص. وجوب التعامل الجهوي والدولي للاستفادة من التجارب والخبرات المحلية والجهوية والدولية في إدارة وتسيير مخاطر الكوارث من خلال وضع نظام الخراط الجغرافية sig الخاصة بالأخطار وكذا تطوير برامج إعلام المواطن ووضع الوسائل والتجهيزات التي من شأنها تسهيل عمليات الإغاثة.

دور إدارة التنمية في تأهيل المرفق المحلي لتحقيق التنمية المحلية.

بعد تقديم تعريف لكل من مصطلح التنمية المحلية وإدارة التنمية المحلية، سنتناول أسس التسيير الحديثة المرفق العام المحلي ثم تفعيل الرقابة المحلية الخارجية وأخيرا تكثيف قنوات الاتصال -لاسيما الاتصال الرقمي.

1- التعريف بمصطلح التنمية المحلية والتنمية المحلية.

التنمية المحلية هي عملية إعادة تشكيل كافة الهياكل المجتمع كي تتيح استخدام الموارد المحلية الاقتصادية والبشرية لبناء قاعدة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية للمجتمع. وتعرف بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا وإدماجها في منظومة التنمية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة التقدم على المستوى القومي.⁽⁴⁶⁾

(46) سنوسي خنيش، إدارة التنمية المحلية المفهوم، المجال، الأبعاد الرئيسية، مرجع سابق. ص. 41.

أما التنمية المحلية يقصد بإدارة التنمية المحلية ذلك الأسلوب والنمط الإداري المتبع وبالتالي فهي مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق النماء الاقتصادي الفعال الذي يحافظ علي موارد الدولة وهو مبدأ يتعارض مع مبدأ الدولة المتدخلة أو المركزية.⁽⁴⁷⁾ ولإيجاد توازن بينها عمدت الجماعات المحلية إلى اعتماد أساليب وأسس حديثة في إدارة وتسيير مرافقها العمومية.

2- أسس التسيير الحديثة المرفق العام المحلي.

منح المشرع الجماعات المحلية إمكانية إنشاء وتسيير المصالح العمومية التقنية كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب الإنارة العمومية الحظائر المساحات الخضراء، النقل الجماعي.... وغيرها، عن طريق عقد البرنامج وصفقة الطلبية، حيث اقتصر القانون القديم عي منح البلدية حرية تسيير هذه المصالح عن طريق الاستغلال المباشر وإنشاء مؤسسات عمومية ومنح امتياز المصالح العمومية.

• أسس تسيير المرفق العام المحلي وقواعد المناجمنت.

تقتضي التنمية المحلية المستدامة توفر قيم تجعل من المرفق العام المحلي مرفق مفتوح يقدم أنشطة شفافة ويراعي المحيط، مرفق عام مرتبط بالمواطن. هذه القيم يجب علي الجماعات المحلية أن تتحلى بها وتجسد في الواقع بإجراءات عملية خاصة باستقبال المواطن وتقريب الإدارة منه وعصرنتها ومن أهم هذه القيم:

- * أنشطة المناجمنت العام التي تعتمد بالخصوص على فريق العمل.
- * التنظيم والتبادل والتفويض الذي يعتبر أساس قاعدة فريق العمل.
- * تحديد بوضوح الخدمات التي يقدمها المرفق العمومي والأشخاص الموجهة إليهم وهو إجراء يعتبر نقطة انطلاق لأي منهجية تعتمد علي النوعية وتحدد معايير نوعية الخدمات.
- * التوقع ورسم الخطوط والمعطيات وفق تشخيص عملي وكذا التنظيم والتفويض أساس قاعدة العمل.
- * التخطيط القريب من لقرار والعمل على التكفل بالأنشطة بصورة منتظمة لا عشوائية ويكون بالاعتماد علي صورة موازية ويتعلق ذلك استقبال المواطن، عصرنة الإدارة وتهيئة المحيط وهي مجموعة أهداف تسطرها الهيئات التنفيذية ويصادق عليها المجلس ويعرضها للإعلام علي المواطنين ويصبح بذلك جسر تواصل بينهم وبين المنتخبين في إطار مشروع البلدية من خلال مدة 05 سنوات يقيم فيها المجلس المنتخب.

(47) شيبوط سليمان كبير مولود، دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية، مرجع سابق.ص.37.

● مبادئ المدرسة اليابانية – كايزون – :

هي تلك المبادئ ذات العلاقة بالجودة والتي اعتمدت في تسيير المرفق العام المحلى والمتمثلة في:

- تحديد المستفيد من الخدمة.
- تصميم الخدمة بالشكل الذي يلبي رغبة المستهلك.
- منح السلطة والتفويض للمسؤول المباشر.
- وضع المعايير للخدمات.

هذه آليات حديثة جعلت من المشرع الجزائري عند تقنين قانون الجماعات المحلية يتوافق أكثر مع التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته البلاد ويركز على مبدأ تحديد الهدف أو ما يسمى: التسيير بالنتيجة يرتقي المرفق العام المحلى وتكون إجراءاته عملية وواقعية لان الهدف قبل كل شيء هو النتيجة بالإضافة إلى الالتزام والجودة والنوعية في الخدمة المقدمة.

* تكثيف قنوات الاتصال - لاسيما الاتصال الرقمي -

هناك شكلين من الاتصال تتطلبهما إدارة المحلية هما:

1- الاتصال المؤسسي الذي يتحدد في ما يسمى خطة اتصال المؤسسة.

2- الاتصال بين الأفراد الذي يتحدد بما يسمى خطة للاتصال الداخلي وذلك لأجل تعبئة وفاعلية العنصر البشري.

لقد سعت الجماعات المحلية لتجسيد هذه الخطة علي مختلف مستوياتها من خلال تطبيق مشروع البلدية الذي سيتم تحديد المسؤوليات وفقه وسيجعل لكل مسئول بها ورقة طريق يحاسب علي نتائجها مع إعادة النظر الدائم في تطبيق الإجراء والهدف – الهندرة – وذلك بتجسيد تقييد سنوي يسمى: الندوة التقييم لمشروع البلدية التي تقوم على أساس التقييم والتسيير المستمرين وفق تقديم خطة تكوين خاص بموظفي الجماعات المحلية وذلك بعد تقييم سنوي لكل موظف وهو ما يضيف صفات التميز في المرفق المحلي القائمة على جودة ذات خدمة مستمرة وإنفاق في حدود ما تقتضيه النتيجة.

1- نماذج دولية لإستخدامات برمجيات الذكاء الإصطناعي:

لجأت العديد من الحكومات إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال الاعتماد على الخوارزميات الذكية، وتحليل البيانات الضخمة، واستخدام الروبوتات والبرمجيات الذكية:

أ- في المجال الطبي : خلال جائحة كورونا استخدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي لمواجهة الأزمة الوبائية على عدة مستويات: أولها تتبع مسار الفيروس، والتنبؤ بانتشاره (الإندار المبكر)، وتشخيص الإصابة بالفيروس، وتميزه عن أعراض أخرى (الالتهاب الرئوي)، وتحديد العلاج الدوائي المحتمل، والمساعدة في التوصل إلي مصل، كما وُظفت الروبوتات في عمليات التطهير، والتعقيم وعلاج المرضى.⁽⁴⁸⁾

ب- علي المستوي القضائي: استعانت السلطات الضبطية اقضائية عند التحري و مكافحة الجريمة، قامت الشرطة الوطنية الهولندية بتدشين شبكة من المجسات الذكية متواجدة في أعمدة الإنارة الذكية في الشوارع حيث تمتلك كاميرات، ومجسات صوتية تقوم بجمع، وتحليل المعلومات، والتي تمكنها من التعرف على المجرمين و التنبؤ بحالات السرقة قبل وقوعها، وكذلك التعامل معها بسرعة، وحسم وقت حدوثها.

ج- في مجال المواصلات وتنظيم حركة السير: استعانت الولايات المتحدة، وعدد من البلدان الأوروبية بتقنيات الذكاء الاصطناعي؛ للمساعدة في توفير حلول مبتكرة لعدد من المشكلات المتعلقة بقطاع النقل مثل: اكتظاظ حركة مرور السيارات، وزيادة معدلات التلوث. في هذا السياق، استعانت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمركبات ذاتية القيادة Automated Vehicles من أجل العمل على تقليل حوادث المرور.^[lxxxix] كما وظفت مدينة بيتسبرج الأمريكية تقنية الذكاء الاصطناعي؛ لانسياب السيولة المرورية في الطرق الرئيسية بالاستعانة بنظام يسمى Rapid Flow من خلال مسح أنماط الحركة المرورية، وتحديد أماكن التكدس، والكثافات المرورية. وقد أسهمت هذه التقنية في تقليص زمن الرحلة بنسبة تزيد على 25 % في المتوسط ، علاوة على انخفاض أوقات الانتظار بمعدل 40 %، كما انخفضت نسبة الانبعاث لتصل إلي 20 %.^[xc] كما وظفت روسيا الاتحادية أيضاً تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ للحد من حوادث المرور.^[xcii]

د- تنظيم حركة رؤوس الأموال والمبادلات التجارية: ابتكرت وزارة الشؤون الاجتماعية الهولندية أحد تقنيات الذكاء الاصطناعي المُسمى بـ "مؤشر مخاطر النظام System Risk Indicator (SyRi)؛ لكشف مدى نزاهة الأفراد الذين يتلقون الإعانات الاجتماعية من الحكومة الهولندية. وللكشف عن حالات الاحتيال الخاصة بتقديم الخدمات، وإعانات الرعايا الاجتماعية. حيث تُوظف تلك التقنية البيانات الحكومية بالاعتماد على عدة مؤشرات مثل: الضرائب، والتأمين الصحي، وسجلات الأراضي، والتوظيف، وامتلاك المركبات، من أجل الكشف عن عناوين الأشخاص التي تنطوي على مخاطر عالية للاحتيال، أو إساءة استخدام مزايا الرعاية الاجتماعية.^[49] عارضت عدة منظمات مجتمع مدني هولندية استخدام هذا النظام، مبررين معارضتهم على أن تلك التقنية تتسبب في التعدي على الخصوصية، ويمثل تمييزاً تجاه

(48) أحمد الشورى أبو زيد، الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم، مقال منشور بمجلة العلوم السياسية و الإدارة العامة كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر [10.21608/JPSA.2022.26919](https://www.jpsa.2022.26919)

(49) The national council for public – private partnership at web www.ncppp.org du 31/07/2016.

المواطنين الفقراء، والضعفاء. كما تم انتقاد الافتقار إلى الشفافية بشأن العمل الداخلي للنظام، وعدم قدرة الأشخاص المتضررين على التعرف على بياناتهم. كما أعرب مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن مخاوفه بشأن استخدام نظام SyRi؛ لأنه قد يمثل تهديدًا كبيرًا لحقوق الإنسان، مما دفع القضاء الهولندي مؤخرًا لمنع توظيف الحكومة لهذا التطبيق؛ لأنه ينتهك المادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR) (الحق في احترام الحياة الخاصة، والعائلية). كما أشارت حيثيات الحكم إلى أن الأشخاص الذين يتم جمع بياناتهم، وإدراجها في تقرير المخاطر لا يتم إبلاغهم تلقائيًا.⁽⁵⁰⁾

هـ- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة تسيير الموارد البشرية: من أجل العمل على ضمان حيادية، ونزاهة تعيين الأفراد داخل الجهاز الإداري الحكومي وفقا للجدارة، وليس المحاباة، والمحسوبية. وتعتبر السويد من أوائل الدول على مستوى العالم في السعي؛ لتوظيف تلك التقنيات في عملية التوظيف. حيث بدأت بلدية Upplands-Bro السويدية في تجربة الروبوت Tengai في عمليات التوظيف الخاصة بها منذ يونيو 2019. وهو يعد أول الروبوتات التي تم تطويرها بهدف جعل عملية التوظيف أقل تحيزًا أثناء ممارسات المقابلات التقليدية. وبالتالي كانت الفكرة وراء استخدام الروبوت هي تجنب وجود عنصر بشري في بداية عملية التوظيف من أجل تحييد أي تحيزات نفسية، واجتماعية. وتستخدم تلك البلدية هذا الروبوت؛ لتحديد المرشحين الحاصلين على أعلى درجات الأداء العام، من أجل عمل قائمة مختصرة للاختيارات المستقبلية. يقوم الروبوت بعد ذلك بإجراء المقابلات؛ لتقييم المرشحين من خلال تحليل سلوكياتهم، وقدراتهم على حل المشكلات ومهارات أخرى إذا لزم الأمر. كما يمكن للروبوت طرح أسئلة متتابعة، ثم يتم تحليل المقابلات، ثم يقوم Tengai بالاختيار الأول من المرشحين الواعدين. وفي النهاية يجري القائمون على التوظيف في البلدية المقابلة النهائية مع المرشحين؛ لتقييم دوافعهم. تم اعتبار النتائج الأولى التي أعقبت اعتماد روبوت Tengai على أنها ناجحة، وجلبت اهتمامًا إعلاميًا كبيرًا إلى البلدية بسبب النهج المبتكر في التوظيف. وفقًا لأحد مديري البلدية، فإن روبوت Tengai قد جعل عمليات الاختيار، والتوظيف أسرع وأرخص وأكثر حيادية، مما أدى إلى توفير موارد مهمة؛ لإنفاقها على مهام أخرى.^[xcv]

2- مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في حوكمة السياسات المحلية:

من خلال بعض التجارب القليلة لبعض البلدان التي وظفت برمجيات الذكاء الاصطناعي في صنع السياسات العامة نجدها توصلت إلى تحليل البيانات عبر المراحل المختلفة لعملية صنع السياسات منجبهة ومن جهة ثانية ساهمتها هذه التقنية في تحسين جودة الخدمات العامة. فمن خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي المختلفة (البيانات الضخمة، والروبوتات، والخوارزميات الذكية) يمكن لصانعي السياسات اتخاذ قرارات أكثر استنارة، مما يجعل الحكومات أكثر مرونة واستجابة لتفضيلات، واحتياجات المواطنين، وتحسن محتوى جدول أعمال السياسة العامة. وكذا توظيف خوارزميات الذكاء

(50) انظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، حول التنمية والسكان، جويلية 2021.

الاصطناعي، تستطيع الحكومات أن تتعقب، بشكل شبه فوري، الموضوعات الناشئة، وتقوم بتحليل تفضيلات، واحتياجات المواطنين. كما يزيد الذكاء الاصطناعي من شرعية وضع جدول الأعمال، وهذا يقلل من الاعتماد على الخبراء التكنولوجيين، ويعدد مصادر المعلومات ويضفي الشرعية على عملية صنع السياسات منذ البداية.⁽⁵¹⁾

علاوة على ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي عبر الشبكات العصبية الاصطناعية التنبؤ بعدد من المشكلات والقضايا المليئة بالتعقيد. كما تعد بمثابة اندازًا مبكرًا للحكومات؛ للتعرف على الأزمات قبل انفجارها، أو تبني عدد من القضايا متماشياً مع توجهه، والمزاج الشعبي بما لا يضر المصلحة العامة. كما تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في صياغة السياسات، واتخاذ القرارات، فهي تعتبر مستشارًا حكوميًا - مستشارًا آليًا - يطرح العديد من خيارات السياسات في مختلف المشكلات الاجتماعية مع تحديد التكلفة المحتملة لكل قرار. وبالتالي أثناء صياغة السياسة العامة قد تتجاوز تقنيات الذكاء الاصطناعي مجرد تحليل البيانات إلى طرح خيارات، أو حلول جديدة ومن ثم قد تساعد في اتخاذ خطوات تنبؤية. ومن ناحية سيحسن الذكاء الاصطناعي تنفيذ السياسة بعدة طرق، بما في ذلك سرعة الاستجابة للقضايا الملحة، وإدارة الأعمال الروتينية اليومية. كما تمكن تطبيقات الذكاء الاصطناعي صانع القرار من تحديد استراتيجيات كيفية التنفيذ السياسات بكفاءة، وفعالية مما يساهم في تقليل الأخطاء الإدارية البشرية، وكذلك قد تساعد في ضبط مستويات الإنفاق الحكومي، ومكافحة الاحتيال المالي، والتهرب الضريبي مما ينعكس إيجابياً على الأداء المالي للحكومة. كما تمكن تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة من تضمين عملية التقييم في كل مرحلة من مراحل دورة السياسة العامة، مما يزيد من احتمالية تغير مفهوم التقييم نفسه، ويزيد من إمكانية التصحيح الذاتي مما يوفر الوقت، والموارد، ويزيد من سرعة، ومرونة الاستجابة. كما ساهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في زيادة جودة وكفاءة الخدمات العامة في مختلف القطاعات الحكومية مثل: التعليم، وإدارة المرافق العامة، والنقل، والاتصالات، وأمن المعلومات وإدارتها، والمالية، والرعاية الصحية، والنظام القانوني والعدالة مما يساهم في تحسين كفاءة الحكم وينعكس إيجابياً على جودة حياة المواطنين.⁽⁵²⁾

أ- مرحلة صنع السياسة المحلية.

تنتم هذه المرحلة بوضع جدول الأعمال، وتحديد المشكلات، وطرحها على الشأن العام بشكل يدفع المسؤولين المحليين إلى التفكير، والتدخل لاتخاذ إجراء، وطرح سياسات جديدة. ويمكن تقسيم جدول

(51) مناهل ثابت حوكمة الذكاء الاصطناعي مقال منشور بموقع البيان بتاريخ: 2018/02/12.

(1) أحمد الشورى أبو زيد، الذكاء الاصطناعي وجوده الحكم، مقال منشور بمجلة العلوم السياسية والإدارة العامة كلية

التجارة، جامعة أسيوط، مصر [10.21608/JPSA.2022.26919](https://doi.org/10.21608/JPSA.2022.26919)

أحمد الشورى أبو زيد، الذكاء الاصطناعي وجوده الحكم، مقال منشور بمجلة العلوم السياسية والإدارة العامة كلية

التجارة، جامعة أسيوط، مصر [10.21608/JPSA.2022.26919](https://doi.org/10.21608/JPSA.2022.26919)

أعمال السياسات المحلية إلى جدول أعمال تضعه الهيئات التداولية والتنفيذية على المستوى المحلي لتنفيذ السياسة العامة للدولة يتضمن القضايا التي أثارها الأجهزة والمؤسسات الرسمية الحكومية، والتي تتألف من القضايا التي أثارها الجمهور؛ لاتخاذ إجراء، ومن ثم فإن أحد الجوانب الرئيسية لإعداد جدول الأعمال هو كيفية جعل بعض القضايا، والمشكلات، دون غيرها، تستحوذ على اهتمام الجمهور وصانعي السياسات المحلية.

في هذا الإطار تبرز مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في تأطير، ووضع جدول الأعمال من خلال مساعدة الهيئات المحلية على تجميع، وتحليل اهتمامات، ورغبات، ومصالح المواطنين من خلال أجهزة استشعار مختلفة، وتقنيات متطورة. على سبيل المثال، تُمكن تقنيات الذكاء الاصطناعي صانعي السياسات من الحصول على المعلومات المتداولة عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وتحليل محتواها؛ لتحديد المشكلات، وقياس اتجاهات الرأي العام لعدد من القضايا، والأزمات التي يتداولها رواد مواقع التواصل الاجتماعي. فمن خلال توظيف خوارزميات الذكاء الاصطناعي يمكن للحكومات أن تتعقب -بشكل شبه فوري- الموضوعات الناشئة، وتقوم بتحليل تفضيلات، واحتياجات المواطنين، مما يعزز محتوى جدول أعمال السياسات العامة.

كما يزيد الذكاء الاصطناعي من شرعية وضع جدول الأعمال من خلال تمكين المواطنين، والحكومات من الانخراط في حوار أكثر جدوى، وتعاون في تصميم السياسات.

في هذا الإطار يؤكد عدد من العلماء أن البيانات الضخمة التي تلتقطها عدد من البرامج الذكية عبر شبكة الانترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي تمكن المواطنين من توصيل آرائهم بشكل غير مباشر للمسؤولين الحكوميين مما يجعلهم شريكاً مؤثراً في عملية صنع السياسات العامة، بل وتقديم ملاحظات حول عملية صنع القرار الحكومي. وفي نفس الوقت من خلال تحليل لتلك البيانات الضخمة يمكن للحكومات إجراء تقييمات أفضل لتفضيلات المواطنين، وهذا يقلل من الاعتماد على الخبراء التكنوقراطيين، ويعدد مصادر المعلومات، ويضفي الشرعية على العملية السياسية منذ البداية. مما يمكن صانعي السياسات من تحسين محتوى جدول الأعمال من حيث الدقة، والكفاءة، والسرعة، والشمول.

على مستوى الممارسة، كثفت الحكومات مؤخراً جهودها؛ للحصول على تلك المعلومات. ففي عام 2015، أعلنت الحكومة البريطانية أنها أبرمت عقوداً مع سبع شركات؛ لرصد المعلومات، والآراء، واتجاهات المواطنين على منصات التواصل الاجتماعي، مما يتيح للمسؤولين الحكوميين وضع تصور متكامل للرأي العام أثناء مشاركتهم في وضع جدول الأعمال.

كما يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال تقديم توصيات؛ لتحسين جدول الأعمال؛ حيث تسمح تحليل البيانات، والمحاكاة بإعطاء حلول أفضل، أو استبعاد سياسات معينة من جدول الأعمال؛

لأنها لا تحصل على النتائج المتوقعة.^[lv] علاوة على ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي عبر الشبكات العصبية الاصطناعية Artificial Neural Networks التنبؤ بعدد من المشكلات، والقضايا المليئة بالتعقيد، وعدم اليقين. على سبيل المثال: تُستخدم الشبكات العصبية؛ لفحص النفقات العامة، وعلاقتها بنمو الناتج المحلي الإجمالي؛ للتنبؤ بالنفقات العامة المستقبلية حسب نوعها، وبذلك تساعد هذه المعلومات الحكومات في التعامل مع النفقات المحتملة والاستعداد لها.

كما تعتبر إنذارا مبكرًا للتعينة المحلية قبل الحكومة للتعرف على الأزمات قبل انفجارها، أو تبني عدد من القضايا متماشياً مع التوجه، والمزاج الشعبي بما لا يضر بالمصلحة العامة.

ب - الذكاء الاصطناعي وصياغة السياسات المحلية.

تشير هذه المرحلة إلى خيارات، وبدائل السياسات المتاحة، وصياغة الحلول للمشكلات المحددة، وتقييم مزاياها، وعيوبها بحيث يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون لديه تأثير ملحوظ حول خيارات، وبدائل السياسات العامة والسياسة المحلية حيث تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي -بما تمتلكه من قدرة- على تجميع، وتحليل البيانات الضخمة في تحديد، واكتشاف البدائل، وتوليدها بشكل أسرع، وأكثر دقة. فعادةً قد تستغرق هذه المرحلة من دورة السياسة المحلية عدة أسابيع، أو أشهر؛ وفقاً لمستوى إمكانيات الهيئات المحلية، أو مدى تعقيد المشكلة. فمن خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، يمكن تقليل تلك العملية من أيام إلى ساعات.

كما تمكن بعض تقنيات الذكاء الاصطناعي المتطورة مثل الشبكات العصبية الاصطناعية، والحساب التطوري (الخوارزميات الجينية، والاستراتيجيات التطورية، والبرمجة الجينية) في صياغة السياسات، واتخاذ القرارات، فهي تعتبر مستشارًا حكوميًّا - مستشارًا آليًا - يطرح العديد من خيارات، وبدائل السياسات، وتؤخذ في الاعتبار التكلفة المحتملة لكل قرار مما يسمح باختيار أفضل البدائل بأقل تكلفة.^[lix] على سبيل المثال وُظفت تقنية تُعرف بـ "المساعد؛ لفهم البيانات بالاستدلال، والاستخراج، والتوليف" Assistant for Understanding Data through Reasoning, Extraction, and Synthesis ((AUDREY)) وهي تعد جزءًا من مبادرة؛ لابتكار طرق جديدة؛ للحفاظ على سلامة رجال الإطفاء، والشرطة، والمسعفين، والحماية المدنية من قبل وزارة الأمن الداخلي الأمريكية Department of Homeland Security بالتعاون مع مختبر الدفع النفاث التابع لوكالة ناسا Jet Propulsion Laboratory. تمكن تلك التقنية من تتبع فريق إطفاء كامل، والمساعدة في جمع البيانات عن درجات الحرارة، والغازات، وإرسال إشارات تحذيرية، وتوجيه فريق الإطفاء للأماكن الآمنة البعيدة عن خطر النيران، بالإضافة إلى تقديم توصيات، واقتراح خيارات متعددة حول طريقة عملهم.^[lx] كما قد تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في صياغة سياسات الصحة، وتحديد كيفية الاستثمار في القرارات المستقبلية التي يجب

اتخاذها بشأن المستشفيات، أو حتى إذا كانت هناك حاجة إلى أطباء متخصصين جدد في مجال معين من الرعاية الصحية.^[xi]

وتتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي للحكومات والتي بدورها توظفها في خدمة الجماعات المحلية القدرة على فحص السياسات السابقة؛ للتأكد من مدى فعاليتها، والمساعدة في تحديد الأفراد، أو الكيانات، أو المناطق الأكثر عرضة لخطر مشكلة، أو أزمة معينة، وتقديم المساعدات الممكنة. على سبيل المثال: تدخل الذكاء الاصطناعي في سياسات الصحة في الولايات المتحدة من خلال صياغة السياسات القائمة على تحليل البيانات في الجهود المبذولة؛ لمكافحة التسمم بالرصاص في ولاية شيكاغو الأمريكية. فمن خلال توظيف البيانات الضخمة Big Data تمكنت هيئة الصحة العامة في ولاية شيكاغو من تحديد المنازل التي يُحتمل أن تحتوي على مستويات غير آمنة من الرصاص قبل تعرض قاطنيها للتسمم، بل وتحذير مشتري المنازل المحتملين بشأن المناطق التي تحتوي على كميات كبيرة من الرصاص.

كما تمكن تقنيات الذكاء الاصطناعي صانعي السياسات، وموظفي الخدمة المدنية في الخطوط الأمامية على إجراء تنبؤات بطريقة أكثر شمولاً، وأقل عرضة للتحيز البشري، فمن خلال الخوارزميات الذكية يمكن تحديد عدد الطلاب المعرضين لخطر التسرب من التعليم، أو المناطق الساخنة التي قد تشهد أعمال إجرامية، أو احتمالات عودة المفرج عنهم من المسجونين للإجرام مرة أخرى كما هو مطبق في مكافحة الجريمة في لندن. تُفسح هذه المعلومات المجال لصياغة السياسة المستهدفة مما يساعد على تجنب هدر الموارد.

يمكن القول: خلال صياغة السياسات العامة قد تتجاوز تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي من مجرد تحليل البيانات؛ لإيجاد خيارات، أو حلول جديدة؛ لأنها تعمل كأداة تكنولوجية ذكية تساعد في عملية صنع القرار، وفي صياغة السياسات العامة، بل قد تمكن صانع القرار من اتخاذ خطوات تنبؤية، واستباقية.

ج - الذكاء الاصطناعي وتنفيذ السياسة المحلية.

بعد صياغة بدائل، وخيارات السياسات العامة لم يبق سوى إصدارها في صورة قرارات، أو تعليمات، أو تشريعات، ووضع سياسة معتمدة موضع التنفيذ. إلى جانب ذلك ينطوي تنفيذ السياسة العامة على تطوير العمليات، والإجراءات؛ لترجمة الخطط المصاغة إلى فعل، وإجراء. بمعنى آخر: تُحوّل السياسات من خطط مكتوبة على الورق إلى ممارسة، وإجراء، تصميم جميع خطوات بآليات تنفيذها.⁽⁵³⁾

في تلك المرحلة، يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين تنفيذ السياسة العامة بعدة طرق، بما في ذلك سرعة الاستجابة للقضايا الملحة، وإدارة الأعمال الروتينية اليومية، بل والتعامل مع الكوارث

(53) مناهل ثابت حوكمة الذكاء الاصطناعي مقال منشور بموقع البيان بتاريخ: 2018/02/12.

على سبيل المثال: شهدت مقاطعة سان ماتيو-بولاية كاليفورنيا توظيف الخوارزميات الذكية التي تحتوي على بيانات عامة، وضخمة في تفعيل سياسات الدفاع المدني، وخاصة عند التعامل عند حدوث الزلزال مع إمكانية تحديد المناطق في المدينة الأكثر عرضة لخطر، وتحمل الزلزال وإعطاء الأولوية لجهود الإنقاذ مما يعنى انقاذ عدد كبير من الأرواح ، وكذلك ترشيد النفقات.

وفيما يتعلق بالسياسات الأمنية، شرعت دولة الإمارات العربية المتحدة في تدشين عدد من مراكز الشرطة الذكية في دبي (Dubai Smart Police Station (SPS) منذ عام 2017. أسهمت تلك المراكز في تقديم أكثر من سبع وعشرين خدمة رئيسية في مجالات الخدمات الجنائية، والمرورية، وطلبات شهادات الحالة الجنائية، والتصاريح. كما يوفر خدمة الإبلاغ عن الجرائم، والحوادث المجهولة، وكذلك الحوادث المرورية.

كما تستخدم أقسام الشرطة الذكاء الاصطناعي؛ لرصد الجريمة، وتحديد أنماط حوادثها، والتدخل بشكل استباقي؛ لمنع حدوثها. على مدى العقد الماضي، طُوّر عدد من أقسام الشرطة المحلية الكبرى في الولايات المتحدة ، بما في ذلك أقسام الشرطة في لوس أنجلوس، وشيكاغو، ونيويورك، فاتخذت نهجًا وقائيًا بتوظيف الخوارزميات الذكية التي تستند إلى تحليل البيانات الضخمة المتوفرة بمواقع التواصل الاجتماعي، وأجهزة نظام تحديد المواقع العالمية (GPS))، ومقاطع الفيديو من كاميرات الشوارع، وقارئات لوحات السيارات، وسجلات السفر، وبطاقات الائتمان بالإضافة إلى قواعد البيانات الحكومية؛ لاتخاذ تدابير استباقية تهدف إلى تحديد بؤر العنف الساخنة، والأماكن التي من المحتمل أن يقع بها جرائم، والتدخل قبل حدوثها، ونتيجة اعتماد شرطة لوس أنجلوس على تقنيات الذكاء الاصطناعي تراجعت عمليات السطو بنسبة 27 % في عام 2012 ، وانخفضت سرقة الممتلكات بنسبة 19%، وانخفضت معدلات الجريمة الإجمالي بنسبة 13%. توفر هذه الاتجاهات، والمؤشرات أدلة أولية على أن الشرطة التنبؤية Predictive Policing قد أسهمت في خفض معدلات الجريمة وبالتالي مكنت تطبيقات الخوارزميات الذكية أقسام الشرطة من اعتماد نهج وقائي بدلاً من نهج رد الفعل عند التعامل مع الجريمة.

ومن ناحية أخرى توظف مؤسسة السكك الحديدية الروسية تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة سير القطارات؛ حيث تقوم تلك التقنيات بإرسال إشارات تحذيرية لسائق القطارات لتحذيره من الوقوع في حادث تصادم. وفي حال عدم استجابة سائق القطار للإنذار فإن جهاز الحاسوب يتخذ قراراً مستقلاً وتلقائياً لتجنب هذا الحادث.

ومن ناحية أخرى تسهم الخوارزميات الذكية في الكشف عن المخالفات، والتقليل من الاحتيال، والأخطاء بشكل كبير، وتحسين تنفيذ السياسة المالية، والضريبية في المملكة المتحدة.

فمن خلال تحليلات البيانات الضخمة، قامت بعض المصالح الضريبية بتصنيف دافعي الضرائب من الأفراد، والشركات؛ لتقديم عرض مفصل لكل عميل لتعزيز مكافحة الاحتيال من خلال تصميم حوافز موجهة؛ لتعزيز زيادة التزام دافعي الضرائب. ومن خلال توظيف البيانات الضخمة، تمكنت هيئة الضرائب، والجمارك الأيرلندية من تطوير نماذج تنبؤية؛ للمساعدة في استهداف دافعي الضرائب بشكل أفضل ومكافحة التهرب الضريبي.

وتوظف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ السياسة الصحية بكفاءة بالاستعانة بالبيانات الضخمة في تصميم خدمات جديدة؛ لتلبية احتياجات الفئات التي لم يتم تغطيتهم في إطار برامج الرعاية الصحية، على سبيل المثال: بعد أن دخل قانون الرعاية الصحية الأمريكي حيز التنفيذ في عام 2010، أنشأت الإدارة الأمريكية برنامجًا يسمى Enroll America؛ لتحديد الفئات الذين ليس لديهم تأمين صحي، وتسجيلها في نظام الرعاية الصحية الجديد عن طريق استخدام النمذجة الإحصائية؛ لتحديد المواطنين غير المؤمن عليهم، ومساعدتهم في تسجيل في البرنامج.

وفي سياق متصل تمكنت تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر توظيف شبكات التواصل الاجتماعي من تحسين السياسات الصحية الوقائية. حيث تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من ازدياد الأمراض المنقولة بالغذاء عبر المطاعم؛ إذ يبلغ عدد الأفراد الذين يصابون بهذه الأمراض سنويًا حوالي 48 مليون فرد يحتاج 120000 منهم الدخول إلى المستشفى، بينما يفقد 3000 منهم حياته وفي الوقت نفسه، يُصاب واحد من كل ستة من المواطنين الأمريكيين بالتسمم الغذائي سنويًا وفقًا لبيانات أصدرها مركز مكافحة الأمراض الأمريكي والوقاية منها CDC خلال أعوام 2014، 2015.⁽⁵⁴⁾

ولقد أولت إدارة الصحة في مدينة لاس فيجاس اهتماماً كبيراً لمواجهة هذه المشكلة الصحية؛ حيث تعاونت مع جامعة روتشستر والهيئة الوطنية للعلوم؛ لتطوير تطبيق nEmesis الصادر عام 2016، والذي يساهم في تمكين إدارات الصحة في رصد وتحديد منشورات التي تبث عبر منصات التواصل الاجتماعي التي تتناول حالات التسمم الغذائي. يقوم هذا التطبيق على الربط بين التغريدات الواردة على موقع تويتر، وصفحات المطاعم بحيث تتم الاستعانة بتقنية تحديد الموقع الجغرافي Geotagging؛ لتحديد وحصر المناطق، أو المطاعم التي يحتمل أن تشهد حالات تسمم غذائي فيها.

ومن جانب آخر، يتيح التطبيق إمكانية تعديل وظائفه لرصد حالات صحية أخرى في أماكن مختلفة كمكافحة البعوض، أو تقييم زيارات الأطباء. وقد أسهمت تلك التقنية في تحسين إجراءات التفتيش على المطاعم في لاس فيجاس، خاصة وأن الممارسات التقليدية التي تطبقها إدارات الصحة في المدينة وغيرها من المدن لا زالت تتبع نظام الاختيار العشوائي للمطاعم بهدف إجراء الزيارات التفتيشية. كما أدى توظيف الخوارزميات الذكية الذي يركز عليها تطبيق "nEmesis" في حصر المواقع المحتملة للإصابات

(54) مناهل ثابت حوكمة الذكاء الاصطناعي مقال منشور بموقع البيان بتاريخ: 2018/02/12.

خلال المرحلة التجريبية التي استمرت ثلاثة أشهر خلال عام 2016. وقد نجح التطبيق في رصد وتحليل أربعة ملايين تغريدة عبر توظيف الخوارزميات التي ترصد وتتعرف على جمل مفتاحية ترتبط بأعراض الأمراض المنقولة بالغذاء مثل جملة " أشعر بالغثيان". أسهم هذا التطبيق في المساعدة على تصنيف المطاعم وفقا لعدد المترددين عليها، والذين سجلوا إصابتهم بأعراض مرتبطة بالتسمم الغذائي. وقد ترتب على حملات التفتيش المنضبطة لتلك المطاعم إما حصولها على إنذارات أو صدور قرارات بإغلاقها. وخلال فترة تجربة تطبيق "nEmesis" لمدة ثلاثة أشهر خلال عام 2016، أسهم هذا التطبيق في تحسين فعالية الحملات التفتيشية على المطاعم، حيث تم رصد تراجع حالات التسمم الغذائي بمقدار 9000 حالة، بينما قلت حالات الإدخال إلى المستشفى بمقدار 557 حالة في مدينة لاس فيجاس. وكمؤشر على نجاح هذا التطبيق، فقد نال جائزة التطبيقات المبتكرة في مجال الذكاء الاصطناعي خلال المؤتمر الثلاثين لجمعية النهوض بالذكاء الاصطناعي عام 2016.⁽⁵⁵⁾

د - الذكاء الاصطناعي وتقييم السياسات المحلية.

في هذه المرحلة يتم تحليل السياسات المنفذة؛ لتحديد مدى توافقها مع الأهداف المحددة ومن أجل التعرف عن مدى كفاءة البرنامج، أو الأدوات التي تم اختيارها؛ لتطبيق هذه السياسة. تتمثل المعايير التي يُعتمد عليها في تقييم أحد السياسات العامة في: الفعالية، والكفاءة، والجودة، والإتاحة، والعدالة. تهدف مرحلة تقييم السياسة العامة إلى تقييم النتائج المقصودة، وغير المقصودة وقياسها مقابل الغرض الأصلي، والنتائج المتوقعة. ومن ثم يستلزم تقييم السياسة تقييم ما إذا كانت الأهداف المحددة لسياسة ما قد تحققت، والنظر فيما إذا كان ينبغي تغيير السياسة، أو إلغاؤها.

يرى بعض الباحثين بأن فوائد وإمكانات تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر توظيف البيانات الضخمة ستحدث تغييرًا أكثر دراماتيكية في مرحلة التقييم عادة ما يتم تصوير أن مرحلة التقييم تمثل نهاية لدورة صنع السياسات العامة، إلا أنه مكنت تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة من تضمين تلك العملية في كل مرحلة من مراحل دورة السياسة العامة، مما يزيد من احتمالية تغير مفهوم التقييم نفسه، ويزيد من إمكانية التصحيح الذاتي مما يوفر الوقت، والموارد، ويزيد من سرعة، ومرونة الاستجابة أو بعبارة أخرى، تقوم تقنيات الذكاء الاصطناعي بإجراء تقييمات مستمرة منذ بداية التنفيذ، مما يولد فكرة التقييم المستمر في الحكومات، والإدارات العامة. يتم تعزيز هذا بشكل أكبر من خلال البيانات الضخمة التي تفتح إمكانات دائمة للتكرار، وإعادة التقييم، ومراجعة السياسة.

كما توفر التحليلات المتقدمة مستوى أعلى من التفاصيل، ومعالجة بيانات السلاسل الزمنية من مصادر متعددة، ومتنوعة تدعم القياس الشامل لنتائج السياسة حيث تمكن صانع القرار من فهم الآثار طويلة

(55) أحمد الشورى أبو زيد، الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم، مقال منشور بمجلة العلوم السياسية و الإدارة العامة كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر [10.21608/JPSA.2022.26919](https://doi.org/10.21608/JPSA.2022.26919) مرجع سابق.

المدى؛ لتنفيذ السياسات على المواطنين في مجالات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تمكن تقنيات الذكاء الاصطناعي من معالجة المزيد من المعلومات الدقيقة لكل من العوامل القابلة للقياس الكمي (مثل: التكلفة الاقتصادية) وغير القابلة للقياس الكمي (مثل الاعتبارات القيمة، والمخاوف الأخلاقية)، يتم تطبيق ذلك من خلال تحليلات المنفعة، والتكلفة بشكل أكثر تعقيداً، وشمولاً.

ونتيجة ما أحدثته تقنيات الذكاء الاصطناعي من زيادة ديناميكية دورة صنع السياسات العامة، فإن ذلك قد ينعكس بصورة إيجابية على تلبية الخدمات العامة للمواطنين، وتحسين كفاءة الجهاز الإداري حيث يتمتع الذكاء الاصطناعي بإمكانات هائلة تُطبَّق في مختلف القطاعات الحكومية مثل: التعليم، والبنية التحتية، والنقل، والاتصالات، وأمن المعلومات، والمالية، والرعاية الصحية، والعدالة الجنائية.

كما سعى عدد من الحكومات لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لترشيد استخدام الطاقة والكهرباء؛ حيث تتحكم تقنيات الذكاء الاصطناعي في استخدام واستهلاك الطاقة في المنشآت سواء كانت عامة أو خاصة؛ لتوفير الطاقة خاصة خلال ساعات الذروة، وتحدد المشكلات، وتكشف عن أعطال المعدات، وتتنبأ قبل حدوثها. كما تقوم الخوارزميات الذكية بتحليل التنبؤات الجوية ورصد تغيراتها؛ للتحكم في أجهزة مبردات الهواء، علاوة على توفير الطاقة من خلال الاعتماد على التهوية الطبيعية، والطاقة الشمسية.

وفي قطاع الرعاية الصحية تم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي؛ لمساعدة، وتحسين قرارات الأطباء في تشخيص المرضى، وعلاجهم، ومراقبة تطور حالتهم الصحية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، وظفت هيئة خدمات الصحة الوطنية البريطانية (NHS) (The National Health Service) تقنيات الذكاء الاصطناعي عن طريق الخوارزميات الذكية؛ لتحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية، خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات علاج المرضى. حيث تختلف فعالية العلاج باختلاف حالة المريض بناء على متغيرات متعددة. تقليدياً، يقوم الأطباء بإجراء تقييمات ذاتية لأفضل نظام علاج معين يوجه للمريض، وعبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، يستطيع الأطباء تقسيم المرضى إلى مجموعات فرعية وفقاً لتاريخهم المرضي، وأعمارهم، واختيار العلاج المناسب، وتحديد النوع، والجرعة؛ لتحقيق أقصى قدر من الفعالية، وتقليل الآثار الجانبية. يتيح هذا النهج للأطباء إجراء مقارنات بين خيارات العلاج التي كانت معقدة للغاية، وتستغرق وقتاً طويلاً.⁽⁵⁶⁾

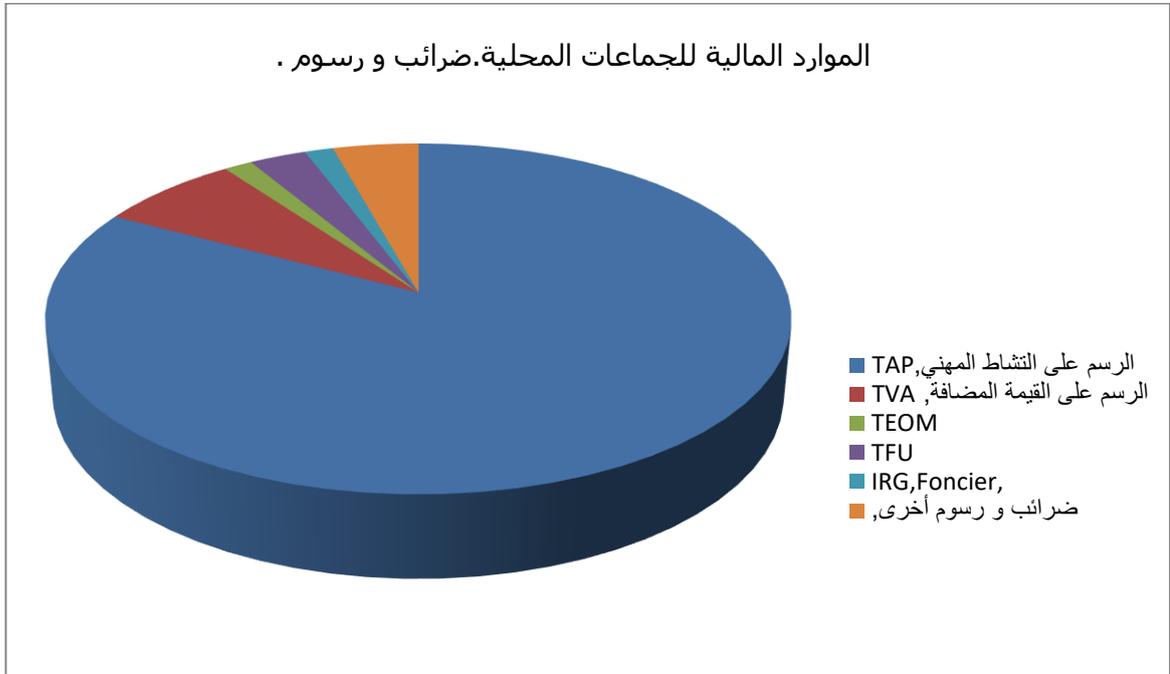
(56) أحمد الشورى أبو زيد، الذكاء الاصطناعي وجوده الحكم، مرجع سابق

دور الرقمنة المحلية في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات المحلية في الجزائر كإنموذج.

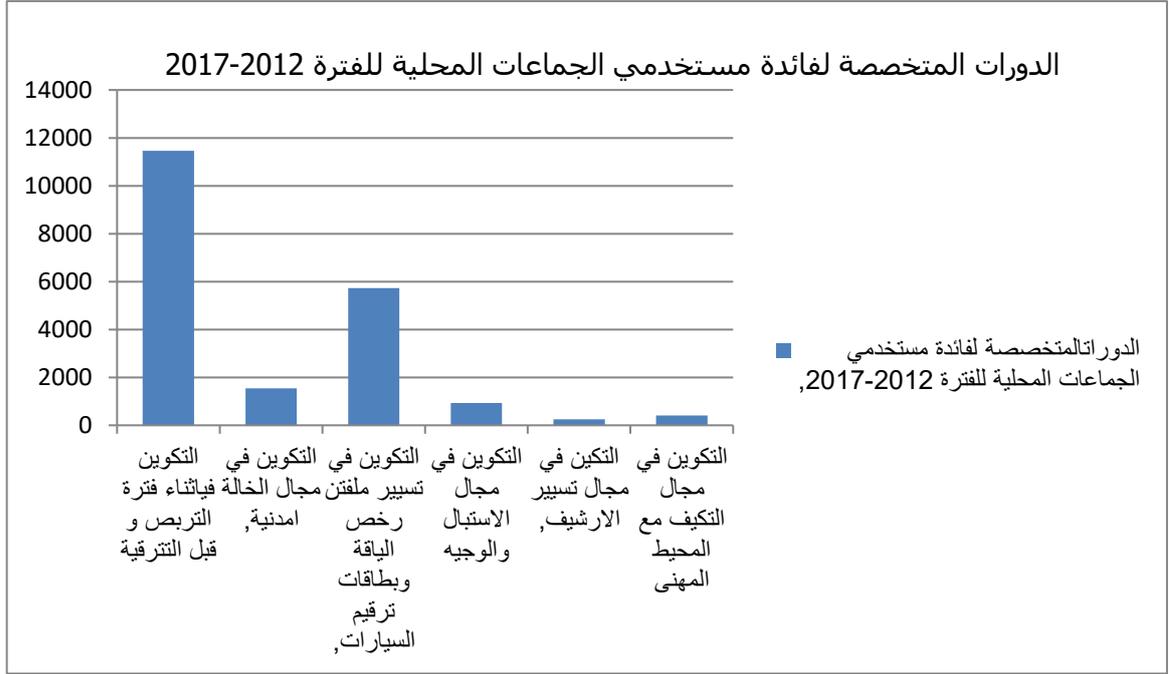
المصدر وزارة الداخلية والجماعات المحلية الهيئة العمرانية الجزائرية.

المصدر: المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل التخطيط سنة 1997.

• توزيع الموارد الجبائية:



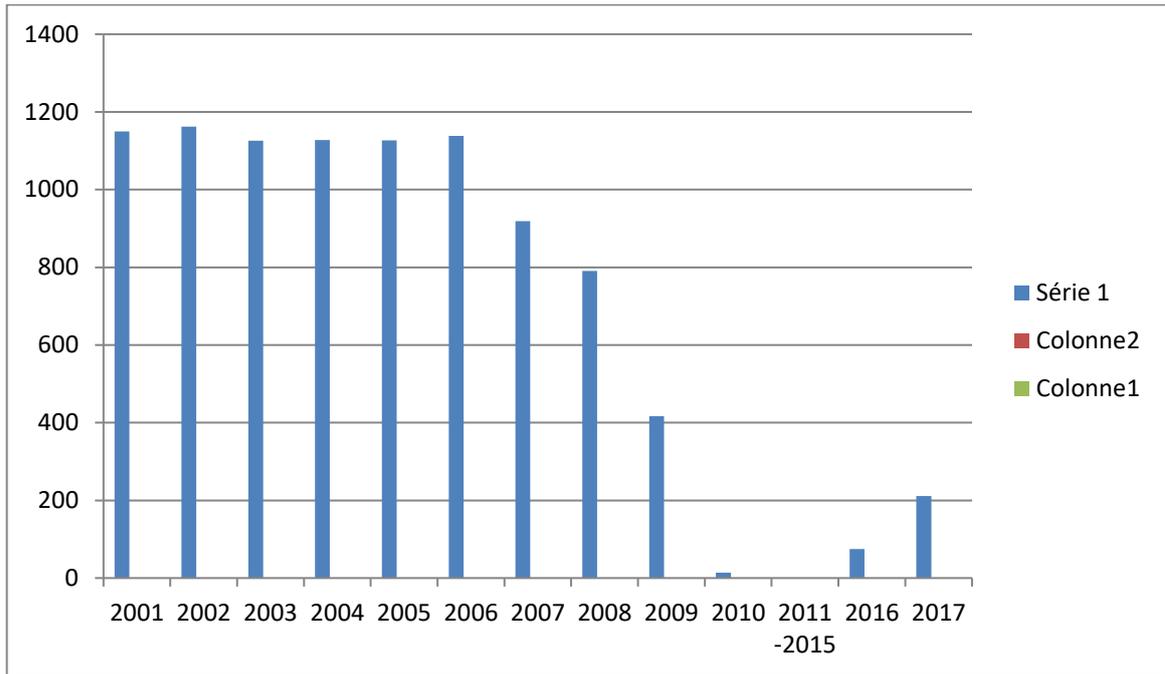
• نسب ومجالات التكوين لموظفي ومنتخبي الجماعات المحلية للفترة 2017-2019



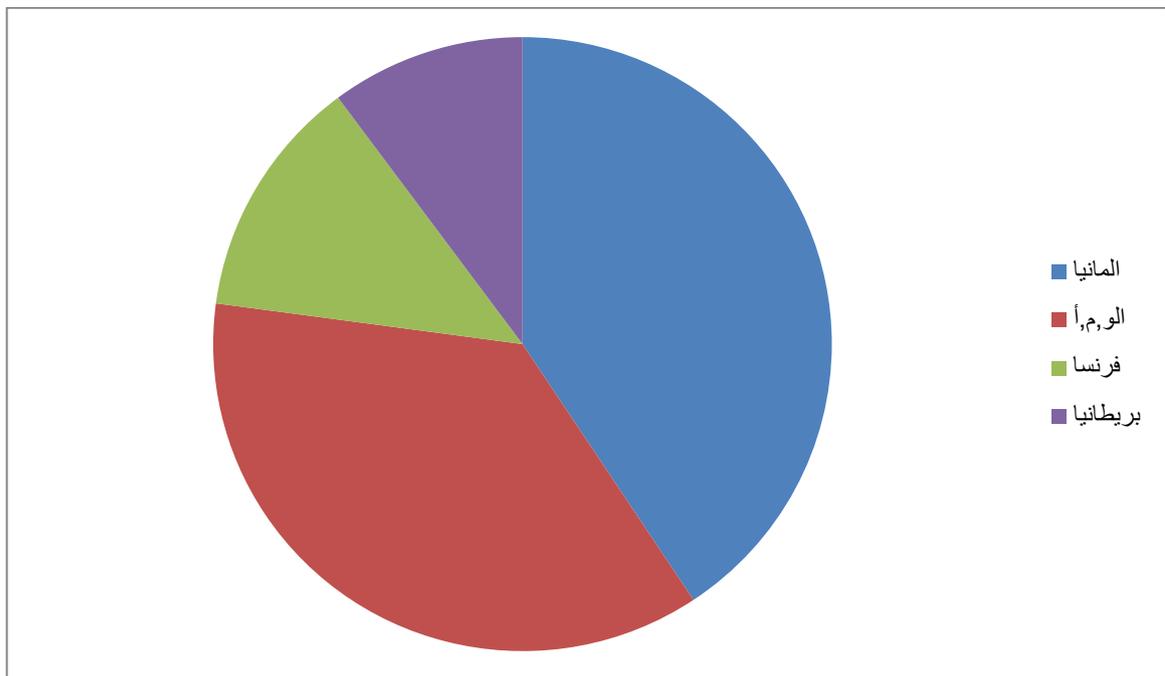
• فسيفساء الضريبة المحلية من 1996-2000.

النسبة المئوية	الضريبة أو الرسم
58	الرسم علي النشاط المني TAP
50	الرسم علي القيمة المضافة TVA
10	TEOM
20	TFU
10	IRG Foncier
03	ضرائب ورسوم أخرى

● تطور عجز ميزانية البلديات للفترة: 2012-2017.



● توزيع الضرائب بين الجماعات المحلية والدولة.

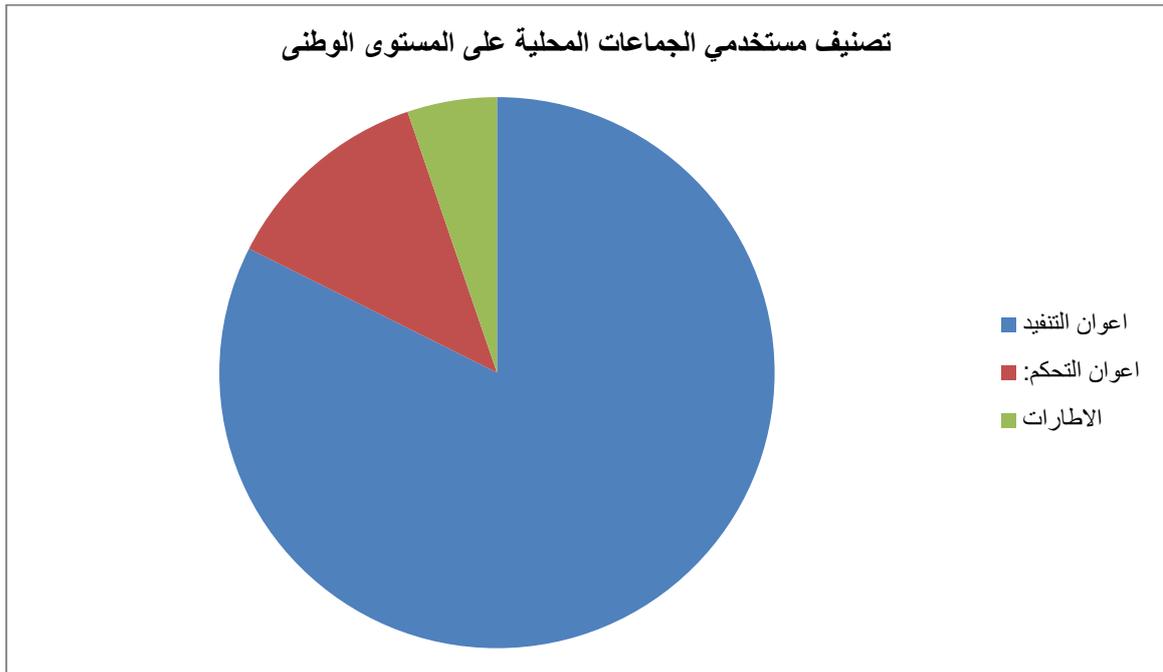


• الضرائب المخصصة للجماعات المحلية.

إيرادات البلديات سنة 2007 بالمليون د ج.

نسبة المئوية	طبيعة الإيرادات
42.49	ضرائب مباشرة: الرسم على النشاط، الرسم العقاري، رسم التطهير.
15.02	ضرائب غير مباشرة: الرسم على القيمة المضافة، الرسم الصحي.
7.72	مداخيل الممتلكات والاستغلال.
34.77	إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
100	المجموع العام

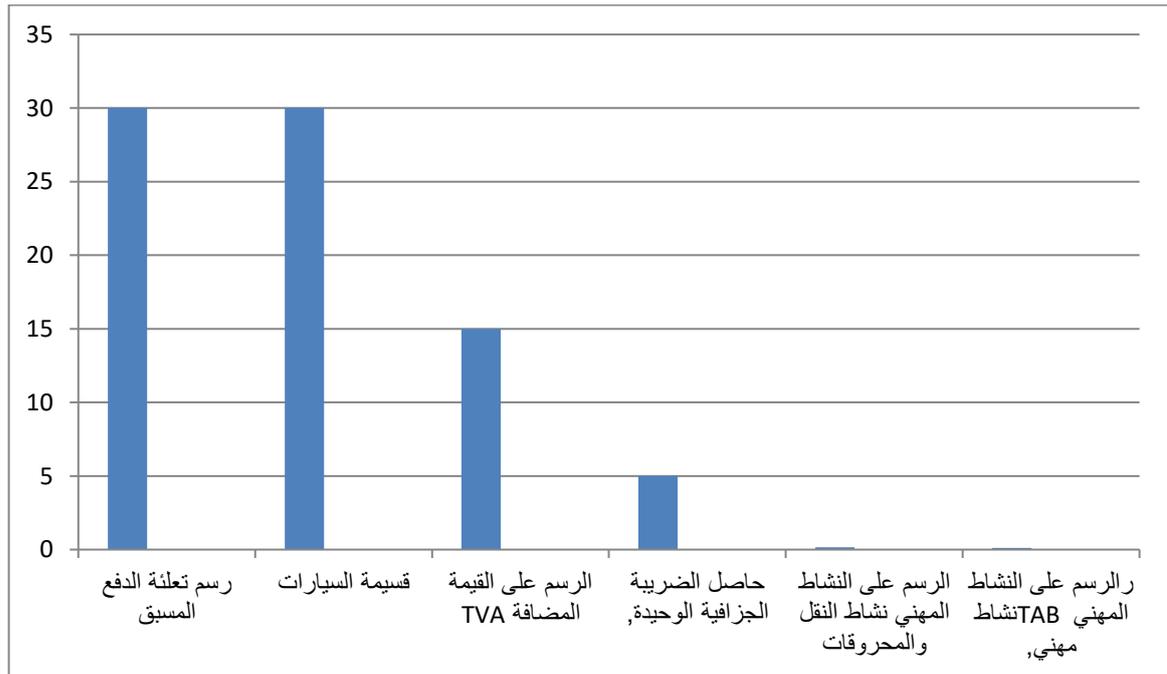
• تصنيف مستخدمي الجماعات المحلية على المستوى الوطني.



- تطور عجز البلديات ونسب تغطية العجز من طرف صندوق التضامن والضمان ما بين البلديات.

السنوات	عدد البلديات العاجزة	نسبة تغطية الصندوق
1986	52 بلدية	100%
1987	63 بلدية	100%
1988	96 بلدية	100%
1995	889 بلدية	93%
1996	1090 بلدية	75%
1997	1249 بلدية	63%
1998	1249 بلدية	55%
1999	1207 بلدية	57%

- نسب تمويل الصندوق لفترة 2000-2017.



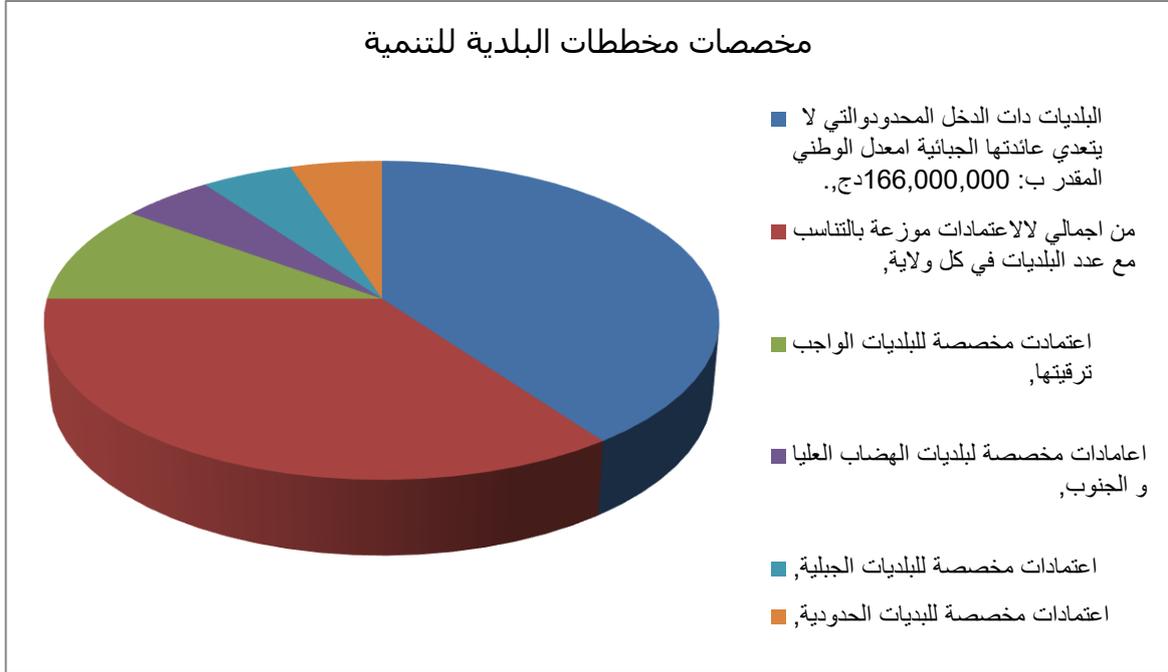
- الجدول يبين حجم الإعانات الممنوحة للبلديات المقدمة في شكل خدمات:

الملاحظات	مبلغ الخدمة	تسمية الخدمة	
استفادت من الإعانة الاستثنائية للبلديات 281 بلدية كانت تعاني عجز كبير في ميزانيتها لتغطية بعض النفقات الإجبارية في شكل ديون.	73.66 مليار.د ج	منحة معادلة التوزيع بالتساوي	01
	06.00 مليار.د ج	منحة الخدمة العمومية	02
	08.04 مليار.د ج	الإعانات الاستثنائية لفائدة البلديات	03
	15.25 مليار.د ج	منحة صيانة وحراسة المدارس الابتدائية	04
	35.09 مليار.د ج	بالإطعام المدرسي. التكفل	05
	30.12 مليار.د ج	الإعانات المالية للتجهيز لفائدة البلديات	06
	166.81 مليار.د ج	المجموع:	

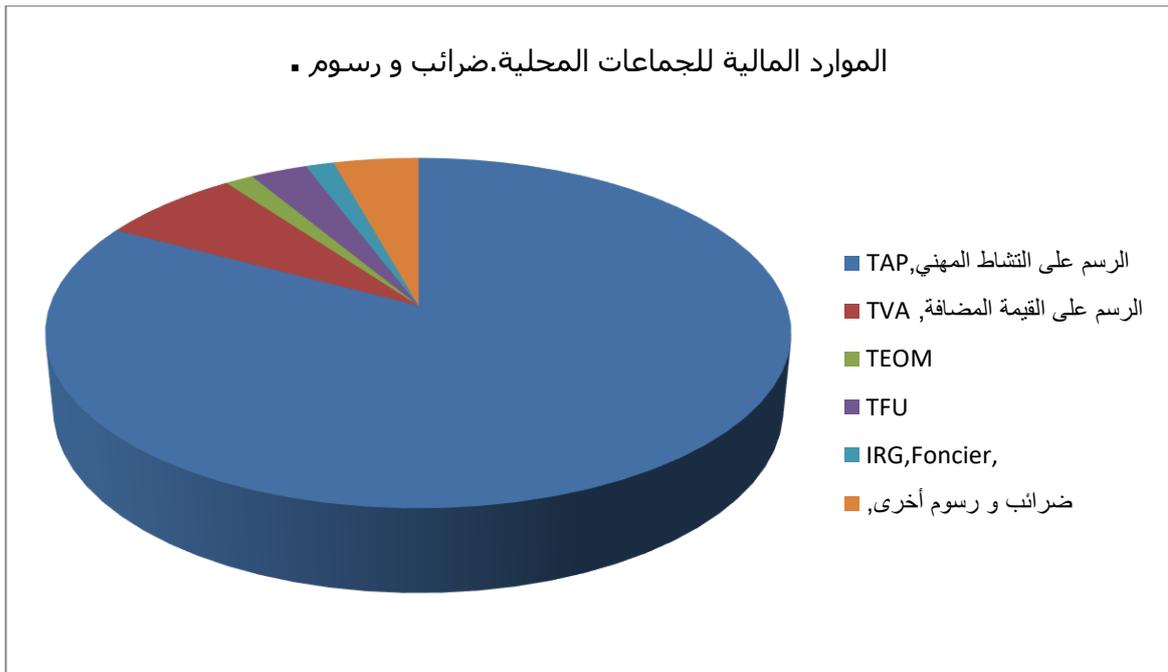
- تطور الإعتمادات المالية الممولة علي حساب ميزانية الدولة بعنوان المخططات البلدية للتنمية للفترة ما بين 2000 – 2017.

الإعتمادات المخصصة	المخططات البلدية للتنمية الخماسية	
175 مليار دينار	الخماسي 2000-2004	
437 مليار دينار	الخماسي 2005-2009	
434 مليار دينار	الخماسي 2010-2014	
100 مليار دينار	سنة 2015	الخماسي 2015-2019
36 مليار دينار	سنة 2016	
70 مليار دينار	سنة 2017	
100 مليار دينار	سنة 2018	
1352.4 مليار دينار	المجموع الإجمالي للفترة: 2000-2018	

• يوضح نسب توزيع مخصصات مخططات التنمية البلدية:



• الجدول التالي وتوزيع الموارد الجبائية:



الخاتمة:

إذا سلمنا بأن جوهر اللامركزية الإدارية هو استقلال الأشخاص اللامركزية في مباشرة اختصاصاتها دون الخضوع لما تخضع له فروع السلطة المركزية من سلطة رئاسية يباشرها الرؤساء على المرؤوسين، فإن هذا لا يعد مانع من وجود نوع من الرقابة للسلطة المركزية على أعمال الأشخاص الإقليمية، بل يعد ضرورياً للمحافظة على كيان الدولة ونظامها بالإضافة إلى التزام أشخاص الإقليمية المعنية بواجباتهم وعدم مخالفتها.

إن رقابة الوصاية التي تمارسها السلطة المركزية على نشاط وتصرفات الجماعات المحلية هي رقابة مقررة قانوناً ومحددة لا يمكن تجاوزها وهذا ما يبقى العلاقة بينهما قائمة.

كما يمكن التأكيد على أن الاستراتيجية الأكثر فعالية على المدى القصير لضمان بقاء الذكاء الاصطناعي مفيداً وحميداً مع التقدم بالمجال، قد تكون هي الاستمرار في دعم المنظمات المعنية بأمان الذكاء الاصطناعي، وكذلك تهيئة صناديق تمويل حكومية لبحوث الأمان بمجال الذكاء الاصطناعي، من أجل تعزيز المجتمع البحثي بمجال سلامة الذكاء الاصطناعي على المستوى الأكاديمي والصناعي على السواء، وصولاً إلى حلول فنية تتوفر وقت الاحتياج إليها، وأيضاً إلى مجموعات من الفنيين المهرة المختصين بأمان الذكاء الاصطناعي تستخدمهم الحكومات وقت الحاجة إليهم. وللحديث بقية

من خلال هذه الدراسة توصلت للنتائج التالية:

- الرقمنة المحلية: نجد أن السلطات العمومية رصدت كل الوسائل المادية والبشرية لفائدة الجماعات المحلية لتلعب دورها السياسي والاقتصادي من خلال التكفل بانشغالات المواطن من جهة ومن جهة أخرى جعلها نقطة انطلاق لمشاريع تنموية لأجل دحر البيروقراطية وصولاً إلى إدارة إلكترونية ومع ذلك لازالت السلطات العمومية تسعى جاهدة إلى عصنة وتأهيل الجماعات المحلية عن طريق نظام معلوماتي إقليمي يتمحور بصفة خاصة حول وضع بنك معلومات ومرصد للجماعات المحلية وشبكة معلوماتية تربط بين الإدارة المركزية والجماعات المحلية والجماعات المحلية فيما بينها وإنشاء لوحة قيادة تشمل معدلات الأساسية ومؤشرات التسيير المحلي بوضع شبكة بين مختلف القطاعات تسمح لتبادل المعلومات واعتماد إجراءات لتبادل المعلومات المخزنة في قواعد بيانات مختلف هذه القطاعات للاستغناء عن مطالبات المواطنين بتقديم أية معلومة تحوزها إحدى الإدارات العمومية مع الاستمرار في تكوين وتأهيل الموظفين والأعوان خاصة في مجال الإعلام الآلي لتمكينهم من تولي هذه المهام الجديدة.

- الحوكمة المحلية: لا بد أن يتميز عمل الإداري للجماعات الإقليمية بالشفافية التي تعتبر أهم آليات الحكم الراشد المحلي مما يمكن المواطن بصفته شريك من الاطلاع على وضعيته وما له من حقوق وما عليه من واجبات طبقاً للنصوص القانونية كما لا بد من وضع هياكل تنظيمية مكيفة مع طبيعة المصالح المحلية وخصوصياتها.

- توطيد العلاقة بالمجتمع المدني من خلال الحوكمة المحلية: فإن التأثير المباشر في تقديم المنظمات المهنية وفعاليات المجتمع المدني لأراء واقتراحات عند معالجة القضايا الحساسة المطروحة أمام المجالس المنتخبة من خلال تبني بعض المشاريع المحلية أو من خلال الاستعانة بذوي الخبرة من جمعيات ومنظمات عند تسييرهم للشأن المحلي مما ساهم بشكل كبير في سبل وآليات وإجرائية توطيد علاقة المجتمع المدني مع الهيئات المنتخبة.

- علاقة الإدارة بالمواطن: شكلت هذه العلاقة صداما بين السلطات المركزية والجماعات المحلية في تسيير هذا الملف مما تطلب إعادة النظر في النصوص القانونية والتنظيمية التي تحكم هذه العلاقة التي لم تلقي تجاوبا علي المستوي المحلي بحيث أن الهيئات التداولية للجماعات المحلية تعتبر الواجهة الأولى التي يلتقي بها المواطن لطرح انشغالاته وظلت في نظره غير قادرة علي تلبية حاجياته الاجتماعية. كما أن تدخل السلطات المركزية في فرض بعض الإجراءات دون توحيدها من مجموعة لأخرى الحق أضرار بالغة بالمراكز القانونية للمواطنين وجعلت من تظلماته تفتقر للفعالية نظرا لسكوت الإدارة أو لافتقار القرارات الإدارية المتخذة لمبدأ المشاركة. المواطن مما جعلها غير مرتبطة بالواقع من قبل المنتخب المحلي.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- صفوت المبيضين، حسين الطراولة، توفيق عبد الهادي، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2011.
- محمد عبد الله الحراري، أصول الفقه الإداري، منشورات المركز القومي للبحوث، عمان، الأردن. 2003.
- فوزي حبش، الإدارة العامة والتنظيم الإداري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1991.
- الرتيبي محمد أبو القاسم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، جامعة السابع ابريل/ الزاوية، الجمعية اللبية للذكاء الاصطناعي، طرابلس ليبيا. 2018.
- وائل محمد إسماعيل المخلافي، اللامركزية بين الحكم المحلي والإدارة المحلية، دراسة مقارنة ، دار الشوكاني، صنعاء اليمن، 2002.
- بوطيب بن ناصر، رقابة السلطة المركزية علي البلديات، دراسة حالة الجزائر، دار النهضة ، الجزائر، 2015.
- غولي، عفاف سامي النظم الخيرة / الذكاء الاصطناعي وإمكانية استخدامها في المكتبات ومراكز المعلومات، 2018
- بن باديس بن حداد الاتجاهات الحديثة لتطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي * دراسة مقارنة* مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية ط1 2016.
- صبيح بشير مسكوني، مبادئ القانون الليبي، منشورات المكتبة الوطنية، بنغازي. ليبيا. 1974.
- غازي محمد فريج، الإصلاح الإداري – دراسة مقارنة بين الأنظمة الوضعية والنظرية الإسلامية- رؤية مستقبلية لإصلاح الإدارة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية ط1 بيروت لبنان ، 2014. الهادي، عبد الواحد ، المساعدة أنظمة الذكاء الاصطناعي في عمليات إدارة المعرفة 2019
- مجدي مدحت النهري، الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية، منشورات مكتبة الجلاء الحديثة. المنصورة. مصر 2001.
- ربابعة خالد محمد، الذكاء الاصطناعي، 2012 <http://www.cee.edu.jo/necer/books>

2- الكتب الأجنبية:

HEEGER.G .THE POLITICS OF UNDERDEVELOPMENT.* NEW-York .ed. Marmillaun 1974 .

Marie-Christine BOUAULT. Droit Administrative 4 édition ..Paris. 2007.p.132.

Gholy, A (2018). Expert Systems / Artificial Intelligence and their usability in Libraries and Information Centers, Website: WWW.C4ARAB.COM

Hung, Dehan, (2008). Trojer, Farwick and Tashiro, Uncertainty in Artificial Intelligence - UAI-2010, Stanford, CA Jone McCarthy, 2007." What is Artificial intelligence", Stanford University, USA

3- دوريات ونشرات:

* خليفة صالح أحواس الأسس القانونية في تنظيم اللامركزية مجلة الجامعة الأسمرية جامعة سرت العدد 20 سنة 2011.

* أحمد الشورى أبو زيد، الذكاء الإصطناعي وجودة الحكم، مقال منشور بمجلة العلوم السياسيو الإدارة العامة كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر [10.21608/JPSA.2022.26919](https://www.jpsa.2022.26919)

* [مناهل ثابت](#) حوكمة الذكاء الإصطناعي مقال منشور بموقع البيان بتاريخ: 2018/02/12.

4- المعاجم والقواميس:

● المعجم الوسيط – مجمع اللغة العربية ج 2 1986.

5- تقارير:

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري، حول التنمية والسكان، جويلية 2011 .
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، حول التنمية والسكان، جويلية 2021 .

الفهرس

4	إهداء
5	شكر وتقدير
7	مقدمة
10	تبويب الدراسة:
12	الفصل الأول:
12	المفاهيم النظرية لنظام التنظيم الإداري للمركزية واللامركزي
14	التنظيم الإداري "المفهوم وصور التطبيق".
14	المركزية الإدارية وصورها.
22	علاقة السلطة المركزية بالجماعات المحلية "علاقة تنشيط أم علاقة تبعية".
	الإطار التنظيمي للجماعات المحلية بين ازدواجية الوظيفة وتأثيرها في العلاقة بين هيئات التسيير التداولية والتنفيذية
27	
28	الرقابة على أعمال ونشاطات الجماعات المحلية المعهودة للسلطات المركزية في صورة اللاتركيز الإداري.
34	معايير ومقومات الاستقلالية الإدارية والمالية للجماعات المحلية.
40	خلاصة الفصل الأول
41	الفصل الثاني
41	توظيف الذكاء الاصطناعي على أداء الجماعات المحلية

42----- الانعكاسات الايجابية لتوظيف الذكاء الاصطناعي على أداء الجماعات المحلية.

45----- ميادين الإصلاح التي مست واقع إدارة الجماعات المحلية بتوظيف الذكاء الاصطناعي.

53----- دور إدارة التنمية في تأهيل المرفق المحلي لتحقيق التنمية المحلية.

73----- الخاتمة:

75----- قائمة المراجع:

75----- 1- الكتب:

76----- 2- الكتب الأجنبية:

76----- 3- دوريات ونشرات:

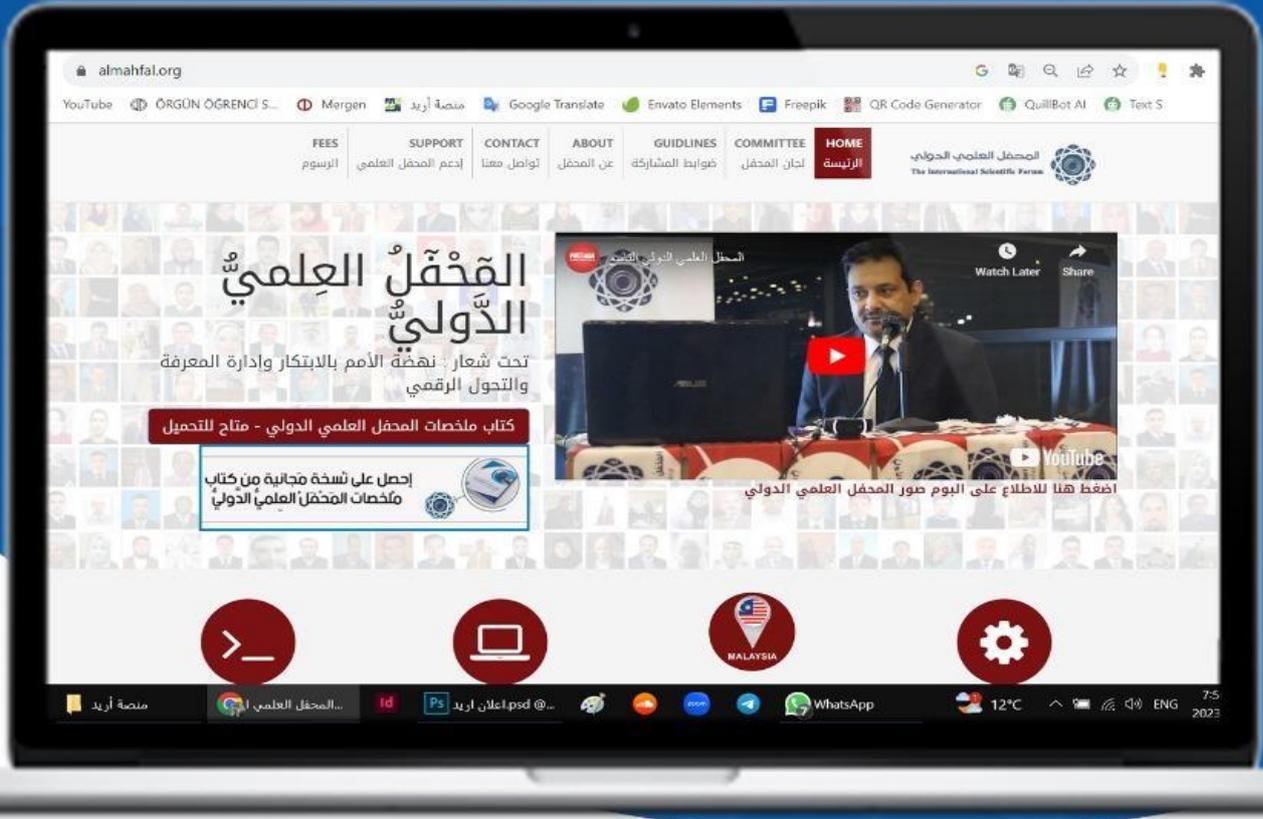
76----- 4- المعاجم والقواميس:

76----- 5- تقارير:

77----- الفهرس



المحفل العلمي الدولي



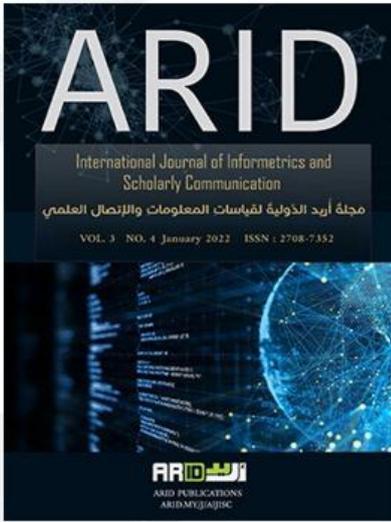
يُعد "المحفل العلمي الدولي" وعاءً علميًّا خاصًّا بأعضاء منصة أريد، يستوعب ما يمكنهم القيام به من أنشطة وفعاليات علمية، وثقافية، وفكرية، وتواصلية، تُحقِّق الفائدة للمنصة وأعضائها في ضوء ما أقرّه أعضاء اللجنة التحضيرية لهذا المحفل من قيم، ورسالة، ورؤية.

مجلات أريد الدولية

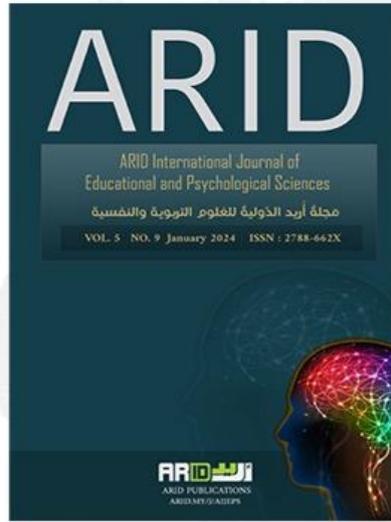
مجلات علمية تهدف الى الرقي بالمستوى العلمي
لناطقين باللغة العربية

WWW.ARID.MY

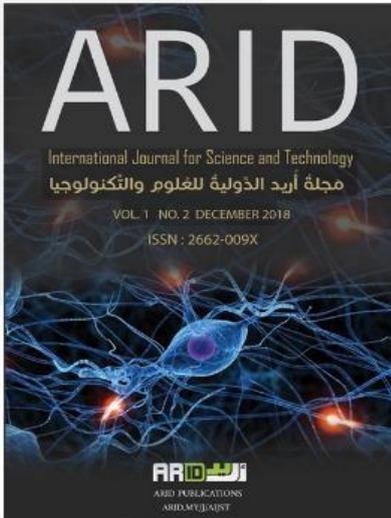
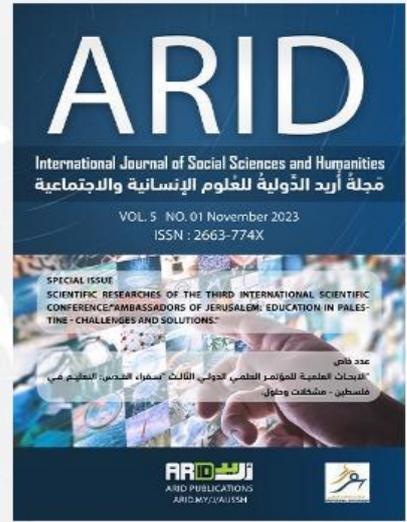
مجلة أريد الدولية لقياسات
المعلومات والاتصال العلمي



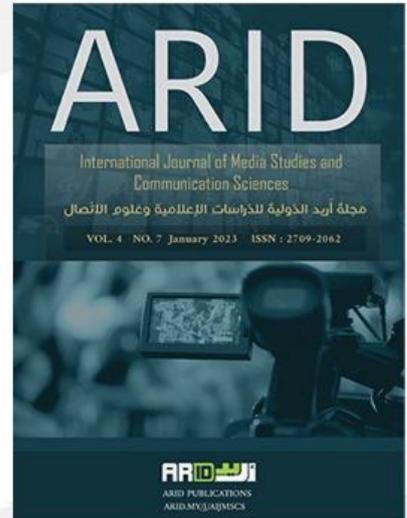
مجلة أريد الدولية للعلوم
التربوية والنفسية



مجلة أريد الدولية للعلوم
الإنسانية والاجتماعية



مجلة أريد الدولية للدراسات
الإعلامية وعلوم الإتصال

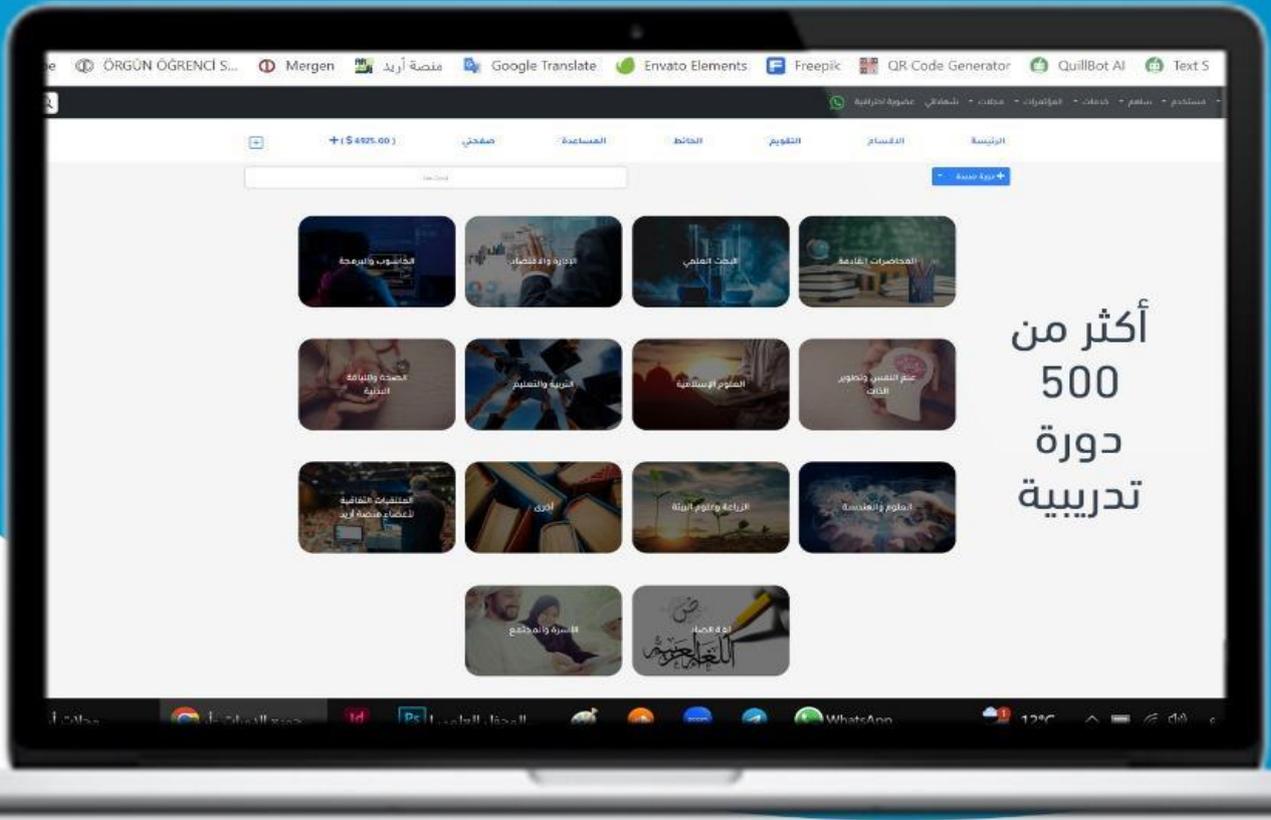


مجلة أريد الدولية للعلوم
والتكنولوجيا



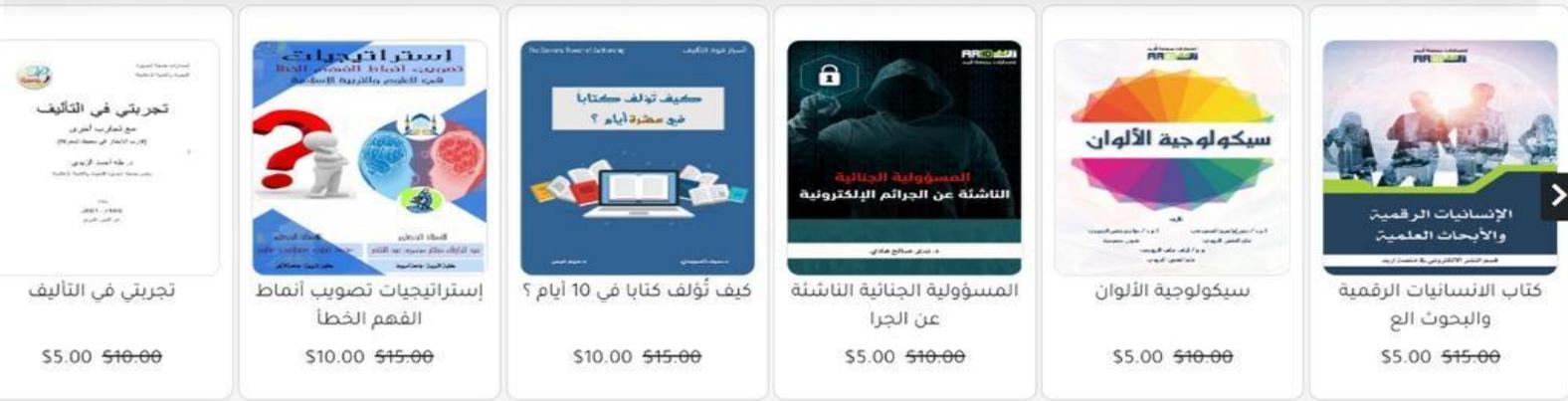
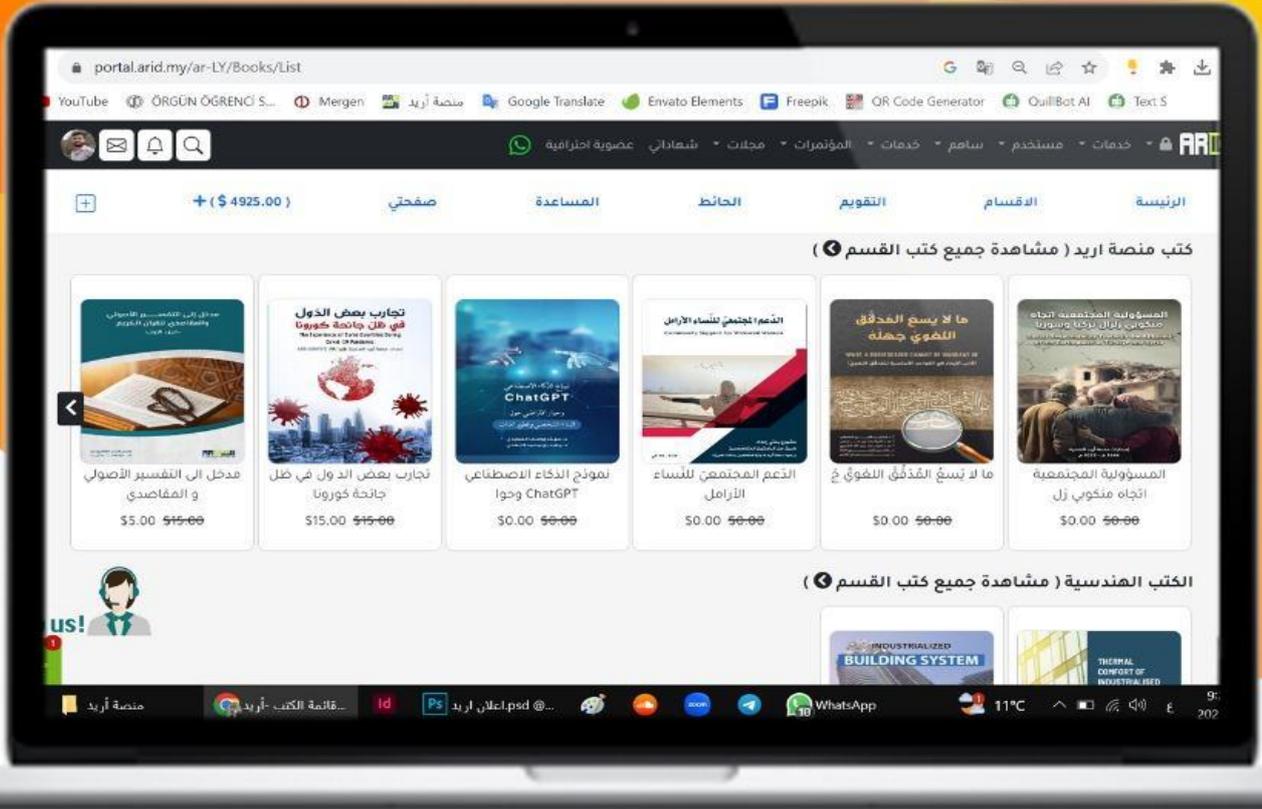
نظام عليم للتعليم الالكتروني في منصة أريد العلمية

أكثر من 500 دورة تدريبية ومحاضرة علمية



المكتبة الرقمية في منصة أريد

مكان واحد لجميع إصدارات أريد العلمية



الموقع الرسمي للمكتبة الرقمية

portal.arid.my/ar-LY/Books/List



أريد
Arabic Researcher ID

WWW.ARID.MY

أوسمة منصة أريد العالمية

سجل في منصة أريد العلمية واحصل على الأوسمة العلمية مع الشواهد وكتب التأييد

دور الذكاء الاصطناعي في تطوير حوكمة رقمية محلية

د. لعمرى محمد أحمد

يأتي هذا الكتاب ليسلط الضوء على دور الذكاء الاصطناعي في تطوير الحوكمة الرقمية على المستوى المحلي. يتناول الكتاب مفاهيم النظرية لنظام التنظيم الإداري بمختلف صورته، سواء كانت مركزية أو لامركزية، ويبحث في علاقة السلطة المركزية بالجماعات المحلية، مع التركيز على علاقة التنشيط والتبعية.

يستعرض الكتاب الإطار التنظيمي للجماعات المحلية، ويبين تأثير ازدواجية الوظيفة على العلاقة بين هيئات التسيير التداولية والتنفيذية، مع تسليط الضوء على الرقابة على أعمال الجماعات المحلية من قبل السلطات المركزية. كما يناقش معايير ومقومات الاستقلالية الإدارية والمالية لهذه الجماعات.

وفي الفصل الثاني، يركز الكتاب على توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الجماعات المحلية، والانعكاسات الإيجابية لهذا التوظيف. يستعرض ميادين الإصلاح التي شهدتها إدارة الجماعات المحلية بفضل الذكاء الاصطناعي، ويبرز دور إدارة التنمية في تأهيل المرافق المحلية لتحقيق التنمية المستدامة.



ARABIC RESEARCHER ID